

عسكر السودان والسياسة (١)
السودان
ونظام الفريق عبود
١٧ نوفمبر ٥٨ - ٢١ أكتوبر ٦٤
مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول
للمؤسسة العسكرية فى دهليز السياسة السودانية
دكتور
محمود قلندر


دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان
ناشرون وموزعون ووكلاء دور نشر


جمال خليفة



# السودان

## ونظام الفريق عبود..

١٧ نوفمبر ٥٨ - ٢١ أكتوبر ٦٤

عسكر السودان والسياسة (١)

# السودان

## ونظام الفريق عبود..

### ١٧ نوفمبر ٥٨ ـ ٢١ أكتوبر ٦٤

مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهليز السياسة السودانية


دكتور

**محمود قلندر**





دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم ـ السودان

الكتـــاب : الســـودان ونظام الفريق عبود..

المؤلـــف : دكتـــور محمـــود قلنـــدر

سنة الإصدار : ٢٠١٢

الطبعـة الأولى



النــاشـــر : دار عـــزة للنشـــر والتـــوزيـــع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة

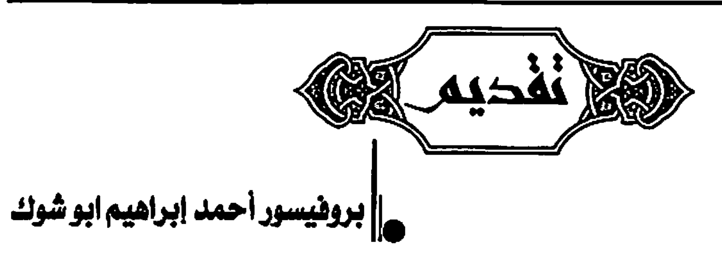
ت : ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٠٨٤ (١-٩٤٢+)

التوزيـــع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٢٠١

السودان - الخرطوم ص.ب : ١٢٩٠٩

بريد إلكترونى : azzaph@yahoo.com


بسم الله الرحمن الرحيم
ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير
ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
وأولئك هم المفلحون
صدق الله العظيم




بروفيسور أحمد إبراهيم ابو شوك

يقول الفيلسوف الإغريقي أرسطو طاليس في سفر السياسة: "العالم بستان سياجه الدولة، الدولة سلطان تحيا به السُنَّة، السُنَّة سياسة يسوسها المُلك، المُلك نظام يعضده الجُند، الجُند أعوان يكفلهم المال، المال رزق تجمعه الرعيَّة، الرعيَّة عبيد يكنفهم العدل، العدل مألوف وبه قوام العالم."[١] ويبدو جليّاً من هذا المنظور الأرسطي أن اختلال العدل هو واحد من العناصر الأساسيَّة التي تؤثر سلباً على مسارات العلاقة التبادليَّة بين صاحب السُلطة، وجنوده، وتوزيع الثروة مساواةً بين الرعيَّة ومؤسسات الدولة. وتتبلور نتيجة هذا الاختلال في انقلابات عسكريَّة، تطيح بنظم الحكم المدنيَّة القائمة، وتأتي بنظم حكم عسكريَّة، تستمد شرعيتها من شوكة الجُند وسلطانهم، وتستأنس في الوقت نفسه ببعض شرائح المجتمع المدني المؤهلة لتسير مؤسسات الحكم المهنيَّة والفنيَّة. وفي ظل الوضع الانقلابي العارض تضحى السُلطة والثروة موطن صراع وجدل بين قطاعات المجتمع المختلفة إلى أن يُحسم الأمر لصالح الانتفاضات الشعبيَّة التي تأتي بنظم حكم ديمقراطيَّة، بيد أن فساد النظم الديمقراطيَّة في كثير من الأحيان يفضي إلى عودة المؤسسة العسكريَّة لسُدة الحكم. ويظل الحال في معظم البلاد الناميَّة بهذه الكيفيَّة التي تقضي بتداول السُلطة بين النظم الديمقراطيَّة والعسكريَّة الشموليَّة، وذلك وفق جدليَّة تقوم على رفض القطاعات المدنيَّة لاستيلاء المؤسسة العسكريَّة على السُلطة، ورفض المؤسسة العسكريَّة لفساد النظم الديمقراطيَّة الذي يفضي حسب زعمها إلى تقويض سيادة الدولة.

---

[١] نقلاً عن: عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم في ذوي السلطان الأكبر، الإسكندريَّة: دار ابن خلدون، د.ن.، ص ٢٩.

ينطبق هذا المشهد بكلياته وحيثياته الجزئيَّة المصاحبة على سودان ما بعد الاستقلال (١٩٥٦-٢٠٠٩م)، الذي فقد الحكم الديمقراطي الوليد فيه مساره الصحيح، نتيجة لصراع الأحزاب السياسيَّة والقوى الطائفيَّة غير الرشيد. ومن ثم بزغ فجر النظم العسكريَّة في السودان في السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨م، وأضحى ذلك النظام العسكري يُعرف بنظام الفريق إبراهيم باشا عبود (١٩٥٨-١٩٦٤م). ولم تحظ حقبة الفريق عبود بدارسة أكاديميَّة حاذقة تفيدنا عن خلفيَّة ذلك النظام العسكري، وطبيعة الواقع السياسي الذي تخلَّق فيه، وشرعيَّة المُسوغات السياسيَّة التي استندت إليها قادته ومناصروه، والإصلاحات التي قدمها حسب أجندته السياسيَّة المعلنة، والإخفاقات التي صحبة مساره السياسي والإصلاحي، والتحديات التي واجهة النظام وسدنته، ثم أخيراً أفضت إلى عودة الجُند إلى ثكناتهم وقيام حكومة ديمقراطيَّة (١٩٦٤-١٩٦٩م) ذات أجل محدود وإشكالات مشابهة لإشكالات سابقتها. وهنا مربط الفرس.

كتاب الدكتور محمود محمد قلندر الموسوم بـ "نظام الفريق عبود..١٧ نوفمبر ٥٨- ٢٦ أكتوبر ٦٤: ملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكريَّة في دهليز السياسة السودانيَّة" يُعدُّ من الكتب المهمة في هذا المضمار، لأنه ينطلق من فرضيَّة مفادها "أن السياسة في السودان لم تسر يوماً على قدمين مدنيين خالصين"، بل أن العسكريين السودانيين على اختلاف مسمياتهم في مراحل التاريخ المختلفة "كان لهم بالسياسة شأن، وظل مجرى السياسة يمر ملامساً لمجرى الجُنديَّة في البلاد." وقد أفلح المؤلف في توثيق هذه الفرضيَّة بجملة من الشواهد التاريخيَّة التي أهلَّته إلى القول بأن المؤسسة العسكريَّة منذ تاريخ نشأتها كانت جزءاً من الحراك السياسي في السودان، وبذلك دحض المقولات المتداولة بين الناس أن المؤسسة العسكريَّة كانت مؤسسة مهنيَّة مُحادية لا علاقة لها بالسياسة قبل انقلاب نوفمبر ١٩٥٨م. وبهذه الكيفيَّة وضع المؤلف إطاراً بحثياً مهماً لمقاربته، يقوم على أساس العلاقة الثنائيَّة الجدليَّة بين العسكر والسياسة في السودان، وكيف أثرت هذه العلاقة التلازميَّة في مجرى الأحداث السياسيَّة

وإشكاليَّة نظام الحكم في السودان.

تستمد الدراسة أهمتها من ثلاثة محاورٍ رئيسة: أولاً: أنها تُعدُّ من الدراسات الرائدة التي توثق بصورة علميَّة لنظام الحكم في عهد الفريق إبراهيم عبود، لأنها اصطحبت في توثقيها الواقع السياسي الذي نشأت فيه المؤسسة العسكريَّة، وكيف وجدت هذه المؤسسة العسكريَّة طريقها إلى أعتاب السُلطة والسياسة، وطبيعة التحديات التي واجهتها في تسير دفة الحكم، وكيف أثر ذلك الواقع المعقَّد في مستقبل نظام الحكم في السودان. ثانياً: أن مؤلف الدراسة، الدكتور محمود قلندر، قد عرض مفردات أطروحته في ضوء الخبرة العسكريَّة التي اكتسبها في مجال تخصصه المهني السابق في القوات المسلحة السودانيَّة، ووظف المناهج البحثيَّة التي استقاها طوال مسار حياته الأكاديميَّة العامر بالعطاء في مناقشة قضيَّة العسكر والسياسة في السودان، ثم عجم كنانة ذلك في عرض إشكاليَّة بحثه عن نظام الفريق إبراهيم عبود بلغة صحافيَّة جاذبة، استمدت سلاستها من واقع خبرته المهنيَّة كرئيس تحرير سابق لصحيفة القوات المسلحة بالسودان. ثالثاً: إن كتاب "نظام الفريق عبود" جاء في صورة جزء أول لكتاب سابق ألفه الدكتور قلندر عن: "سنوات النميري"[٢]. فالمؤلف كشاهد عيان لصيق بأحداث العهد المايوي، ومشارك في صياغة بعضها بطريقة مباشرة وغير مباشرة استطاع أن يقدم قراءة موضوعيَّة للديناميكيات الداخليَّة التي كانت تحكم حركة الصراع السياسي داخل المؤسسة العسكريَّة في عهد الفريق إبراهيم عبود، وتمكن أيضاً من توطين تلك الحقبة في إطار العلاقة الثنائيَّة التي كانت قائمة بين المؤسسة العسكريَّة وقادة العمل السياسي في السودان.

قد يختلف بعض الباحثين والقراء حول الفرضيَّات التي انطلق منها المؤلف، والنتائج التي توصل إليها، وربما يضع بعضهم علامات استفهام استنكاريَّة حول نظام الفريق إبراهيم عبود الذي يصفونه بالنظام المؤسس "للحلقة الشريرة" التي اشتهر بها

[٢] محمود محمد قلندر، سنوات النميري: توثيق وتحليل لأحداث ووقائع سنوات حكم ٢٥ مايو في السودان، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٥م.

السودان: إسقاط حكم مدني ديمقراطي بانقلاب عسكري، فانتفاضة شعبيَّة تهدف لاستعادة الديمقراطيَّة السليبة، وهكذا دواليك دواليك. لكن مثل هذا الاختلاف في الرأي لا يفسد قيمة المقاربة التي قدمها لنا الدكتور قلندر في هذا الكتاب الفريد في موضوعه، والعظيم في تناوله وتحليليه لحقبة الفريق إبراهيم عبود، وتداعياتها السياسيَّة على الساحة السودانيَّة.

وبعد التهنئة الصادقة للدكتور قلندر بوضع "نظام عبود" في دائرة الضوء، وتقديمه جزءاً أولاً لمؤلفه السابق "سنوات نميري"، نتمنى أن تتاح له الفرصة ليعطينا إجابة شافيَّة عن استفهامه الاستنكاري الذي أثاره حول هُويَّة نظام الإنقاذ في بادي عهده: "هل هؤلاء الرجال جبهة؟"[3] وبالإجابة الشافيَّة عن هذا السؤال تكتمل الحلقات الثلاث للنظم العسكريَّة التي شهدها السودان إلى الآن. وإفرازات ذلك تجلى في فشل التجارب الديمقراطيَّة والنظم العسكريَّة التي حكمت السودان على حدٍ سواء، ما دام الحراك السياسي والعسكري سيظل حبيس هذه الدائرة "الشريرة" المغلقة. وفوق هذا وذاك تأتي تداعيات مشكلة الجنوب التي عالج الدكتور قلندر طرفاً منها في كتابه الموسوم بـ "جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال"[4]، وإسقاطات ذلك على المشهد السياسي والعسكري القائم الآن في دارفور. فقرأت أدبيات الدكتور قلندر التي أشرنا إليها أعلاه ومثيلاتها عن العسكر والسياسة في السودان ستعين سدنة العقل الاستراتيجي في حل الإشكالات التي يواجهها هذا البلد المثخن بجراحاته، قبل أن يتشرذم في شكل كينونات سياسيَّة متخاصمة مع بعضها، وطاعنة في شعار الوحدة والتنوع الذي يتغنى به الحاملون بمستقبل السودان المشرق.

**أحمد إبراهيم أبوشوك**

كوالالمبور: أغسطس ٢٠١١م

---

[3] محمود محمد قلندر، "هل هؤلاء الرجال جبهة"، صحيفة القوات المسلحة، العدد ؟؟؟، شهر ؟؟؟ ١٩٨٩م.

[4] محمود محمد قلندر، جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه بين الشمال، ١٩٠٠-١٩٨٣م، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤م.




## الجيش والسياسة في السودان

كل الوقائع والأحداث الكبرى في مجرى التاريخ السوداني، تشير إلى أن السياسة في السودان لم تسر يوماً على قدمين مدنيين خالصين. السياسة في السودان منذ أن كانت سارت على قدمين، مدنية وعسكرية. وبلادنا منذ أن كانت، كان لعسكرييها في السياسة شأن، فالعسكريون السودانيون-على اختلاف مسمياتهم في مراحل التاريخ الوطني المختلفة- كان لهم بالسياسة شأن، وظل مجرى السياسة يمر ملامساً لمجرى الجندية في البلاد.

مخطئ إذن من يظن أن عبود هو أول من قاد الجيش إلى وحل السياسة (إن كانت السياسة وحلاً) ، تماماً كالذي يظن أن عبد الله خليل هو الذي عمَّد المؤسسة العسكرية السودانية على محراب السياسة. فالعسكرية السودانية والسياسة كانا وما زالا متلازمين حتى من قبل عبد الله خليل ومن قبل عبود، فليس جديداً أن ضباط السودان- في مختلف مراحل تطور المؤسسة العسكرية السودانية - تعاطوا السياسة وغاصوا حتى أخمصهم في أحداث سياسية دارت داخل، وقريباً من السودان، بل ولعلهم كانوا وقود بعض الأحداث وزيت التهاب بعضها الآخر.

قليلون هم الذين يردون الأحداث التي عرفها السودان من بعد سقوط الدولة المهدية إلى ساحة العسكرية السودانية، رغم أن الذين انبروا في تحد للصلف البريطاني المنتشي بنصره في كرري إنما كانوا من جند جيش المهدية التي انتكست راياتها للتو، ولم يكن أمام جند الدولة إلا البقاء على عهدهم للدولة، فأعادوا الصفوف وقاوموا حتى بعد مصرع رمز الدولة الأخير في أم دبيكرات.

كانت مواقف الشيخ عبد القادر ود حبوبة، عملاً سياسياً منظماً استهدف دفع روح المقاومة السياسية ومواجهة الاحتلال الجديد وهو في أطوار الميلاد، وكان سبيل الجندي المجاهد ود حبوبة إلى ذلك هو إذكاء روح الصمود وإحياء نار العقيدة تمهيداً لإشعال نار المقاومة، لولا أن قوى الاحتلال الجديد واجهته بالحسم والبتر قبل أن يستفحل الأمر، فبادرت بالقضاء على الحركة وهي في مهدها.

وتشكل ثورات جبال النوبة، وعلى رأسها ثورة المك عدلان في منطقة النمانج، نماذج للانتفاضات العسكرية السياسية لجماعات من جيش المهدية التي تحرفت لقتال، فتراجعت بعيداً من ضفاف النيل متجهة نحو الغرب، ثم عادت تجمع قواها لتواجه وتنتفض وفاءً للمسئولية الوطنية العسكرية الصرفة.

أما انتفاضات الجنوب الطويلة المثيرة ضد الإدارة البريطانية - والتي امتدت وقائعها مكاناً لتستوعب الجنوب كله باختلاف القبائل، وزماناً من عصر ميجور إيستيقاند وانتهاء بعصر الإداري المدني فيرجيسون* - فهي ثورات سياسية الأبعاد، فيها انتفض العسكريون على المستعمر الأجنبي، كما أنها انتفاضات اجتماعية الأبعاد لعسكريين هبوا ذوداً عن مؤسساتهم الاجتماعية الراسخة في وجه الغريب القاصد تحطيم مؤسسات التماسك الاجتماعي المحلية.

أما مواقف على عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ وما صاحبها من جمعيات سرية وعلنية في سنوات التكوين الأولى للقومية السودانية- فلا يمكن رؤيتها إلا باعتبارها الثورة العسكرية -المدنية الأشهر في التاريخ الوطني. وما ينبغي إثباته هنا أن علياً وعبد الفضيل لم يكونا وحدهما في النضال، فقد كان معهما صف آخر من

---

* تفاصيل وافية عن هذه المواجهات موجودة في مجموعة إصدارات لروبرت كولينز، أهمها كتابه الصادر من دار نيو هافين وهو :

Collins, R. (١٩٦٢) Southern Sudan: A struggle for Control. New Haven: Yale University Press.

أصحاب النياشين والشارات والعلامات، بعضهم تخفى وراء أسماء مستعارة، وبعضهم اختار العلن، ولكنهم جميعاً بقوا العلامة الدالة على ديمومة الجند في ساحة السياسة.

أما القضية السياسية الأعقد في تاريخ السودان، قضية الجنوب، إنما كان زنادها، ثم وقودها هم جند السودان، انقسموا على أنفسهم، ذلك صحيح، ولكنهم على الطرفين كانوا الفاعل والمفعول به، فخطوا بذلك وقائع الأحداث الأخطر في تاريخ السودان السياسي.

كل الوقائع والأحداث الكبرى في مجرى التاريخ السوداني إذن، تشير دوماً إلى أن السياسة في السودان لم تسر يوماً على قدمٍ واحدة، بل كانت وما زالت تسير على قدمين واحدة مدنية وأخرى عسكرية. فبلادنا منذ أن كانت، كان لعسكرييها في السياسة شأن، بل وحتى قبل ميلادها الحديث كان العسكريون-والعسكرية ليست وقفاً على أزياء اليوم الكاكية المبرقعة - هم المركز والقلب في أحداث السياسة الوطنية.

يصدق ذلك من زمان تهارقا وبعانخي الذين سادا عصريهما بجيش لجب وقادة مارسوا فن إدارة البلاد المحررة، فكانت الدولة السودانية الأقدم- دولة كوش- دولةً قوام السياسة والحكم والإدارة فيها هم الجند والعسكر، حتى أن نظام الدولة في نبتة جرى تعريفه بالنظام العسكري. وقد عرف التاريخ بعانخي وتهارقا باعتبارهما قائدين عسكريين، أهم إنجازاتهما وأعظمها هو معاركهما وانتصاراتهما الحربية، ومد نفوذهما السياسي عن طريق العمل العسكري.

ويصدق ذلك في عهود سلاطين الفونج حيث ارتقى الجيش عندهم إلى مصاف الاحتراف والمهنية، وأصبح أساساً لثبات الملك أو زواله، فكان "جنود اللولو"[٦] -وهم جند السلاطين الذين يمكن مقارنتهم اليوم بالحرس الجمهوري- هم عصب الحكم

---

[٦] الفضل، عبد الرزاق (١٩٨٣) الدور السياسي للعسكريين السودانيين ١٩٥٥-١٩٨٠. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأسيوية والإفريقية- جامعة الخرطوم.

ومصدر السيادة السلطانية المطلقة،كما كانوا يد السلاطين القوية وأداة التمكين النافذة: الجباة والحماة.

ويصدق ذلك في زمان سلاطين الفور حيث كان للجند والجيش في الدولة الفوراوية موقع سياسي واجتماعي ممتاز، فكانت الجيوش النظامية وغير النظامية هي مرتكز وأساس تعضيد سلطة الدولة وبسط هيبتها، فغدا -بذلك- للجند مكانة اجتماعية واقتصادية رفيعة في الدولة، وصار الجند هم علية القوم، وبات حامل الرمح والقوس هو صاحب السطوة والسؤدد.

ويصدق ذلك في زمان التشتت الوطني الذي تلا انهيار الفونج على يد الغزاة الأتراك، حين صار طريق الأفراد للسطوة والسيطرة يمر عبر الثكنات العسكرية، فقد كان لحاملي الرتب من السودانيين القادمين مع الجيش التركي مكانة في المجتمع، كما أن طريق السودانيين المنتظرين نحو السيادة والسطوة كان عن طريق التنظيمات العسكرية، كما كان الحال مع الزبير رحمة وجيشه البازنقر الذي هيأ له أن يكون "باشا"، وأن يستقل بمناطق نفوذ سياسية واقتصادية في الجنوب والغرب على حد سواء[٧].

ويصدق ذلك في زمان المهدية التي أقامت على النهج العسكري كافة أركان الدولة، فكان جندها المميزون في ساحات القتال هم إداريو أقاليمها وحكام مقاطعاتها، كما كانوا سفراءها ومبعوثيها الدبلوماسيين.

العسكرية السودانية دائمة الحضور في ساحة السياسة ، وكل قول بغير ذلك لا يقترب من الحقيقة كثيراً. بيد أن كل زمان له ظروفه ومتغيراته، وكل حالة لا تتطابق مع كل زمان. فقد جاء وقت كان الجند فيه -بحكم الزمان والواقع- مطلوب لهم أن

[٧] العبيد، خليفة (١٩٩٥) الزبير باشا، القاهرة: الدار السودانية للنشر .

يكونوا العيون فحسب، ولكنه جرّوا، بتفاعلات السياسية، إلى حيث لـم يـسعوا ولـم يطلبوا.

الواقع المعقد في الوطن، دفع الجيش لأكثر من مرة إلى حيث لم يكن ينبغي له أن يكون، وحيث لم يرد في الأصل. والبحث والدراسة في أمر ذلك الواقـع المعقـد، لعلاقة العسكر والسياسة في السودان – كما يفعل هذا الكتاب- إذن هي دراسة واجبة بحق الوطن على أبنائه للوقوف على مسببات تلك الحالة -التي ما فتئت تتكـرر فـي التاريخ الوطني- حالة ولوج المؤسسة العسكرية السودانية من سم الخيـاط الـسياسي لأول مرة في نوفمبر ١٩٥٨، وذلك سعياً لتثبيت الحقائق وسرد الوقـائع، و-ربمـا- استلهام العبر واستجرار الدروس.



# الفصل الأول

# 1

## ما قبل الضلوع

## بين السياسة..والعسكرية

## من قوة دفاع السودان إلى الضباط الأحرار

يرمي هذا الفصل إلى التأمل في تلك المقولة التي ما فتئت ترد في كثير من كتابات السياسيين والصحفيين تقريظاً لجيش السودان وموقعه الوطني -بعد كل عهد عسكري ينتهي إلى زوال- وهي الإشادة بالمهنية الرفيعة للعسكر وزهدهم عن السياسة، لولا أن يجرهم الساسة كرهاً إلى ذلك. ويقول الكاتبون المقرظون في ذلك أن الجيش في السودان ظل مهنياً صرفاً منذ تكوينه المنفرد عام ١٩٢٥ باسم قوة دفاع السودان Sudan Defense Force (إس دي إف)، وحتى نوفمبر ١٩٥٨. وأن جيل الضباط الأوائل الذين انخرطوا في سلك الجندية بعد أحداث ١٩٢٤، حرصوا على الابتعاد التام عن السياسة وعن صراعاتها التي أخذت في التصاعد منذ الثلاثينات في البلاد، وأنهم نأوا بأنفسهم عن معارك السياسة في ذلك الوقت.

يأتي حرصنا على التثبت من هذه المقولة في إطار الفرضية التي طرحناها في مقدمة هذا الكتاب التي ذكرنا فيها أن الجيش والسياسة في السودان كانا أكثر التصاقاً مما يظن الكثيرين. فقد أوضحت الوقائع التاريخية أن الجنود السودانيين لم يتوانوا عن الانتفاض في وجه الظلم السياسي أو العسكري بدءاً بعام ١٩٠٠، أي بعد عامين من نهاية الثورة المهدية بانتفاضة الأورطتين ١١ و١٤ بأمدرمان، واتصالاً بحركات وانتفاضات امتدت إلى ملكال في سبتمبر ١٩٢٤، و تلودي في نوفمبر، ثم الخرطوم في نوفمبر أيضاً من نفس العام [1]. يكون من المفيد إذن أن نراجع التاريخ العسكري السوداني، منذ البداية الرسمية، لنقف على حجم الصلة بين العسكريين والسياسة.

## هدلستون وخطة عزل العسكريين:

يشير التاريخ إلى أن قوة دفاع السودان تم تكوينها تحت إمرة الجنرال هدلستون[2] في أعقاب ثورة ١٩٢٤ التي اعتبرها البريطانيون تحريضاً مصرياً

---

[1] أحمد، محمد عثمان (١٩٩٠) قوة دفاع السودان، تاريخها وآثار اشتراكها في الحرب العالمية الثانية.أم درمان : المطبعة العسكرية.

[2] نفس المصدر.

للعسكريين السودانيين. ومنذ تكوينه لها، سعى الجنرال البريطاني إلى إبعاد ضباط القوة الجديدة عن تأثيرات التيارات السياسية التي سادت وقتها[3]، والتي كان بعضها واقعاً تحت تأثير السياسة المصرية. وقد لجأ هدلستون إلى اتخاذ عدة خطوات لتنفيذ خطته، منها سياسات التفريغ والإحلال وذلك بالتخلص المتدرج من كل الجنود والضباط الذين كانوا على صلة بأحداث ٢٤، ومنها التقليل من سياسة الاعتماد على ترقية ضباط صف إلى رتب الضباط واعتماد سياسة جديدة يتم بموجبها اختيار الضباط على أسس موضوعية أهمها المستوى التعليمي. واعتمادا على هذه السياسة الجديدة، بدأ البريطانيون منذ ذلك الوقت استيعاب خريجي كلية غردون من مختلف التخصصات كطلبة حربيين[4].

ثم اتبعت الحكومة سياسة تدريبية عسكرية صارمة لإفراغ الطلبة المستوعبين من "الروح المدنية" وإكسابهم روحاً عسكريةً صارمة وذلك من خلال العزل التام عن الحياة المدنية والتدريب العسكري الكثيف. واعتمدت الحكومة خطة محكمة لتوزيع الطلبة الحربيين على الوحدات العسكرية البعيدة عن العاصمة والمراكز الكبيرة لعامين ونصف. وتنتهي تلك الخطة بإعادة الطلاب الحربيين للمدرسة الحربية بأم درمان لينالوا المستويات الأعلى من التأهيل العسكري الإداري والقانوني لستة أشهر، يتم في نهايتها ترقيتهم لرتب الملازم ثاني وتوزيعهم على الوحدات.

وكانت سياسة استيعاب الطلبة الحربيين من خريجي كلية غردون سياسة اقتضتها ظروف الحاجة لقوات مقاتلة تشارك في المعارك المنتظرة في أطراف إفريقيا الشمالية والشرقية. أما سياسة (تفريغ الطلاب من الروح المدنية) فقد كان هدفها هو ضمان عدم تكرار أحداث ثورة ١٩٢٤ والتي قدر البريطانيون أنها نتجت عن أمرين أولهما اختلاط الضباط بالمدنيين في العاصمة وخضوعهم لتيارات السياسية التي سادت

---

[3] نفس المصدر.

[4] نفس المصدر

وقتها، والثاني هو ضعف الانضباط العسكري نتاجاً لظروف التواجد خارج المعسكرات والعيش المتلاصق مع المدنيين.

ولذلك فقد اتجه الجنرال هدلستون إلى سياسة استيعاب طلبة كلية غردون بكفاءات مختلفة، وإرسالهم وعلى الفور إلى الوحدات العسكرية خارج الخرطوم لعامين ونصف يتم خلالها تدريبهم تدريباً عسكرياً صارماً يعودوا بعدها إلى المدرسة الحربية برتبة الجاويشية ويبقوا فيها نصف عام قبل تخرجهم برتبة الملازم ثان[5].

ولذلك يمكن القول إذن أن الضباط الذين كتب لهم أن يقودوا في المستقبل حركة ١٧ نوفمبر ٥٨، كانوا من هذا الجيل من الضباط. فقد كانوا جميعهم، وبلا استثناء من خريجي كلية غردون، وإن اختلفت دفعاته وتخصصاتهم. وكلهم عايشوا التطورات والأحداث التي مر بها بالسودان منذ ١٩٢٤، بدءاً بالثورة وتطوراتها، ثم بما تلاحق من بعد ذلك من تطورات سياسية اتصلت بنمو الوعي السياسي وبداية الحركة السياسية مع ميلاد الفجر والحضارة ومولد الجمعيات الأدبية، ثم التطورات التي صاحبت اندلاع الحرب العالمية ووجود السودانيين أنفسهم في نصفها..ثم ما صاحب ذلك من تطورات على ساحات الحياة السياسية أدت إلى ميلاد المهدية الجديدة وصعود نجمي ونفوذ الزعيمين الميرغني والمهدي، وانتهت بقيام مؤتمر الخريجين وتبلور الأحزاب السياسية وانبثاقها من صراعات الخريجين وتنافس الطائفتين المهدية والختمية.

لم يكن ممكناً للضباط إذن أن يكونوا بعيدين عن هذه الأحداث والتطورات، ولم يكن في مقدورهم أن يكونوا بمعزل عن التأثر بها والتفاعل معها وهم جزء من الصفوة المستنيرة في ذلك الوقت. بل يمكننا أن نقرر هنا أن تلك الأحداث كانت بالقطع

---

[5] لمزيد من المعلومات عن تنظيم قوة دفاع السودان يمكن مراجعة، بالإضافة إلى المصدر السابق، الفكي، عبد الرحمن (١٩٦٨) تاريخ قوة دفاع السودان. الخرطوم: دن.

ذات أثر بالغ في صياغة شخصيات أولئك الضباط وفي بلورة اتجاهاتهم الفكرية وفي تحديد قناعاتهم وتصرفاتهم في المقبل من السنوات.

واعتماداً على ذلك يمكن القول أن الجيش لم يجد بداً من الالتصاق بالسياسة طوال سنوات التكوين الأولى، شاء أو لم يشأ. وهناك على الأقل قرينتان على ذلك الالتصاق نوردهما في الفقرات التالية.

## الضباط والحرب ومستقبل السودان:

القرينة الأولى وردت الإشارة إليها في سياق لقاء صحفي أجرته صحيفة القوات المسلحة في بداية الثمانينات[6] مع الفريق أحمد محمد-أول قائد عام للجيش- قام فيه باستعراض ذكريات سودنة منصب القائد العام. أسهب الفريق في ذلك اللقاء، في الحديث عن دور الضباط في الاستقلال ذاكراً أنهم كضباطٍ وطنيين، تعاهدوا فيما بينهم على أن يبلوا في الحرب بلاء حسناً ليس خدمة لأهداف انتصار الإمبراطورية البريطانية، بل لغرض أكثر أهمية ونبلاً. وكان ذلك الغرض يرتبط بإعلان بريطانيا في ذلك الوقت، وعلى لسان قادتها السياسيين، حرصها على تطبيق مبادئ ميثاق الأطلنطي (Atlantic Charter) الموقع بين ونستون شيرشل وفرانكلين روزفلت، وهو الميثاق الذي تضمنت بنوده تعهد الحلفاء بمكافأة الشعوب التي يحارب رجالها إلى صف الإمبراطورية بمنح تلك الدول حق تقرير المصير. وقد أصبح وعد منح الاستقلال هو الوعد الذي قاتل في ظله جنودنا وضباطنا بشرف ومسؤولية على امتداد ساحات المعارك من شمال إفريقيا إلى شرقها.

ويذكر الفريق أحمد محمد- عليه رحمة الله- إن حجج الحركة السياسية السودانية – ممثلة في مؤتمر الخريجين – في مطالبتها بالاستقلال استندت –من بين ما

[6] كان هذا الكاتب قد أجرى اللقاء المذكور مع المرحوم الفريق أحمد محمد في صحيفة القوات المسلحة في أغسطس من عام ١٩٨١، قبل الاحتفالات بأول قائد عام والتي أصبحت مناسبة ليوم الجيش حتى اليوم.

استندت إليه- على بلاء ضباط السودان وجنوده في الحرب، وعلى الوعد المقطوع لمن يبلي جنوده ويشاركوا في الحرب.

## الضباط وضغوط سودنة القائد العام:

أما القرينة الثانية، فإنها تتعلق بسعي ثلة من ضباط الجيش في السنوات القليلة السابقة على الاستقلال، بتشكيل ما يمكن تسميته جماعة ضغط سياسية الأبعاد. ففي تلك الفترة، كانت ساحة الحركة السياسية تعج بالأحداث التي كانت توشك على تشكيل فجر الحرية في السودان، وكانت رئاسة أركان الجيش السوداني تشهد كبار الضباط السودانيين وهم في حالة من التحاور القلق فيما بينهم، فقد طارت في تلك الأيام أنباء خطط السودنة وخطواتها المنتظرة على طريق الحرية. فقد كان شائعاً يومها أن الجنرال سكونز- القائد العام البريطاني الأخير- أوصى بأن يكون منصب القائد العام آخر المناصب التي تجري تسليمها للسودانيين، وكان من بين ما اقترحه الجنرال سكونز أيضاً أن لا تتم سودنة قيادت الحاميات الجنوبية إلا بالتدريج وعلى مراحل تتجاوز اليوم المعين للاستقلال. وكان مصدر انزعاج الضباط الوطنيين وقلقهم هو انعقاد النية – لو تمت الموافقة على رؤية الجنرال سكونز-على منح السودان استقلالاً ناقص السيادة، فيه يكون الجيش الذي ينبغي عليه أن يحرس الاستقلال ويحميه، تحت إمرة من يمثل رمز المستعمر.

ومن ثم بلور الضباط موقفهم ذلك فيما يمكن اعتباره جماعة ضغط، أخذت تولي أمر سودنة منصب القائد العام همها. وكان من بين أعضاء تلك اللجنة إبراهيم عبود وعبد اللطيف الضو وأحمد عبد الوهاب، وجميعهم من أعلى الرتب الوطنية وقتها. وقد انتدبت تلك اللجنة إبراهيم عبود للتحدث أمام لجنة السودنة وطرح رؤية كبار الضباط الوطنيين، فتولى عبود التحدث باسم الضباط وتقديم حججهم بوجوب

سودنة منصب القائد العام[7] قبل أن يتم إعلان الاستقلال باعتبار أن استقلالاً يحميه جيش يقوده المستعمر ليس استقلالاً كاملا.

ويبدو أن مسألة سودنة منصب القائد العام كانت موضع اختلاف بين القيادات السياسية الوطنية وبين العسكريين من القادة الوطنيين. فقد كان رأي القادة البريطانيين لقوة دفاع السودان ألا تتم عملية سودنة قيادة الجيش على الفور، بل طالبوا بالتريث فيها إلى آخر لحظة، وتدل قرائن الأحوال أن السياسيين السودانيين كانوا ميالين إلى الأخذ برأي العسكريين البريطانيين، وهو ما أثار حفيظة بعض العسكريين الرفيعين من أمثال أحمد عبد الوهاب، فقد اشار الصحفي جعفر حامد البشير-في معرض تعليقه على كتاب حول نوفمبر أصدره العقيد محمد محجوب حضرة- إلى محاولات اللواء أحمد عبد الوهاب لفت نظر السياسيين لمآخذ العسكريين عليهم. فقد ذكر أن اللواء أحمد عبد الوهاب كان شديد التبرم من إهمال السياسيين لأمر سودنة مناصب القيادة في الجيش حتى أنه طلب منه -عام ١٩٤٥- أن يساعد بالكتابة في هذا الأمر، وقد قام جعفر بكتابة عدة مقالات دفاعاً عن سودنة قيادة الجيش كان يتلقى معلوماته فيها من اللواء أحمد عبد الوهاب. في هذا الإقرار من جعفر حامد البشير عن تعبيره عن ضيق الضباط، ما يشير إلى وجود بوادر خلاف – في ذلك الوقت المبكر- بين السياسيين والعسكريين ليس حول سودنة مناصب القيادة العسكرية فحسب، بل وحول رؤية الساسة لمكانة الجيش وموقعه، وربما لإحساس العسكريين بتعمد الساسة الانصراف عن الجيش وحاجاته. وسنورد لاحقاً مذكرة مهرها أحمد عبد الوهاب تعبر عن مثل ذلك الضيق. ورغم أننا لا نقر هنا بأن هذا كان السبب الرئيسي لاستيلاء الجيش على السلطة في نوفمبر من عام ٥٧،، إلا أنه من الجائز أن نضع ذلك في الحسبان حين نتحدث عن عزم العسكريين ودوافعهم في حساب القرار الأخير حول تنفيذ التحرك

[7] Lavin, D. (1991) the Condominium remembered: Proceedings of the Durham Sudan Historical Records conference, 1982 (volume 1): The Making of the Sudanese State. Occasional papers series, No 42.

المفروض عليهم في ١٧ نوفمبر.

## الضباط والضغوط لإعلان الاستقلال:

أما القرينة الثالثة، فإنها واقعة، أو واقعتان، لم تحظيا بكثير من الإضاءة في أي وقت. ولعلهما واقعتان لم يرد لها طرفاها العسكري والسياسي أن تكون معلومة للجميع في ذلك الوقت. فربما كان غرض الطرف العسكري من إبقاء تلك الأحداث طي الكتمان هو انضباطه العسكري ورغبته في إبعاد شبهات التدخل في السياسة عن نفسه. أما الطرف السياسي، فربما كان غرضه إبعاد شبهة التأثر بالضغوط العسكرية عن نفسه. مهما يكن من أمر مسببات غياب تلك الأحداث عن معرفة شعبنا بها، نرى من المهم هنا أن نروي تفاصيلها كما وجدناها في بعض المصادر مروية على لسان بعض حضورها[8] . ففي الواقعة الأولى وحسبما ذكر الفضل، فإن الرئيس إسماعيل الأزهري التقى عام ١٩٥٤ بثلاثة من ضباط الجيش في تلك الفترة التي حفلت بانقسام السودانيين والتهاب المشاعر بين الاستقلال أو الاتحاد مع مصر، وأنه استمع إلى ثلاثة من ضباط الجيش هم القائمقام عبد الله الأمير إسماعيل، والبكباشي محمد أحمد عروة والصاغ عمر الحاج موسى، وتناقش معهم طويلاً في مآل السودان في تلك الفترة، وقد أكد الضباط للأزهري أنهم لا يرغبون في التدخل العسكري، ولكنهم يرون استقلال البلاد أساساً لا بد من الالتزام به.

أما الواقعة الثانية فهي تلك التي ذكرها الأميرآلاي محي الدين أحمد عبدالله – العضو اللاحق بمجلس عبود العسكري– في مذكراته[9] عن اجتماعه مع سبعة من الضباط بمنزل البكباشي حسين على كرار، وإعلانهم عزمهم على فرض الاستقلال

[8] عبد الرزاق الفضل (١٩٨٤) مصدر سابق.

[9] عبد الله، محي الدين أحمد (دت) للتاريخ ومن أجل التاريخ.الخرطوم: المطبعة العسكرية. في تقديرنا أن محي الدين يتحدث عن نفس الواقعة التي رواها الفضل وإن اختلفت الشخصيات المشار إليها في الروايتين.

بالقوة إن لم يقم البرلمان بذلك، وقال محي الدين:

"وكنا قد سمعنا بأن المصريين يريدون أن يدمجوا السودان معهم، وان حزب الأمة يريد رابطة الدول البريطانية، فأجمعنا في ذلك الاجتماع على أن الجمعية إذا لم تقرر الاستقلال الكامل غير مشروط علينا أن نعبئ قوة ندخل بها المجلس لنجبر الأعضاء بقوة السلاح على هـذا المطلب"

وقد ذكر محي الدين أنهم أخطروا الأزهري بعزمهم ذلك، وأن رد فعل الأزهري اتسم بالطمأنة لهم..

ولا يمكننا بالطبع الجزم بالسبب الحقيقي وراء عـدول الأزهـري المفـاجئ ونكوصه عن بلاتفورم حزبه الذي فاز بموجبه في الانتخابات، وهو الوحدة مع مصر. ولكننا استناداً على منطق الأشياء يمكننا أن نقول أنه مهما كانت أسـباب الأزهـري وحساباته، فلابد أن رأي الضباط الذين عهد بهم حماية الوطن وفي يدهم السلاح كان موضع التقدير والتفكير حينما اتخذ ذلك القرار الصعب.

## ميلاد الضباط الأحرار في ١٩٥٧:

بدايات الانغماس الفعلي للجيش والضباط -صغارهم على الأخص- في العمل السياسي جاء مع بداية تكوينهم لأول تنظيم عسكري سري هدف إلى الاستيلاء علـى السلطة من المدنيين، كما نتابع وقائع أول محاولة للانقلاب العسكري لم يـتم تنفيـذها لاكتشاف مخططها من قبل السلطات. ولا نريد أن نعيد هنا ما سبق أن ذكره آخـرون في عدد من الإصدارات والمقالات عن تكوين الضباط الأحرار[١٠]، ولكننا نعيـد سـرد

[10] بعض هذه المصادر: عبد الرزاق الفضل (١٩٨٣)، مصدر سابق؛ محمود قلندر (٢٠٠٥) سنوات النميري. أمدرمان : مركز عبد الكريم ميرغني؛ عصام الدين ميرغني (٢٠٠٢) الجيش السوداني والسياسة، القاهرة: مركز الدراسـات الـسودانية؛ محمـد محجوب عثمان (١٩٩٨) الجيش والسياسة في السودان، القاهرة: مركز الدراسات السودانية.

بعض المعلومات ذات الأهمية في سياق سرد وقائع الضلوع الأول للجيش-السابق على عبود- في محاولة الاستيلاء على السلطة.

لقد جاءت بداية تكوين تنظيم الضباط الأحرار عـام ١٩٥٢، عقـب نجـاح الثـورة المصرية بقليل. وكان رواد تكوين ذلك التنظيم هم: الصاغ عبـد الـرحمن كبيـدة، والصاغ محمود حسيب والصاغ محمد عيسى. وقد أشارت كل الكتابات التي تحـدثت عن التنظيم إلى أن الغرض والأهداف كانت سياسية بحتة ترمي إلى تغييـر الواقـع وفرض نظام سياسي يستبدل الصراع السياسي الدائر وقتها. وليس صعباً الاسـتدلال على وجود التأثر وربما التأثير المصري في تكوين وأهداف التنظيم. إذ كـان هنـاك تنسيق-وإنْ كان خفياً- بين التنظيم وبين عدة جهات سياسية وعسكرية المـصرية[١١]، وكانت لذلك التنسيق أوجه مختلفة منها، المساعدة فـي التنظـيم والعمـل الـسياسي، والالتقاء بالقيادات المصرية (عبد الناصر-صلاح سالم) ، وتأمين قادة التنظـيم فـي حالات اكتشافه، والمساعد المادية من قبل الجيش المصري للجيش السوداني.

وتشير المعلومات إلى أن بعض كبار القادة اشتركوا في التنظيم في بداياتـه، وكان من بين هؤلاء عبد اللطيف الضو، أحمد أبوبكر، أحمد عبد الوهاب وحسن بشير نصر.وبالرغم من أن قادة التنظيم كانوا مترددين في التعامل مع كبار القادة، فقد قبلوا بهم لاعتبارات تتعلق برغبة الاستفادة من قوة شخصية أولئك القادة ومكانتهم في نفوس صغار الضباط [١٢]. إلا أن التنظيم قرر لاحقاً إبعادهم تخوفاً من إمكان انحيـاز كبـار الضباط مع القيادات العليا ضد صغار الضباط في اللحظات الحاسمة.

ومن الدلائل المؤكدة على الضلوع السياسي للعسكريين، هـو مـا أوردتـه الصحف السودانية خلال عام ٥٤[١٣]، حول وجود تنظيم عسكري شبيه بالتنظيم الـذي

[11] عصام الدين ميرغني، مرجع السابق.
[12] عبد الرزاق الفضل، مرجع سابق.
[13] صحف الأيام وصوت السودان والرأي العام، مايو ويونيو ١٩٥٤.

قاد ثورة مصر، إذ لمحت بعض تلك الصحف إلى دور محتمل للتنظيم في الحياة السياسية[14]. بل إن بعض الصحف ربطت بينه وبين الحركتين الاستقلالية وحركة الوحدة. وقد نفى وزير الدفاع وقتها -خلف الله خالد- تلك المعلومات وقال إنه ليس هناك أية عمل سياسي في الجيش.

ويبدو أن رواد التنظيم في بداياته كانوا يركزون على شخصيتين عسكريتين لقيادة تنظيم الضباط الأحرار وهما الأميرآلاي عبد اللطيف الضو والأميرآلاي أحمد عبد الوهاب. ويعتقد الفضل أن هذا التنافس أدى إلى بروز صراع خفي بين الضابطين امتدت آثاره حتى استيلاء عبود على السلطة[15].

وكان أول عمل سياسي للتنظيم العسكري هو المطالبة بمشاركة العسكريين في الدفاع عن مصر في أعقاب حرب قناة السويس في عام ١٩٥٦. وقد طالب التنظيم في مذكرة وقعها عدد من الضباط المنتمين له- رفعت للقيادة- بوجوب قيام الجيش السوداني بواجبه تجاه الشقيقة مصر، وطالبوا بإرسال قوات سودانية لتحارب جنباً إلى جنب مع الجيش المصري[16]. كما حاول التنظيم فرض وجوده من خلال دعوته لاختيار قيادة نادي الضباط -على النسق المصري- بالانتخاب وليس بالتعيين كما هو الحال، ولم ينجح التنظيم في مبتغاه ذلك. وفي تقديرنا أن التنظيم قدم بذلك دليلاً آخر على صلته الوثيقة بمصر.

وعمد التنظيم إلى أسلوب المنشورات والاتصالات الفردية للتجنيد وللإقناع، وقد استمر في توزيع المنشورات، وإرسالها إلى الضباط في الوحدات الخارجية خلال أعوام ٥٤/٥٥/٥٦ و٥٧. وتمكن بحلول عام ٥٧ من تجنيد عشرات من صغار الضباط، بحيث صارت لقيادته القدرة على تحريك كوادره داخل العاصمة وخارجها..

---

[14] الفضل، مصدر سابق .

[15] نفس المصدر

[16] نفس المصدر

ومن ثم فقد بدأت حركة اتصالات بغرض التحرك..

## حركة يونيو ٥٧:

تشير كل الدلائل إلى أن تنظيم الضباط الأحرار قرر التحرك والاستيلاء على السلطة في مايو ١٩٥٧. وكان العقل المدبر لذلك هو الصاغ عبد الرحمن كبيدة، الذي قام بتجنيد عدد من ضباط الصف والطلاب الحربيين من الكلية الحربية لصالح التحرك. ولم يكن محمود حسيب، ثاني أهم شخص في التنظيم، في العاصمة حين بدأ الصاغ كبيدة تحركه، إذ كان قد أبعد من العاصمة لشك في تحركاته واتصالاته. ومن ثم فقد وقع العبء على كبيدة وحده.

وكانت أسباب التحرك، أسباب سياسية بحتة، ذكر منها الصاغ كبيدة قبول الحكومة للمعونة الأمريكية، ومحاولات السفير الأمريكي شراء النواب في البرلمان لصالح المعونة، وفشل الحكومة في بيع قطن السودان الذي كان مصدر الثروة الوطنية الأساسي. وقد تضمنت الخطة اعتقال كبار القادة خلال حفل اجتماعي صوري واحتلال مباني رئاسة الوزراء، ورئاسة الجيش والإذاعة وسلاح الذخيرة، واعتقال رئيس الوزراء. وتشير الوقائع إلى أن التنظيم لم ينفذ تلك الخطة وإن كان قد وضع تفاصيلها وحدد "ساعة صفرها"، فقد اتضح إن عدداً كبيرا من أعضاء التنظيم كانوا خارج العاصمة بينما كان على الصاغ كبيدة الاعتماد على الطلاب الحربيين وضباط الصف في كل مراحل التنفيذ.

تسربت أنباء المخطط إلى مسامع القيادة العسكرية التي قامت باستدعاء الصاغ كبيدة وحذرته، من التمادي. ومع استمرار تصاعد شائعات الانقلاب وانتقالها إلى الصحافة اضطرت قيادة الجيش إلى التحرك. وقام اللواء إبراهيم عبود في يونيو عام ٥٧ بإصدار بيان عام أعلن فيه اعتقال الصاغ كبيدة وعدد من ضباط الصف للتحقيق معهم حول التخطيط المزعوم.

التحقيق والمحاكمة والعقوبات:

جرت عمليات التحقيق ومن ثم المحاكمة لعدد من الضباط وضباط الصف الذين أثبتت التحقيقات صلتهم بالتحرك وكان من بين الذي حوكموا طلاباً حربيين عادوا بعد سنوات طويلة ليكونوا جزء من الحركة السياسية، كما كان من بينهم ضباط عادوا بعد سنوات طويلة في السبعينات ليجدوا لهم دوراً ومكانة.

والواقع إن محاكمة الصاغ كبيدة كانت محاكمة لتنظيم الضباط الأحرار، فبالرغم من أن عدداً كبيراً من أعضاء التنظيم لم يشاركوا في التخطيط والإعداد المباشر لحركة يونيو، إلا أنهم عوقبوا بالطرد أو الإبعاد من الجيش ، وكانت أسباب ذلك الإبعاد هي الخوف من تحركاتهم السياسية المستقبلية.

وتضمنت محاكمات الضباط أحكاما متفاوتة كانت تفاصيلها السجن عشرين عاماً لكل من الصاغ يعقوب كبيدة والملازم عمر خلف الله؛ الإحالة للمعاش لكل من البكباشي أحمد عيسى، البكاشي أحمد ابوبكر، البكباشي يعقوب كبيدة؛ الإحالة للاستيداع لكل من البكباشي عبد الحفيظ شنان، الصاغ أحمد البشير شداد، الصاغ الطيب المرضي، الصاغ تاج السر مصطفى، اليوزباشي عوض أحمد خليفة واليوزباشي جعفر محمد نميري؛ والإنذار لكل من اليوزباشي أحمد محمد أبو الدهب واليوزباشي محمد خير محمد سعيد[١٧].

أما ضباط الصف والطلاب الحربيين فقد حكم بالسجن ١٤ عاماً على الجاويش محمد الطيب، السجن سبعة أعوام للطلبة الحربيين بابكر عوض، محمد أحمد حسن جحا، حسين خرطوم دارفور، والطرد من الخدمة للطلبة محمد الأمين التجاني، والحبر بركات.

[17] نفس المصدر.

وكانت نتائج تحركات الضباط الأحرار ذات أثر بالغ على الساحة السياسية الوطنية، فقد وجدت الحركة تعاطفاً واسعاً من بعض القطاعات السياسية، خاصة العمال والطلاب، كما وجدت المحاكمات صدىً لها في الصحف المحلية، حيث نوهت عدد من الصحف المحلية إلى المخاطر التي تحيق بالبلاد وهي لا زالت حديثة الاستقلال من جراء الخلافات السياسية العاصفة. وقامت بعض الصحف المتعاطفة مع اليسار والمعارضة لحكومة حزب الأمة بنشر بيانات أصدرها تنظيم الضباط الأحرار وأشار فيها بالوضوح إلى أن حزب الأمة يخطط لتطهير الجيش من العناصر التي لا تميل إليه، محذراً من الفتن والدسائس التي يمكن أن يزج بجيش البلاد فيها.

لم يبق من قادة تنظيم الضباط الأحرار إلا البكباشي محمود حسيب والذي كان قد تم إبعاده في وقت مبكر من الخرطوم إلى الأبيض بعد أن توجست القيادة العسكرية ضلوعه في تحركات الضباط، وفي اتصالاته الظاهرة والمستترة مع عدد من المسئولين والضباط المصريين.

ولم ينعم محمود حسيب بوقت طويل دون أن تناله يد المحاسبة، مع الشهور الأولى لتسلم عبود للسلطة.

**الخاتمة:**

خلاصة القول في هذا الفصل إذن، هي أن موقع الجيش من السياسة لم يكن بعيداً منذ يومه الأول؟

رغم المقولات بابتعاد الجيش في بدايات تكوينه عن السياسة وتمسكه بالمهنية العالية، فقد شهدنا العسكريين منذ تكوين قوة دفاع السودان الأول مقتربين أيما اقتراب من ساحات السياسة. فرغم سياسات هدلستون وخططه الرامية إلى استبعاد تكرار أحداث ٢٤، فإن العسكريين المهنيين، كانت لهم مواقفهم حينما أوشك فجر الاستقلال

على البزوغ، كما أنهم لم يترددوا في تبيان رأيهم -بعد ذلك بقليل- في مسائل مصيرية كالاتحاد مع مصر أو الانضمام لكتلة الكومونولث. أما في سنوات الاستقلال الأولى فقد كانت السياسة في أبواب الثكنات، فالضباط الأحرار كان أول عهده بالجيش هي سنوات الاستقلال الأولى، ثم توالت الأحداث به حتى محاولة الانقلاب التي لم تتجاوز عقول المدبرين ولم تتطور بعيداً عن النوايا.




# 2

## الجيش على أبواب الحكم
## الصراع والخلافات الحزبية

## مقدمة:

حينما حل شهر نوفمبر من عام ١٩٥٨، كان استقلال السودان قد مضى عليه عامان فحسب، وكانت الحكومة الوطنية الثالثة في الحكم- منذ الاستقلال- والتي ترأسها السيد عبد الله خليل، تعاني من داء اختلافٍ عضال هدَّ حيلها، وأعجزها عن كل إنجاز. وكانت حكومة الخليل – الأولى والأخيرة- قد جاءت إلى الحكم منتصف عام ١٩٥٦، وذلك بعد أن جرى أقصاء إسماعيل الأزهري، وحزبه الوطني الاتحادي، من سدة الرئاسة في أول عمليات الكيد السياسي التي أصبحت- فيما بعد ذلك- مظهراً مستديماً من مظاهر العمل السياسي في البلاد. جرى إقصاء الأزهري من رئاسة الحكومة السابقة عبر تحالف غير مسبوق اشتهر في التاريخ السوداني "بلقاء السيدين" – الميرغني والمهدي- وهو لقاء نتج عنه تحالف المتناقضين: كيانا الأنصار والختمية الممثلين في حزبي الأمة والشعب الديمقراطي ليكونا الحكمة المؤتلفة الثالثة في البلاد.

وقد حمل الشريكان المتناقضان إلى الحكومة الجديدة التي كوناها فيروس الخلاف المزمن بين الطائفتين الدينيتين الختمية والأنصار، والتنافس الحاد بين الزعيمين على الميرغني وعبد الرحمن المهدي. وهما خلاف وتنافس لهما جذور تاريخية سياسية واجتماعية ودينية، لا يمكن استيعاب أبعادها كلها بالتفصيل في أغراض مثل كتابنا هذا.

بيد أنه من الممكن أن نتفهم الحالة النفسية لرئيس الوزراء، عبد الله بيه خليل الذي جلس- صباح يوم من أسبوع نوفمبر الأول – إلى مكتبه المطل على النيل على مسافة قريبة من القصر الجمهوري مثقل النفس بالهم، والعين بالنعاس. فالرجل كان يبدو عليه الإعياء من الليلة السابقة الطويلة التي امتد فيها اللقاء التفاكري مع بعض أركان حزبه: محمد أحمد محجوب ومأمون حسين شريف، والأمير نقد الله حول أمر الإئتلاف المهتز ومصيره. وقد استقر رأي الملتقين ليلتها في وجوب الاتصال بالسيد

مبارك زروق، رجل الوطني الاتحادي الثاني بعد إسماعيل الأزهري، في محاولة لإنقاذ سفينة الائتلاف المترنحة (والتي كان أركانها مع حزب الأمة هما حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأحرار الجنوبي) بضم حزب الوطني الاتحادي إليها[1].

ولم يكن ذلك الأمر سهلاً بالطبع على الأميرآلاي وعلى حزب الأمة، فالحزب الاتحادي هو الند والخصم، والأزهري هو المنافس العنيد، وما بين أقطاب الحزبين بعضٌ من عطر منشم. وكان لطعم السعي للتآلف مع الحزب الاتحادي مرارةً كمرارة التآلف القائم وقتها مع حزب الشعب الديمقراطي.

ولم يكن هم الائتلاف المترنح وحده الذي يشغل بال الأميرآلاي، إذ كان هناك هم حزبي آخر، فقد ترامى إلى مسامع البيه أن السيد الصديق، إبن عبد الرحمن المهدي، والذي كان قد تبوأ منصب رئيس الحزب إيذاناً بدخوله ساحة الفاعلية السياسية، لا يكن له التقدير الذي يكنه أبوه، فالسيد الصديق كانت له آراؤه، وتقديراته التي كثيراً ما تصادمت مع آراء وتقديرات عبد الله خليل. بل إن عبد الله خليل علم من مصادر مقربة من الإمام عبد الرحمن المهدي، أن السيد الصديق اقترح استبدال عبد الله خليل كرئيس وزراء في حكومة الإئتلاف المقترحة، بل إن بعض الأسماء الحزبية اللامعة في الحزب- كمحمد أحمد محجوب- بدأت في التطلع إلى منصب سكرتير الحزب نفسه.

لهذه الأسباب فقد بدا البيه الأميرالاي صباحها بادئ الإعياء وغير راغب في لقاء السير شابمان أندروز ، السفير البريطاني بالخرطوم والذي كان قد طلب اللقاء بإلحاح. وقد تردد البيه في الموافقة على اللقاء، ولكنه اضطر إلى قبول نصيحة وزارة الخارجية بإعطاء السفير ميقاتاً مناسباً للقاء. وحين وصل السير أندروز إلى المكتب

---

[1] تفاصيل اللقاء المذكور -والذي قمنا بإضافة الأبعاد الدرامية عليه- جاءت في ثنايا تقرير مرفوع السفارة البريطانية بالخرطوم لوزارة الخارجية البريطانية. راجع التقرير في: الأعظمي، وليد محمد سعيد (١٩٩٠) السودان في الوثائق البريطانية. بغداد: دن.

حياه البيه بكلمات ترحيب مقتضبة ثم قاده مسرعاً إلى حيث اعتاد اللقاء بكبار زواره، ثم جلس ينتظر السفير ليبدأ الحديث.

جاء السفير بما يشغل باله وبال وزارة الخارجية البريطانية، في الوقت الذي كان فيه عبد الله خليل يستعجل انتهاء اللقاء لأن هم الحكومة المترنحة أثقل عليه من التحدث إلى أهم سفير في ذلك الوقت، وذلك لما لبريطانيا من بقايا نفوذ ووصاية علي البلاد. واعتماداً على ذلك النفوذ فإن سير أندروز لم يتردد في التعبير عن قلق بلاده، ووزارة الخارجية البريطانية، على الأوضاع الداخلية في السودان. وقد جرت كلمات السفير البريطاني على نحو قريب من التالي[٢]:

" إنني قلق جداً ، وحكومة بلادي أيضاً قلقة، من الأوضاع الداخلية هنا (في الخرطوم)، وفي اعتقادي أن الحكومة الحالية لن تتمكن من الاستمرار بأي حال من الأحوال وعلي عبد الرحمن فيها، وإنني أود أن أبدي قلقي على أية محاولة لحزبكم للحكم منفرداً بالتعاون مع مجموعة الجنوب"[٣]

ثم اعتدل سير أندروز في جلسته قبل أن يبدي موضع قلقه الأهم، والذي طلب من أجله اللقاء العاجل، و قال:

" الأمر الثاني هو موضوع قيام الجيش بانقلاب في الوقت الذي يتمتع فيه الجيش بثقة جميع الأوساط السياسية. و لا يمكن لأحد أن يتوقع نتائج مثل هذه الخطوة بالإضافة إلى أن أي تصرف غير دستوري سيخلق مصاعب جمة." ٤

سكت السفير برهة متأملاً وقع كلماته على البيه الذي بدا شارد الذهن، ثم سأل،

---

[2] قمنا بالتصرف في بعض ما ورد في وثائق البريطانية حول لقاء السفير شابمان بعبد الله خليل، ولكن دون المساس بجوهر المعلومات الواردة في نص الوثائق.

[3] الأعظمي (١٩٩٠) مصدر سابق، ص ١٩.

[4] نفس المصدر، ص ١٩.

"ما رأي السيد رئيس الوزراء في ذلك؟"

كان قلق السفير البريطاني والحكومة البريطانية مردهما هو ذلك التردي المريع في الأوضاع السياسية ي البلاد، وما أصبحت تردده المنتديات السياسية والاجتماعية في المدينة عن قرب وقوع انقلاب عسكري، وكان تساؤل السفير أندروز فيما يبدو محاولة لقراءة أفكار عبد الله خليل، حول الأمر.

اتكأ عبد الله خليل إلى الوراء قليلاً محاولاً ترتيب أفكاره المشتتة، ومن ثم رد على السفير:

"لقد أصبح من الصعب التعاون مع حزب الشعب الديمقراطي، وأرجو أن تؤكد لحكومتك أن الفشل والأخطاء التي ارتكبتها حكومتي ليست أخطائي.[5]"

وحين طلب منه السفير توضيحاً، قال البيه:

"إنها أخطاء السيدين فاتفقاهما أرغمني على الاحتفاظ بعلي عبد الرحمن"

ثم أردف:

" أعترف معك بأنه من الخطورة بمكان الاعتماد على دعم الجنوب وحده في الحكم، إلا أنني أرى من المهم كسبهم في المرحلة المقبلة."

وهنا أسر عبدالله خليل للسفير البريطاني بنتائج اجتماع الليلة البارحة الطويل مع "أركانحرب" حزبه:

" لقد بعثت بالأمس وفداً يضم محجوب ونقد الله ومأمون شريف ليبحثوا مع مبارك زروق شروط انضمام الوطني الاتحادي للحكومة"[6]

ولما كانت تلك معلومات جديدة، فإن سير أندروز استفسر إن كانت تلك اتجاها

[5] نفس المصدر ، ص ٢٠.

[6] نفس المصدر ، ص ٢١.

جديداً في سياسة حزب الأمة، فأجاب البيه بالإيجاب.

ثم استطرد خليل يشكو من تصرفات الأزهري وتصريحاته في مصر والتي شن فيها هجوماً شديداً على حكومة الخليل وأعلن فيها "عن نية حزبه إبرام ميثاق دفاعي مع مصر"

ثم سأل خليل السفير أندروز عن رأيه في مثل زعيم سياسي يصرح بنيته عقد ميثاق دفاعي مع مصر، فتعمد السفير التهرب من الإجابة على السؤال المباشر، بالرد غير المباشر عن تصريح الأزهري بقبوله شروط التفاوض مع الأمة لقيام حكومة إئتلاف.

واستغل البيه الحديث عن مصر، ليذكر السفير بموقف عبد الناصر فقال:

" لقد تسلمت رسالة من جمال عبد الناصر عبر سفيره في أديس ابابا، كما تسلم السيد عبدالرحمن المهدي رسالة مماثلة يعلن فيهما عبد الناصر عن استعداده للقائي لإزالة أية خلافات (مسألة حلايب)، إلا أنني لا أثق فيه. إذ أن هدفه إضعاف حزب الأمة وتشكيل حكومة موالية لمصر،"[٧]

ثم تطلع إلى السفير ملياً واستطرد:

" إن مثل تلك الحكومة يمكن أن تطلب التدخل العسكري المصري في حالة الأزمات السياسية."[٨]

ربما كان واضحاً من مجريات لقاء السفير والخليل، أن عبد الله خليل يقدم مبررات مسبقة لما هو على وشك الضلوع فيه؛ إذ يتضح من تفاصيل هذا اللقاء أن رئيس الوزراء كان يطرق على أكثر الأوتار حساسية عند البريطانيين: عبد الناصر

[7] نفس المصدر ، ص ٢١.

[8] نفس المصدر ، ص ٢١.

وسياساته التحررية في المنطقة.

ويبدو أن عبد الله خليل قصد رسم صورة لمآلات السودان لو قدر للحزب الوطني أن يقود الحكومة، وأن يحقق الأزهري ما صرح به في مصر من عزم على توقيع ميثاق دفاع مع مصر. بل ويبدو وكأنه يبيع -بالمواربة- فكرة الانقلاب للبريطانيين.

ولم تكن مسببات مجيء سير أندروز لملاقاة عبد الله خليل وليد خيال جامح من السفير، فقد تواترت عدة معلومات حول الانقلاب المحتمل صبت في مواعين المخابرات البريطانية والأمريكية في الخرطوم.

كانت مصادر هذه المعلومات متنوعة، منها الصحافة اليومية، وبعض الصحفيين القريبين من السفارتين البريطانية والأمريكية، وبعض السياسيين المقربين للسفارتين أيضاً، بل وبعض السفارات (غير البريطانية والأمريكية) القريبة من بعض الشخصيات السياسية النافذة.

ورغم أن أخبار الصحف السودانية المنقولة من قبل مكاتب المخابرات في الخرطوم[٩] كانت متواترة إلا أن هناك مصادر أخرى ذات صلة،كالسفارة الإثيوبية في الخرطوم. فقد نقلت المخابرات البريطانية في واحد من تقاريرها أن السفير الإثيوبي ملس عندوم نقل للسفير البريطاني قوله أن الإمبراطور هيلاسلاسي التقي في أواخر أكتوبر بعبد الله خليل في أديس أبابا، وأنه ظل على مدى ساعات يحذر خليل من مغبة التورط في انقلاب عسكري.

وجاء في تقرير السفارة البريطانية :" إن الإمبراطور ذكر لخليل أنه لا يريد ديكتاتورية عسكرية شبيهة بعبد الناصر على حدوده، وقال السفير الإثيوبي إن خليل بدا

[٩] من الصحف التي قامت بالنقل عنها المخابرات البريطانية في الخرطوم صوت السودان التابعة لطائفة الختمية وحزب الشعب الديمقراطي.

متفهماً لقلق الإمبراطور يومها"[١٠]

على صعيد آخر كان هناك تقرير آخر من مكتب المخابرات البريطانية في الخرطوم يقول أن الصحفي البريطاني سليد بيكر من صحيفة الصنداي تايم، كان قد أبلغ السفير البريطاني أن عبد الله خليل أخبره في لقاء به قبل شهرين، أنه أصدر أوامره إلى الجيش السوداني للقيام بانقلاب عسكري[١١]. إذ كان يري أن ذلك الإجراء هو البديل الوحيد للمناورة المصرية والتي كانت ستؤدي إلى فقدان السودان لاستقلاله. ويشير ذلك التقرير إلى أن السفير البريطاني طلب من مندوب الصنداي تايم يومها عدم نشر ذلك الخبر، وقد استجابت الصندي تايم والصحفي لرجائه.

## بريطانيا وأمريكا تقيمان أوضاع السودان:

وبالرغم من أن السير أندروز لم يخرج من ذلك الاجتماع بما يشفي الغليل من عبد الله خليل، إلا أن السفير لم يتوانى في الالتقاء برصيفه الأمريكي الذي كان مهتماً بمجريات الأحداث في السودان لما كانت تحتويه من بعد مصري في الأحداث. وقد أجرى السفيران تقييماً لأحداث السودان يمكن تلخيصه بالقول أنه رأى أن الحل للأزمة هو في ائتلاف عريض يضم الأحزاب الرئيسية الثلاث مع الجنوبيين. ولخص ذلك اللقاء، والذي وردت وقائعه في ملفات المخابرات البريطانية[١٢]، الموقف في حزب الأمة بأنه رهن صحة الإمام عبد الرحمن المهدي التي كانت تتدهور باستمرار. وزأي الاجتماع أن وفاة المهدي المحتملة ستعود بالخسران على عبد الله خليل إذ أن صعود نجم السيد الصديق كإمام لا يصب في مصلحة الأميرآلاي الذي لم تكن العلاقة بينه وبين الصديق على ما يرام.

---

[10] الأعظمي، ص ٢٥.

[11] نفس المصدر ، ص ٦١.

[12] نفس المصدر ، ص ١٣-١٨.

وفيما يتعلق بالانقلاب العسكري فقد رأى اجتماع السفيرين أن مثل هذه المغامرة واردة وممكنة فقط بموافقة عبد الله خليل ودعوته. وما يلفت النظر في لقاء التقييم بين السفيرين البريطاني والأمريكي أنهما لم يتطرقا إلى الخطر المصري الذي بدا عبد الله خليل مشغولاً به جداً. ولعل السفيرين كانا يملكان من المعلومات حول الأسباب الداخلية لتحركات الخليل ودوافعه في الاقتراب من الجيش ما جعلهما ينصرفان عن مبررات التدخل المصري التي ساقها عبد الله خليل. كما أن السفيرين لم يعتبرا تصريحات الأزهري حول ميثاق دفاعي مع مصر، ومناداته برفض المعونة الأمريكية والبريطانية، إلا جزء من ميكافيلية الأزهري أكثر منها مؤامرة لتنحية حزب الأمة وفرض الوصاية المصرية.

ومن ثم فإن باناروبا الأميرآلاي حول الخطر المصري الذي تصوره لم تكن موضع اهتمام السفيرين الأخطر في الخرطوم، بل كان همهما فهم موقف الأميرآلاي، ذي التاريخ العسكري الطويل، من مماحكات الساسة والسياسة، وقراءة ما يمكن أن يكون عليه رد فعله إذا ما ضيقوا عليه الخناق.فما هي وقائع ذلك الحال السياسي الذي ضاق به- على البيه الخليل- الخناق؟

## مخاوف عبد الله خليل:

### الأزهري وعلي عبد الرحمن والصديق وعبد الناصر:

لا يمكن الوقوف على الأسباب الحقيقية لباناروبا الأميرالاي عبدالله خليل دون قراءة الواقع السياسي المحلي والإقليمي والدولي في تلك الفترة من خمسينات القرن الماضي.

فعلى الصعيد الداخلي، كانت الحكومة التي رأسها عبد الله خليل قد جاءت إلى الحكم في مارس ١٩٥٨ بعد انتخابات برلمانية فشل فيها أي من الأحزاب في الحصول

على أغلبية تمكنه من الحكم المنفرد. ولذلك فقد وجد الحزبان الأمة والشعب الديمقراطي أنفسهما مجبرين على الإئتلاف -مرة أخرى- في حكومة واهنة ما يفرقهما فيها أكثر مما يجمعهما.

فالحزبان في الأساس هما قطبا السياسة المتنافرين إذ دعامة كل منهما الطائفتان المتنافستان - الأنصار والختمية. والحزبان متضادان -تاريخياً- في مواقفهما السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء، واحد وقف مع مصر ودعا لوحدة وادي النيل، والآخر وقف بعيداً عن مصر- وقريباً من بريطانيا- فدعا (للاستقلال التام). وراعيا الحزبين تنافسا في كسب الأتباع ورص المريدين، وتنازعا النفوذ على امتداد البلاد .. كما أنهما يتطلعان بقوة إلى منصب رئيس الجمهورية وحشدا النفس والنفيس في سبيل ذلك. أما قطبي الحزبين السياسيين - الشيخ علي عبد الرحمن وعبد الله خليل، فقد غاب عن علاقتهما الشخصية الاستلطاف حتى أن الخليل أقر بأنه صعب عليه التعامل مع (شيخ على ).

أما على الصعيد الخارجي، فإن نهايات الحرب الكونية الثانية وبداية الحرب الباردة التي تمثلت في التمحور القطبي بين العملاقين الأمريكي والسوفييتي كانت هي التي تلقي بظلالها على علاقات الحزبين أيضاً.

فعلى الحدود الشمالية كان عبد الناصر قد برز زعيماً عربياً لا يشق له غبار بعد معركة السويس، وأصبح ناصر يشكل الصوت الأقوى لحركات التحرر الوطني، وكان صوته يقض مضاجع البريطانيين والأمريكيين على حد سواء. وفي الوقت الذي تسابق القطبان -الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة- لكسب ود الدول والحكومات المستقلة حديثاً، كان مثل ذلك السباق يوسع الشقة بين القوى السياسية في البلد الواحد. وقد أخذ السباق على كسب الدول والحكومات أشكالاً مختلف، كان أبرزها وأشهرها مشروع أيزنهاور الذي اشتهر باسم المعونة الأمريكية، وهو مشروع شقه الاقتصادي

دعم البلدان الحديثة الاستقلال، وشقه السياسي إبعادها عن النفوذ السوفييتي. وكان منها أيضاً مجموعة الكمونولث وهو تجمع ترعاه بريطانيا ويضم مستعمراتها السابقة، وهو تجمع قصد- من بين ما قصد- إبقاء علاقات الاعتماد بين بريطانيا والأقطار التي كانت تستعمرها، كما قصد إبعاد النفوذ الشيوعي من تلك الدول. ومن بين تلك المشاريع مشروع حلف بغداد، وهو حلف عسكري أرادت له الولايات المتحدة أن يكون الحلقة الثالثة -من بعد حلفي الناتو (شمال الأطلنطي) والسياتو (جنوب شرق آسيا) - في حلقات تضيق الخناق على الاتحاد السوفييتي. وكان المفروض في ذلك الخلف أن يضم معظم دول الشرق الأوسط، ومن أهمها تركيا وإيران والعراق.

ولقد أدى هذا الصراع المحوري بين الشرق والغرب إلى بروز محاور شبيهة داخل دول العالم الثالث، إذ أخذت القوى السياسية الوطنية في التمحور حول قضايا صراعات القطبين، وصارت تصوغ سياساتها ومواقفها وفق هذا المتغير الخارجي، فرفعت بعض القوى شعار مناهضة الإمبريالية والاستعمار، بينما رفعت القوى الأخرى شعارات معاداة الشيوعية ومعاداة محاولات التغلغل الشيوعي -من قبل الاتحاد السوفيتي- وسط شباب بلدان تلك الدول.

بناء على هذين البعدين، الداخلي والخارجي، يمكننا الآن تلخيص أبعاد التضاد في العلاقة بين حزبي الحكومة المؤتلفين تحت رئاسة عبد الله خليل في الأبعاد الثلاثة التالية:

## المحور الأول:

محور العلاقات التاريخية بين الحزبين. فالحزبان قاما منذ تكوينهما على التعارض في المواقف والأفكار والأهداف الكلية، إذ يستند كلاهما على قاعدة العصبية الدينية بما يستتبع ذلك من تنافس في الولاء، واحتكاكات تلقي ظلالاً سياسية وتجعل مكسب أحدهما خسارة للآخر.

**المحور الثاني:**

محور السياسات الخارجية للحزبين، إذ تبنى كل منهما موقفاً حاد التعارض مع الآخر، ففي الوقت الذي اقترب فيه حزب الشعب من مصر، كان حزب الأمة أقرب ما يكون إلى بريطانيا. وفي الوقت الذي رحب حزب الأمة بالمعونة الأمريكية ومشروع إيزنهاور بشقيه الاقتصادي والعسكري، كان حزب الشعب الديمقراطي يعارض بقوة المعونة الأمريكية ومجتراتها الأخرى.

**المحور الثالث :**

محور العلاقات الثنائية العملية بين الحزبين، والذي تمثل في التنافس المستمر للشريكين واتصال الكيد السياسي بينهما حتّى وهما حليفين في الحكم، حتى لم يعد خافياً أن كلاً منهما يعمل على استبعاد الآخر، وأن حجم الكيد السياسي والتآمر الحزبي فيما بينهما فاق حجم التنافس بينهما وبين الحزب الثالث الكبير، الوطني الاتحادي.

باناروبا عبد اله خليل التي عبر عنها من خلال حديثه مع السفير البريطاني- كما رأينا، هي إذن باناروبا متعددة الأبعاد، يمكن أن نلخصها فيما يلي:

**البعد الأول:**

الأزهري ومناوراته.. فقد رأينا كيف تحدث الأميرآلاي بمرارة مع السير شابمان أندروز عن تصرفات الأزهري في القاهرة ومناداته بحلف مع مصر ودعواته فيها لإسقاط الخليل. والواقع أن الاميرآلاي كان يرى في الأزهري وانتقاداته المريرة لحكومته مؤشراً لوجود دعم مصري لمواقف الأزهري ربما تجاوز مجرد الأقوال إلى الأفعال. فقد كانت رحلة الأزهري الأخيرة في نوفمبر من عام ٥٨ ، والتي شملت بغداد ثم القاهرة، هي الرحلة القاصمة لشك الخليل في نوايا الأزهري. إذ جاءت فيها

تصريحات الأزهري عن استعداده لتوقيع ميثاق دفاع مع مصر، كما شملت هجوماً ظنه الأميرآلاي منظماً ضد الحكومة ورئيسها على وجه الخصوص.

## البعد الثاني:

الشيخ على عبد الرحمن، رئيس الحزب الحليف ووزير الداخلية فيها، والذي رأى فيه الأميرآلاي حليفاً خصماً لا يمكن الاطمئنان إليه. فقد كان الشيخ علي وحزبه شوكة في جانب الحكومة التي هم أعضاء فيها. إذ عارض المعونة التي استطيبها حزب الأمة، ورفض المطارات الأمريكية التي رحب بها الأمة الشريك.كما أن الشيخ على كان يؤرق مضجع الخليل بتقاربه المستمر مع الوطني الاتحادي، ففي الوقت الذي توجه فيه الأزهري من بغداد إلى القاهرة، طار الشيخ علي عبد الرحمن من الخرطوم إلى القاهرة، بينما عبد الله خليل في أديس أبابا. وقد رأى عبد الله خليل في رحلة وزير خارجيته-غير المتفق عليها- جانباً من مؤامرات الوطني الاتحادي التي يقودها الأزهري ضده. كما رآها جزء من خيانة الشيخ علي الشريك. بل رآها مؤامرة مصرية لتوحيد الحزبين وكسر شوكة الأمة.

## البعد الثالث:

السيد الصديق عبد الرحمن المهدي، والذي لم تكن علاقة الخليل به طيبة دوماً. فعبد الله خليل جاء إلى رحاب حزب الأمة بجهد السيد عبد الرحمن الذي أراد جمع بعض المثقفين من حوله. وكان السيد الصديق، والذي بدأ في تولي أمور الحزب بعد تدهور صحة والده،كثير الاعتداد بنفسه ورأيه، و-على عكس والده- قليل الاعتماد على الأميرالاي سكرتير الحزب. حتى أن السيد الصديق كان في أخريات أيام الحكومة الائتلافية يجري اتصالاته مع الحزب الوطني الاتحادي بغرض تشكيل تحالف جديد، بعيداً عن عبد الله خليل سكرتير الحزب. كما أن السيد الصديق لم يتحمس كثيراً

لإصرار عبد الله خليل على رئاسته للوزارة في كل ائتلاف.

## البعد الرابع:

جمال عبد الناصر، الذي لم يكن عبد الله خليل من الذين يحبون التعامل معه، إذ رأيناه يصف علاقته بعبد الناصر للسفير البريطاني بالقول بأنه "لا يثق به البتـــة". ومن ثم فقد اعتبر عبد الله خليل محاولات عبد الناصر للاقتراب منه ومن السيد عبـــد الرحمن المهدي، والتي حملتها رسائل من عبد الناصر للإثنين، جزءً من المناورة التي تسبق المؤامرة. وفي تقديرنا أن موقف عبد الله خليل من عبد الناصـــر لـــه بعـــدان، سياسي وشخصي. فعلى الصعيد السياسي، يمكن اعتبار شك الخليل وريبته في ناصر، امتداداً لشكوك وريبة حزب الأمة التاريخية في مصر والتي تمتد ذيولها إلى الحركـــة والثورة والدولة المهدية. فقد كان قهر مصر الخديوية للسودانيين واحداً مـــن أقـــوى أسباب التفات عامة الناس حول المهدي وحركته، كما كانت مصر الدولة جزء من آلة القهر التي نزلت بالموت على رجال المهدية في كرري وما بعدها.

أما على الصعيد الشخصي، فإن موقف الأميرآلاي عبد الله خليل – وهو أحد ثوار ١٩٢٤– ربما كان انعكاساً لمشاعر اختزنها الرجل منذ سنوات الثورة السودانية الأولى. وهي مشاعر الغضب من تقاعس المصريين عن مساندة ثوار ١٩٢٤ أثنـــاء معركة مستشفى النهر، وخذلانهم لهم برفض المواجهة مع القوات البريطانيـــة التـــي حاصرت الثوار وحصدتهم، بينما وقفت القوات المصرية وهي تتفرج على المجزرة.

## رأي البريطانيين في مخاوف الخليل:

قد يكون مفيداً أن نقرأ ترجمة لفقرة من تقرير المخابرات البريطانية رقم ٩٩ (١٠١٩) بتاريخ ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٨، وهو تقرير تقييمي لانقلاب ١٧ نوفمبر بعد حدوثه، نرى انه يفيد في فهم تقييم البريطانيين للحالة النفسية لعبد الله خليل وقت إعداده

للانقلاب[١٣].

يقول التقرير معلقاً على "مخاوف عبد الله خليل من مؤامرات مصر":

".. إن هذه المخاوف التي أبداها عبد الله خليل من قيام حكومة موالية لمصر في السودان لا يبدو أنها محض خيال. وكان من الممكن أن يكون نهج الأحداث كما يلي: أن يجتمع البرلمان يوم ١٧ نوفمبر وبعد فشل جهوده في تسوية الخلافات مع الحزب الوطني الاتحادي يبادر عبد الله خليل بطلب طرح الثقة في حكومته بدعم من الشعب الديمقراطي والجنوبيين (...) وبعدها فجأة سيهزم عبد الله خليل في البرلمان حول مسألة الدعم الأمريكي والبريطاني ونعطى الثقة لعلي عبد الرحمن وبتأييد من أكثرية الحزب الوطني والشعب الديمقراطي وبأعداد كبيرة من الجنوبيين وبعض المنشقين من حزب الأمة. وبعد هزيمة عبد الله ستحدث هناك أحداث عنف وتظاهرات من قبل الأنصار، ويصبح هناك موقف يحتم تدخل الجيش، وفي نفس الوقت سيبادر السيد علي عبد الرحمن بطلب مساعدة القاهرة باعتباره رئيساً للوزراء.. وبناء على ذلك سيتصرف ناصر كما تحركنا نحن والأمريكيين من قبل في ظروف مشابهة استجابة لنداء لبنان والأردن".

هل يمكن القول بأن موقف عبد الله خليل السياسي الذي قاده إلى إعطاء الأوامر للجيش بالانقلاب عليه هي مجرد بانارويا سياسية؟ هل كان عبد الله خليل ميكافيلياً قرر أن يهدم المعبد عليه وعلى أعدائه، حينما أبصر أن رئاسة الوزارة كانت على وشك أن تنزلق من بين يديه؟

## الأبعاد الدولية لاختلاف الحزبين

رغم أننا سردنا فيما سبق ما رأيناه عقدة عبد الله خليل التي قادته إلى نفض

[13] نفس المصدر ، ص ٦٨.

يده عن السياسة بتسليمها للعسكر، نود هنا أن نقترب أكثر من قضيتين ربما كانتا هما سر الصراع الملتهب الذي أصاب الساحة السياسية الوطنية خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٨. فقد كانت تلك الفترة هي الفترة التي بدأ فيها تحالف السيدين- الميرغني والمهدي- في التأرجح، وباتت حكومتهما وتحالفهما موضع التصدع وعلى وشك الانهيار.

وبالرغم من أننا قد شرحنا عناصير وحلقات الأحداث التي قادت إلى ضجر الأميرآلاي بالساسة والسادة على حد سواء، فإننا نفيض في هذه المساحة في تفصيل قضيتين نعتقد أنه كانت لهما أبعاد إقليمية ودولية مهمة في بلورة الأحداث وتوجيهها في الاتجاه الذي قاد في المنتهى إلى حكم العسكرّ في السودان.

وتلك القضيتان هما خلاف حلايب مع مصر، والمعونة الأمريكية

## حلايب بين الافتعال والواقع:

لسنا هنا في مجال الخوض في قضية حلايب وقانونية بقائها أو انتمائها لأي مصر أو السودان. إن هدفنا من الحديث عن حلايب هو النظر إلى مثار تلك القضية وتداعياتها من زاوية تأثيرها على أحداث الصراع السياسي الوطني في ذلك الوقت، وإسهامها في النهاية في وضع عبد الله خليل في موضع شمشون الهادم للمعبد على رأسه ورأس أعدائه.

## كيف بدأت قضية حلايب؟

دون الخوض في الإشكالات التاريخية القانونية، نقول إن الجانب الذي يهمنا من المشكلة بدأت أحداثه، في فبراير ١٩٥٨ بإعلانات رسمية سودانية تندد بمصر ومحاولة إجرائها استفتاءً على رئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية العربية المتحدة

(مصر وسوريا) في منطقة حلايب. وسرعان ما تطور الأمر إلى شكاوى على مستوى جامعة الدول العربية ثم الأمم المتحدة حينما أعلنت مصر رغبتها في إرسال كتيبة حرس حدود لتأمين الاستفتاء. وقد صدرت بيانات سودانية ملتهبة من بعد بيان الحكومة التي أعلنت عن عزمها عن الدفاع عن كل شبر من الوطن، وقامت الحكومة بتعبئة الجماهير من خلال الإذاعة، ورفعت من مشاعر الانتماء الوطني إلى حد الالتهاب.

ومن ثم أصبحت قضية حلايب هي القضية السياسية الأولى التي تضاءلت أمامها كل القضايا وتراجعت معها كل الخلافات. وما يهمنا من أمر أزمة حلايب وتأثيرها في اتجاه انقلاب ١٧ نوفمبر المنتظر على بعد أشهر تسعة كان هو ما يلي:

أولا:

إن أزمة حلايب أثيرت في ظل تحالفِ الشريك الأضعف فيه هو نصير لمصر، وقريب منها بالزعامة التقليدية المتمثلة في السيد على الميرغني، وبعدد كبير من القيادات السياسية ذات الصلة الوثيقة بمصر، دماً وتاريخاً وعلماً وثقافة.

ثانياً:

أن أزمة حلايب تمكنت من سحب البساط من تحت أرجل الوطني الاتحادي المعارض، والشعب الديمقراطي المتحالف، على حد سواء، إذ وجد الحزبان نفسيهما مجبرين على ركوب موجات الحماسة الوطنية ، وأن يتجاوزا علاقاتهما الإستراتيجية والتاريخية مع مصر. وهو تجاوز وجد الحزبان نفسيهما يدفعان ثمنه الفادح خسارة في الانتخابات البرلمانية في نفس الشهر من نفس العام، فصعد حزب الأمة إلى رأس القائمة ب٦٣ مقعداً ليكون الشريك الأقوى في أية ائتلاف ممكن.

ثالثاً:

إن حزبا الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي، كانا قد عايشا حالة شبيهة من الضعف السياسي في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، حينما وجد الحزبان الأقرب إلى مصر نفسيهما يجران الأرجل وراء حزب الأمة ورئيس وزرائه الذي لم يبد حماساً للوقوف مع مصر بقوة، كما فعل العالم العربي، حتى أن الجماهير بادرت بفطرتها إلى الوقوف القوي مع مصر فأعلنت القوى الوطنية المختلفة استعدادها للتطوع وقامت بالتطوع للدفاع عن مصر، وبمثل تلك المبادرات كانت القوى الوطنية متقدمة على الحزبين الحليفين لمصر، وهو ما انعكس بالطبع على موقفهما السياسي وعلى الرأي العام الوطني بما قاد إلى النتيجة الانتخابية السالفة الذكر.

على ضوء هذا الواقع، كيف يمكن فهم تداعيات قضية حلايب في سياق ما نود استجلاءه في مسألة الانقلاب الأول؟

- نعتقد أن أهم ما نتج عن أحداث حلايب هو إحساس الحزبين الوطني والشعب الديمقراطي بعزلتهما وضعفهما، ثم تبلور ذلك الإحساس في التراجع الانتخابي.

- وأهم ما نتج هو إحساس الشعب الديمقراطي بالخسران من جراء تحالفه وعلاقته الوثيقة مع حزب الأمة وهو إحساس عبر عنه أعضاء الحزب للراعي وجهروا بالقول به بعد قليل، بل واتخذوا فيه المواقف المستقلة عن رأي قيادة الحزب وراعيه.

- ومن أهم ما نتج عنها هو إحساس القوى السياسية المناهضة لحزب الأمة والمناهضة لسياسات الغرب عموماً، بالحاجة إلى تنسيق المواقف واتفاقها

جميعاً على وجوب محاصرة حزب الأمة وعدم تمكينه من تنفيذه لمخططاته، وذلك بالتنسيق مع القوى الأخرى خاصة الشيوعيين .

ولعله استناداً على هذه الرؤية يمكن الآن أن نفهم ونفسر تناسق المواقف بين القوى السياسية المختلفة ضد حزب الأمة حينما برزت القضية الثانية وهي قضية المعونة الأمريكية.

## المعونة الأمريكية القشة القاصمة:

حين جاءت حكومة الإئتلاف الثانية بعبد الله خليل، كانت القوى السياسية المختلفة قد أدركت أنها- بانشقاقها وتشتتها- قد فتحت لحزب الأمة أوسع الأبواب للسيطرة على الساحة وتمرير سياساته. ومن ثم فإن الجولة السياسية الجديدة أتاحت للقوى المعارضة لحزب الامة أن تتيقظ وتنتبه لما يمكن أن يسعى حزب الأمة لتمريره من خلال ثقوب الانشقاق والتمزق. ومن ثم فقد وضعت تلك القوى نفسها في موقع التأهب لمواجهة أية محاولة لحزب الأمة للانفراد بالساحة السياسية -خاصة بعد فوزه الغالب في انتخابات فبراير-مارس ٥٨- لتمرير أجندته الخاصة.

وكانت الأحزاب الوحدوية والقريبة في مجملها من مصر كالشيوعي، والمنظمات التقدمية الأخرى ترى في وصول حزب الأمة إلى الحكم مسنوداً بالشعب الديمقراطي، وصمة في جبين الختمية، والسياسيين المؤيدين لمصر. لذلك، فقد ظلت هذه القوى تتحرك باستمرار لمحاصرة حزب الأمة حتى لا ينجح في تمرير أجندته التي كان البعض يرى فيها أجندة أجنبية، خاصة وأن الصراع الأمريكي الروسي كان وقتها على أشده، وكانت عمليات استرضاء الدول الحديثة الاستقلال تأخذ أشكالاً مختلفة. وكان مثل ذلك التنافس الأيديولوجي الأمريكي السوفيتي يقود إلى صراعات وخلافات سياسية داخلية بين القوى المحلية المناهضة والمؤيدة لكل من المعسكرين.

وكانت القوى السياسية في السودان، كحال القوى الشبيهة في بقية العالم النامي، صريعة ذلك التنافس القطبي. فقد صنفت القوى السياسية المحلية بعضها البعض بين قوى إمبريالية أو مؤيدة لها، أو أذناب لها، وبين قوي شيوعية ملحدة أو موالية للملحدين.

هكذا كان حزب الأمة مصنفاً ضمن القوي الرجعية المعضدة للإمبريالية والموالية لها بل والمؤتمرة بأمرها والمنفذة لمخططاتها. وكان أبلغ دليل يقدمه المصنفون لحزب الأمة كعميل إمبريالي هو قبول ذلك الحزب وحكومته بمشروع إيزنهاور المشهور باسم المعونة الأمريكية، وهي المعونة التي تمنحها أمريكا للدول حديثة الاستقلال التي تقبل بمناهضة الشيوعية وتصبح جزء من حركة المواجهة. ومن ثم تمنح الدول معونات ومخصصات سخية ترفع من مستوى الدول الفقيرة.

وكانت قيادات حزب الشعب الديمقراطي، الحليف في الحكم، ضد المعونة الأمريكية ورافضةً لها تمام الرفض، وكانت الاتحادي ضد المعونة، وكان الشيوعيون ضد المعونة، واتحادات العمال والمزارعين ضد المعونة، واتحاد طلاب جامعة الخرطوم ضد المعونة.

باختصار كانت معظم القوى الوطنية السياسية مناهضة ورافضة لمشاريع المعونة الأمريكية سيئة السمعة في المنطقة. وقد زاد موقف الثورة المصرية المناهض للمعونة من اتساع رقعة الرفض لها بين القوى السياسية المحلية، خاصة وأن عبد الناصر ومصر كانا في تلك الأيام صوتاً ولساناً جاهراً بالثورية والمجابهة للاستعمار.

ورغم كل تلك المعارضة، صوت البرلمان -حين طرحت عليه مقترحات قبول المعونة- على قبولها بأغلبية استند فيها حزب الأمة على فرض السيد على الميرغني التصويت لصالح المعونة على نواب حزبه، وعلى إغراء وشراء عدد من

نواب الجنوب والنواب المستقلين، تقول بعض المصادر أن للدبلوماسيين الأجانب في الخرطوم يومها ضلع ودور فيه[١٤]. وكانت من نتائج فرض الميرغني على نوابه التصويت مع المعونة، أن تمزق الشعب الديمقراطي من داخله وانقسم بين من صوتوا لها، ومن عارضوا ومن ترددوا.

كان درس المعونة قاسياً على الحزبين الكبيرين: الوطني الاتحادي وحزب الشعب. فقد بدا لهما بكل وضوح أن خلافهما واتساع الشقة فيما بينهما هيأ لحزب الأمة تمرير سياساته المنحازة نحو أمريكا وبريطانيا، والمناهضة للمواقف العربية التي كانت تتناقض بالضرورة مع الرؤى والمواقف الغربية في مجملها. ولعل هذه الإحساس بالأسى والندم هو الذي كان حافز التحرك الاتحادي- الختمي من أجل التلاقي وتلافي أخطاء الافتراق، وحسم الخسائر الفادحة التي مني بها التيار العربي- التقدمي في البلاد.

ولعله ذلك الإحساس هو الذي قاد قيادة الحزبين الوطني والشعب الديمقراطي إلى التلاقي في رحاب القاهرة في تلك الفترة العصيبة من عمر الحكومة المؤتلفة، وهو تلاق ظن عبد الله خليل- ولا يهم إن كان ظنه صادقاً أم لا- أن عبد الناصر هو المخطط له هادفاً به إسقاط حكومة الخليل.

## تصاعد مد التيار المضاد لحزب الأمة :

من بعد نجاح حزب الأمة في فرض سياساته المتعلقة بإقرار المعونة وقبول العون البريطاني للجيش السوداني، بدأت القوى السياسية المناهضة لحزب الأمة في العمل على عزل حزب الأمة عزلة شبه تامة، فواجهت الحكومة حملات معارضة

---

[14] للمزيد حول قضية المعونة يمكن للرجوع إلى محمد حاج حمد، أبو القاسم (١٩٩٦). السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، ١٩٥٦-١٩٩٦ المجلد الثاني، International Studies and

داخل البرلمان وخارجه، قاد بعضها أعضاء في الحزب المؤتلف، بينما قاد معارضة الشارع الشيوعيون والنقابات والطلاب. وجد حزب الأمة نفسه يفقد معاركه على عدة جبهات:

- كانت أهم المعارك معركته مع اتحاد العمال الذي استطاع -مؤيداً بالشيوعيين- أن يؤلب الشارع للتصدي المدني لحكومة خليل التي أرادت إسكات صوت العمال باعتباره صوتاً شيوعياً صارخاً. ففي أكتوبر ١٩٥٨ تلاقت القوى العمالية والطالبية والمهنية في مواكب رفض لاتجاهات حزب الأمة لحل اتحاد العمال.

- ثم صعد اتحاد طلاب جامعة الخرطوم معارضته للحكومة وتبنى تكوين جبهة وطنية تضم كافة القوى الوطنية لإسقاط حكومة الخليل.

- ثم أعلنت مجموعة من قيادات حزبي الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي نيتها دمج الحزبين حتى دون موافقة القيادات العليا ، كما أعلنت عزمها على إعلان سقوط الحكومة من ميدان عبد المنعم بالخرطوم.

ولما كان البرلمان قد اختلطت فيه الأوراق بعد تلك الأحداث، فإن عبد الله خليل -كرئيس للوزراء- قرر تأجيل اجتماعه إلى صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. ولعل أيام التأجيل تلك، كانت هي الأيام الحاسمة في مسار تحرك عبد الله خليل واقترابه من الجيش لاستلام السلطة منه.




# 3

# الأمير آلاي يحرض الجنرالات

## مقدمة:

هل كانت ملابسات الصراعات والخلافات السياسية التي سردناها في الفصل السابق هي السبب الأساسي وراء تحرك عبد الله نحو الجيش وسعيه بين القادة بفكرة استلام السلطة؟

هل كان إحساسه بوشك سقوط حكومته تحت وطأة اتفاق ختمي-أزهري نسجت خيوطه في القاهرة وراء اتصالاته المستمرة مع القادة -كما سنرى بعد قليل؟

هل كان قراره بتسليم السلطة لعبود ورفاقه تحسباً من تحركات صغار الضباط من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار؟

ثم ما هي ملامح شخصية عبد الله خليل التي يمكن أن نستشف منها أسباب إقدامه على ارتكاب ما يشبه الانتحار السياسي؟

هل تكمن مفاتيح الفهم لتصرفه في أبعاد شخصيته العسكرية، أم في ملامح الشخصية السياسية حادة الذكاء التي قرأت من تداعي الأحداث ما جعلها ترى مستقبلاً للسودان أحسن منه الوقوع في براثن "الدكتاتورية الوطنية" إن صح هذا التعبير؟تناول في هذا الفصل ببعض التفصيل الإجابة على هذه الأسئلة الشائكة، والتي يمكن أن تكون في الإجابة عليها فهماً للأسباب التي أدت برئيس حزب وحكومة ديمقراطية إلى دعوة الجيش وتحريضه للانقلاب عليه.

## عبد الله خليل،الزعيم العسكري:

كانت ليالي الخرطوم الانتخابية في سنوات الديمقراطية الأولى ١٩٥٤-١٩٥٨ تتميز بظاهرة شعراء الليالي السياسية الذين انحصرت مهمتهم في مدح مرشحي الحزب وذم منافسيه. وكان لأحد أشهر شعراء الليالي السياسية، حسن طه شاعر

الوطني الاتحادي، قصيدة مشهورة أيامها في ذم عبد الله خليل ومدح الأزهري، من أبياتها:

قل للزعيم العسكري        وبطانة المستعمر

بطل القضية قد جاءكم        يا ويلكم من أزهري

وبالرغم أن القصيدة رمت إلى ذم واقع أن عبد الله خليل كعسكري يلبس لبوس السياسي، إلا أنها عبرت بالصدق عن جوهر الأميرآلاي عبد الله خليل بيه. فالرجل كان بالقطع"عسكرياً" بتاريخه الطويل، كما كان عسكرياً في انضباطه وسلوكه، وكان عسكرياً في أنفته وشخصيته الكاريزمية، بل وكان عسكرياً حتى في عناده و- بالدارجة-"قوة رأسه".

ولم نجد تعبيراً أقرب إلى مضمون البحث عن كنه الرجل من استعمال عبارة "بالزعيم العسكري"، التي كان يوصف بها آنذاك، لأن هذه الخصائص التي أشرنا إليها كانت تقف -في تقديرنا- وراء تلك التحولات المفصلية التي عاشها السودان من بعد نوفمبر ١٩٥٨. ومن ثم فإن محاولة البحث في أسباب دعوة عبد الله خليل للجيش لاستلام السلطة ربما تكون بدايتها الصحيحة هي بالنظر إلى شخصية عبد الله خليل وتاريخه العسكريين، ثم النظر إلى الواقع العسكري السائد وقتها، والربط بين البيئة التي جاء منها الخليل، وتلك التي عاد إليها بعد سنوات كوزير دفاع.

ولا نجد بداية أنسب لذلك من النظر إلى العلاقة بين الداعي والمدعو- عبد الله خليل الداعي والجيش المدعو. فالواقع أن صلة عبد الله خليل بالجيش هي صلة "عضوية" إن جاز لنا استعمال التعبير لوصف العلاقات الإنسانية - المؤسسية. فالخليل أميرآلاي (عميد) سابق خدم في الجيش من أدنى رتبه وتدرج سلم العسكرية حتى تلك الرتبة التي وصلها قليل من الضباط وقتها. وعبد الله خليل من أفراد الدفعة الثامنة

للمدرسة الحربية في طورها الأول- وليس طور إنشائها الثاني- (والذي يعتبر رفاق عبود من خريجيه).

وكغيره من شباب ذلك الزمان، فإن طريق عبد الله خليل إلى المدرسة مر عبر كلية غردون التي تخرج منها مهندساً ثم التحق بعدها بالكلية الحربية طالباً حربياً بدفعتها الثامنة والتي أنهت تدريبها وتخرجت عام ١٩١٠. وبذلك فإن عبد الله خليل يسبق الفريق أحمد محمد -أول قائد عام سوداني - بسبعة أعوام وبأكثر من إثنى عشرة دفعة، فقد تخرج أحمد محمد عام ١٩١٧ ضمن الدفعة الحادية والعشرين، بينما يسبق الخليل الفريق إبراهيم عبود بثمانية أعوام، فعبود تخرج من الكلية الحربية عام ١٩١٨، ضمن أفراد الدفعة الرابعة والعشرين .

ومن ثم فإن العسكريين الثلاثة: عبد الله بيه خليل، وأحمد باشا محمد، وإبراهيم باشا عبود[1] من جيل المدرسة الحربية، قبيل إغلاقها عقب أحداث ١٩٢٤. ولكن عبد الله خليل هو أكبرهم سناً وأقدمهم تسلسلاً في "أقدمية الجيش"، إلا أنه ترك الجيش في فترة مبكرة، وأصبح عام ١٩٤٣ عضواً في المجلس الاستشاري لشمال السودان باعتباره أقدم الضباط. أما أحمد محمد وإبراهيم عبود، فقد بقيا في الخدمة حتى تبوأ كل منهما- في فترتين متتاليتين- منصب القائد العام.

ومهم جداً أن نشرح مسألة الأقدمية العسكرية وأهميتها هنا لأنها ذات تأثير بليغ في منعطفات مهمة من تطور نظام عبود، منذ تكوين المجلس، وحتى لحظاته الأخيرة في أكتوبر ١٩٦٤. فالمعلوم إن الجيوش تحتفظ بسجل العسكريين -ضباطاً وجنوداً- متسلسلاً حسب تاريخ الالتحاق ثم تواريخ الترقي من رتبة إلى أخرى. ومن ثم فإن ذلك التسلسل الراتب ذو تأثير مهم في تحديد مواقع وحجم المسؤولية لكل

[1] الألقاب الثلاثة ألقاب رسمية اكتسبها العسكريون الثلاثة بحكم رتبهم العسكرية، وقد ظلت ألقاباً رسمية حتى ألغاها المجلس العسكري برئاسة الفريق إبراهيم عبود بعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ بقليل.

ضابط. ولهذا فإن الضباط يحفظون جيداً موقع كل زميل من الدفعة ويولون للأقدمية أهمية كبيرة. إذ يحدد موقع الضابط في السجل، قيادته لعدد من زملائه من ذات دفعته حتى ولو كان أصغرهم سناً. وأقدمية الضباط في الجيش تظل محل احترام وتقدير حتى وإن ترك الضابط الخدمة العسكرية، إذ يحفظ له زملاؤه مكانته حتى وإن تجاوزوه رتبة ومسؤولية.

## الأمير آلاي والسياسة:

لم يكن عبد الله خليل في سنوات حياته العسكرية (عسكرياً صرفاً)، رغم أنه كان ملزماً بذلك بحكم الولاء والقسم وبحكم القانون الملزم بالبعد عن السياسة والتحزب. وفي إطار ذلك الالتزام فإن عبد الله خليل الضابط، شارك –على مستوى العمليات العسكرية – في معركة المضائق بتركيا خلال الحرب العالمية الأولى، كما كان من ضمن المشاركين في عمليات استعادة دارفور من السلطان على دينار[2] عام ١٩١٦.

أما على مستوى الانتماء والشعور الوطني ، فإن عبد الله خليل الضابط لم يتوانى في لعب دور وطني سياسي حتى وهو في الخدمة العسكرية، مثله مثل عدد من الضباط في تلك الفترة. فقد كان الأميرآلاي أحد المؤسسين لجمعية الاتحاد السرية، مع عبيد حاج الأمين وسليمان كشة وتوفيق صالح جبريل وغيزهم من أقطابها. وقد وصف عبد الله خليل بأنه كان مسئول الجمعية عن الشؤون المالية. وكان أكثر من عشرين ضابطاً –منهم حامد صالح الملك وعلي عبد اللطيف وإبراهيم عبود– أعضاء فاعلين في جمعية الاتحاد السوداني. وقد وصل العدد الكلي للضباط الأعضاء في جمعية الاتحاد السوداني أكثر من عشرين ضابطاً حسب رواية أحد المصادر[3].

---

[2] أبو العزائم، محمود (١٩٩٣) كنت قريبا منهم، الخرطوم دار جامعة الخرطوم للنشر.

[3] الفضل، مصدر سابق.

وكان عبد الله خليل عنصراً نشطاً من عناصر ثورة ١٩٢٤، إذ كان بيته موقعاً من مواقع إعداد المنشورات السرية التي اتخذتها الجمعية وسيلة للتعبير عن الرأي المناهض وقتها. وقد احتفظ عبد الله خليل بمعدات النشر السري الخاصة بالجمعية في منزله حتى سنوات متأخرة[4]. ثم أن الخليل كان أحد الضباط المدافعين عن الضباط ثوار ١٩٢٤ عند محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية.

أما دخول الخليل ساحة السياسة، فقد كانت وراءها رغبة السيد عبد الرحمن المهدي في ضم عدد من الشخصيات الوطنية المتميزة إلى صفوف حزب الأمة الوليد وقتها. ويقول أحد المصادر إن الإمام عبد الرحمن المهدي رأي حزب الاتحادي وهو يضّم إليه كوكبة من الشباب المثقف في ذلك الوقت، الأزهري وزروق وغيرهما، فأراد أن يرفد حزبه بعدد من المثقفين المماثلين. فكان الأميرالاي من بين الذين وضع الإمام عينه عليهم السيد عبد الرحمن الأميرآلاي للانضمام لصفوف الحزب، وذلك بعد أن قربت بينهما رياضة البولو مع صديق الطرفين، اللواء حامد صالح المك . وتقول المصادر أن اللواء المك لعب دوراً كبيراً في إقناع صديقه عبد الله خليل بالنزول عند رغبة المهدي[5].

وبالفعل انضم الخليل للحزب وصعد سريعاً في سلم المواقع بدفع وتعضيد واضحين من الإمام الذي كان يعتبر الخليل من مقربيه ومن ناصحيه الذين يستمع إليهم كثيراً. وبفعل الصعود المدعوم من قبل الإمام، انتخب عبد الله خليل زعيماً للجمعية التشريعية عام ١٩٤٨، ثم أصبح وزيراً للزراعة قبل أن يكوّن أول حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي.

[4] أبو العزائم، مصدر السابق.

[5] عبد القادر، يحي محمد (دت)على هامش الأحداث في السودان. الخرطوم: الدار السودانية للكتب.

## العسكري الزعيم وزيراً الدفاع:

لابد أن مبررات تولي عبد الله خليل لوزارة الدفاع في حكومة السيدين، شملت- من ضمن ما شملت من مبررات- صلته السابقة والثابتة بالجيش والعسكريين. ولا بد أن تلك المبررات قامت على أن الأميرآلاي أدرى بشؤون الجيش - أسلحة وتنظيماً وتدريباً-دون غيره من أعضاء الحكومة، وبالتالي فإنه الأصلح لتولي منصب وزير الدفاع. كما أن تلك المبررات لا بد أنها استلهمت علاقات الزمالة المهنية التي ربطت عبد الله خليل بقيادة الجيش الجديدة- إبراهيم عبود وأحمد عبد الوهاب وغيرهم، فعبود كان من زملاء عبد الله خليل في جمعية الاتحاد السوداني، كما أنهما خدما في ذات القوة التي عرفت فيما بعد بقوة دفاعه السودان.

وعبد الله خليل في سنواته العسكرية ،كان (سينير) عبود ومن قبله أحمد محمد، وغيرهما من ضباط رئاسة الأركان الذين كانوا بالخدمة وقتها..وقد صار عدد من ضباط الرئاسة الذين أصبح يلتقي بهم الأميرآلاي وزير الدفاع، صاروا فيما بعد أعضاء مجلس (ثورة ١٧ نوفمبر).

من هؤلاء أحمد عبد الوهاب، وطلعت فريد، وأحمد عبد الله حامد وحسن بشير نصر، وأحمد رضا فريد، وجميعهم أبناء دفعة واحدة هي الدفعة الأولى للكلية الحربية في دورتها الثانية بعد إغلاقها في أعقاب ثورة ١٩٢٤، وقد تخرج جميعهم عام ١٩٣٨ برتبة الملازم ثاني. ومنهم محي الدين أحمد عبد الله، أحمد مجذوب البحاري ومحمد نصر عثمان، والخواض محمد أحمد، ومحمد أحمد التجاني، وكان هؤلاء من دفعة ١٩٣٩. أما البقية، فمنهم عبد الرحيم شنان ، ومحمد أحمد عروة وعوض عبد الرحمن صغير وحسين على كرار وهؤلاء من دفعة ١٩٤١.

وبذلك، يمكن القول بأن رئاسة الأركان وقيادة الحاميات كانت تضم جيلاً من

العسكريين موحد المزاج إلى حد كبير. وهو جيل ناضج سياسياً، فقد كان له دور بارز في المعارك التي شاركت فيها قوة دفاع السودان في الحرب العالمية الثانية، فترك ذلك الجيل ذكرى حسنة حيثما قاتل، في شمال إفريقيا في طبرق وبرقة بليبيا، وفي شرقها في أغوردات وتسني بإرتريا٦. حتى ارتقى ذلك الجيل في قلوب الناس منزلة ومكانة، فتغنى به وبعطائه المغنون والشعراء في أغنيات وطنية رسخت وبقيت حتى اليوم.

وكان لذلك الجيل من الضباط دوره المقدر والمشهود في وضع البلاد على أعتاب الاستقلال وذلك بما كانت عليه وعود الحلفاء في الحرب العالمية الثانية والتي وثقت للشعوب التي كانت تحت استعمارها- والتي حاربت معها- عزمها على منحها الاستقلال بعد النصر في الحرب.. ومن ثم فإن حساب تضحيات ذلك الجيل إنما يتم بحساب دوره في تحقيق الاستقلال بالتضحية والاستبسال خلال معارك الحرب الكونية الثانية.

كان هذا هو جيل العسكريين الذي تعامل معه عبد الله خليل وزير الدفاع في آخر حكومات ما قبل نوفمبر. وكان جيل العسكريين ذلك جيلاً قريبا من عبد الله خليل في التكوين والتفكير، وهو بحكم السن والأقدمية، يكن له المكانة والتقدير. فعبد الله خليل إذن بحق الزمالة العسكرية هو موضع تقدير واحترام، منبعهما وأساسهما تلك الخلفية التاريخية لعلاقة الزمالة والرفقة العسكرية- وموقع الأقدمية المتقدم- التي ربطت الخليل بأقطاب رئاسة الأركان يومها..

وعبد الله بحق الموقع الجديد -وزيراً للدفاع- هو موضع الرئيس المباشر لقادة الجيش، ومن ثم موقع القرار الأخير في فعاليات العمل العسكري ذي الصلة بالجهاز الحكومي التنفيذي..

---

٦ عثمان، أحمد محمد، مصدر سابق.

## الأميرآلاي في رحاب الجيش:

كان هناك الكثير الذي جمع عبد الله خليل إلى رئاسة أركان الجـيش وإلـى ضباط الرئاسة، بل وقادة الحاميات. فهناك سنوات العمل العسكري الطويلة التي تزامل فيها عبد الله خليل مع بعض الذين وجدهم على رأس الجيش. وهناك المزاج العسكري المتشابه الذي جمع الخليل مع القادة العسكريين، وهو مزاج قرب بينه وبـين هـؤلاء القادة وجعله يجد في رحاب رئاسة الأركان جواً مفعماً بالألفة والطمأنينـة. وهنـاك الانضباط الصارم والتعامل الرفيع بين المستويات القيادية المختلفة بما يحفظ المكانـة ويعلي شأن الموقع ويحقق ثبات القرار.

كان عبد الله خليل يعيش في الجيش حين يأتيه وزيراً للدفاع سمو العلاقة بين الزملاء، ووضوح خطوط التعامل بين كافة المستويات، وجدية التنـاول للمـسئوليات والواجبات، كل ذلك محاطاً بسلوك إنساني شفيف، وتعامـل متـأدب رقيـق يحفـظ المسافات ويعلي المقام ويقدر الموقع. بينما كان يعيش في سوق السياسة -حين يخرج إليه من رئاسة الجيش- حالة من الشقاق والتآمر، وجواً من التفرق والتناحر، ويجـد نفسه- الأميرالاي البيه- تناوشه الألسنة من كل جانب وترشقه الأقلام من كل اتجاه، لا تعتبر موقعه ولا مكانته ولا مسؤوليته. تلك حالة التناقض التي كان يعيشها الأميرآلاي، بين الجيش المنضبط والبرلمان المنفلت.

ولابد أن ذلك التناقض البين بين واقع الساسة والـسياسيين وواقـع الجـيش والعسكريين قد حرك في نفس الأميرآلاي كثيراً من الحيرة والتساؤل المقـارن، بـين مؤسسات السياسة الناهشة لبعضها البعض، وبين الجيش المتماسك المـشدود لبعـضه البعض. ولا بد أنه تساءل، من هو الأقدر على حكم السودان؟

## تمهيد الطريق لفكرة الانقلاب:

إذا كانت الحالة التي وجد فيها عبد الله خليل نظامه هي التي دفعته للتفكير بلاستنجاد بالجنرالات، فإن الأميرآلاي لم يكن له أن يقدم على مثل تلك الخطوة التي يمكن اعتبارها بكل مقياس "تاريخية" لو لم يكن يستند على بعض منطق وبعض تعضيد.

أما المنطق، فقد سردنا تفاصيل تطور أحداثه خلال الفقرات السابقة بما نظن أننا لا نحتاج سوى الإشارة الملخصة إلى أن واقع الاختلاف السياسي والصراع المزمن الذي عاشته الساحة السياسية إلى حد العجز والشلل، مقارناً بواقع الإنضباط، والثبات واستقامة التعامل وانسياب حركة الأداء في ساحة الجندية التي عاشها الأميرآلاي كماضٍ أولاً ، ثم كحاضر يتعامل معه بوصفه وزيراً للدفاع ثانياً، إضافة إلى شخصية الأميرآلاي التي وصفها عارفوه بالعناد المستند على الاعتداد بالذات، أصولها وماضيها ومكانتها،كل تلك عوامل أخذت الخليل في اتجاه تغليب الخيار الشمشوني بهدم المعبد على الكل.

أما فيما يتعلق بالتعضيد، فإنه لا شك أن عبد الله خليل لم يكن ليتخذ مثل هذا القرار المفصلي في تاريخ الشعب السوداني وحده ودون استشارة أحد. فليس منطقياً البتة أن يكون الخليل قد تصرف بعيداً عن حزبه أقطاباً، وراعياً وقيادة، ومهما حاول المدافعون عن موقف حزب الأمة من قضية دعوة الجيش لاستلام السلطة، فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى علم العديد من زعامات الحزب، وضلوع بعضها في خطوات تنفيذه.

فهناك، مثلاً، الكثير من المعلومات التي وردت في تقارير المخابرات البريطانية- والتي نستند على جانب كبير منها في هذا الفصل[7]، كانت تشير بوضوح

[7] تشير تقارير السفارة البريطانية إلى لقاء المسئولين في السفارة بعدد من السياسيين وغيرهم منهم الشنقيطي، مبارك زروق، أبو رنات حيث جرى مناقشة أمر الانقلاب الوشيك.

إلى وجود وعي تام بقرب وقوع انقلاب من عديد من الاتجاهات والقوى السياسية.. من ذلك مثلا ما حفلت به صحف تلك الأيام خاصة السودان الجديد التي أشارت بالمواربة إلى ذلك، بينما لم تخف عدد من القوى السياسية نيتها على مقاومة أية انقلاب..

## السرايتان وبيع الانقلاب:

من المنطقي والطبيعي –في تلك المرحلة من التطور التاريخي السياسي للسودان– أن أي تحرك سياسي مفصلي ما كان له أن يتم أو يكتب له نجاح– دون "مباركة" أحد أو كلا قطبي السياسة السودانية وركيزتاها – السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني. فمن الطبيعي إذن أن الذي سيقدم على عمل سياسي بخطورة الانقلاب العسكري في ذلك الوقت أن لا يقدم عليه إلا بمعرفة– إن لم نقل برضا ومباركة – قطبي السياسة السودانية الميرغني والمهدي.

ومن ثم فإن السؤال الملح هو كيف أقترب عبد الله خليل بفكرة الانقلاب من السيدين؟ وهل تمكن الخليل من بيع الانقلاب لهما معا ؟ أم هل أقنع المهدي دون الميرغني بها؟ ؟

ليس لدينا معلومات مباشرة أو مصادر أولية في هذا الأمر، ولذلك نعمد إلى تحليل المعلومات المتوافرة حوله. وبقراءتنا لعدد من الوثائق نستطيع القول بأن سراي المهدي بالخرطوم كانت على علم ومعرفة تامة بتحركات الخليل واتصالاته، بل تشير بعض الوثائق إلى أن السراي كان جزءً من تلك التحركات ،حيث تمت عدة خطوات على هذا الصعيد، منها

أن عبد الله خليل جمع الفريق عبود وأحمد عبد الوهاب وحسن بشير نصر إلى السيد الصديق المهدي[8]، رئيس الحزب في ذلك الوقت، في "جلسة" بمنزل السيد

[8] واقعة لقاء الضباط بالسيد الصديق المهدي مثبتة في أكثر من موضع. أهمها أقوال الفريق عبود أمام لجنة التحقيق مع قادة نوفمبر راجع : وزارة العدل (دت) التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. الخرطوم: دن.

الصديق، وقد دار الحديث في تلك الجلسة حول أحوال السياسة وتناول واقع الحكومة واحتمالات الفشل والفوضى. وكان من الملفت أن اقتراحاً قد بدر في تلك الجلسة حول إمكان تعيين وزير دفاع من الجيش وذلك بغرض تقوية الحكومة وتأمين عدم حدوث فوضى[9]. ويبدو أن السيد الصديق، الذي لم يكن متحمساً لفكرة استيلاء الجيش الكامل على السلطة، هو الذي اقترح أن يكون في الحكومة وزير دفاع عسكري ذي رتبة عسكرية باعتبار أن ذلك قد يلقي بعض ظلال الهيبة على الحكومة. ومن المحتمل أن القصد من ذلك الاجتماع كان هو التمهيد وجس النبض وربما تليين المواقف على طريق إقناع العسكريين بمهمة الاستيلاء على السلطة. ومهما يكن من أمر النوايا، فإن ما يمكن الجزم به هنا هو أن السيد الصديق لم يعرض على العسكريين فكرة الاستيلاء على السلطة بل عرض فكرة عسكرة منصب وزير الدفاع فحسب، ومن ثم فإن ذلك الاجتماع لم يحسم الأمر وإن كان قد أشار بوضوح إلى وجود نوايا حزبية في التغيير بمعاونة الجيش.

أما فيما يتعلق بموقف السيد عبد الرحمن المهدي من الأمر، فإنه يمكن الاستنباط أكثر من الاستناد على وثائق ووقائع، ففي تقديرنا أن عبد الله خليل كان قد أقنع السيد عبد الرحمن بفكرة الانقلاب، بينما لم يقتنع بها السيد الصديق. ومن ثم فإن اجتماع أغسطس بقيادة الجيش ربما كان، من ناحية، نزولاً من السيد الصديق على رغبة والده المتفقة آراؤه مع عبد الله خليل، دون اقتناع منه بفكرة تسليم السلطة كاملة للجيش. وما يعضد قولنا هذا هو أن السيد الصديق أخذ نفسه خارج السودان قبل تنفيذ الانقلاب بأيام قليلة، ولم يعد إلا بعد وقوع الانقلاب بأيام.

أما فيما يتعلق ببيع الانقلاب للسيد على الميرغني، فإننا نستند أيضاً على تحليل الوقائع أكثر من معلومات وثائق. ولكننا نقول في العموم أن الغالب الأعم هو أن السيد على الميرغني لم يكن على علم يقين بالانقلاب، بالتأكيد تواترت له المعلومات حوله

[9] التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، مصدر سابق.

مثل تواترها لكل الناس على المستوى العام، فقد كان الانقلاب وفكرته في كل ركن من البلاد، حتى قيل يومها أن بائعات الفول كن على علم يقين به لأن ورق الصحف الذي كانت تبيع فيه النساء الفول احتوى على معلومات الانقلاب. ولكننا نستبعد أن يكون الخليل قد أسر بنية الانقلاب للميرغني أو حاول كسب رضاه حوله على نحو ما ذكر عبد الماجد أبوحسبو في مذكراته[10]. فالميرغني وحزبه كانا في ذلك الوقت شريكين مرحليين للأمة، بينما هما في الأساس منافسان وغريمان على المستوى الاستراتيجي، و لا يعقل أن يضع حزب الأمة نفسه في مأزق تاريخي يكشف فيه لغريمه أنه يتآمر عليه. ففي تقديرنا أن السيد على كان يدرك، كغيره من القوى السياسية، بمخطط الأمة، ولكنه لم يكن من المعضدين أو المساندين لفكرته.

والدليل على أن الميرغني والمهدي لم يكونا على ذات المستوى من المعرفة ومن ثم المباركة والتأييد للانقلاب، نجده في ثنايا سطور البيانين الصادرين من السرايتين بعد وقوع الانقلاب. فقد صدر بيان المهدي مطولاً مفصلاً، بينما أصدر السيد الميرغني بياناً مقتضباً لم يتجاوز بضعة أسطر. وكان بيان المهدي مفصلاً وشاملاً، انتقيت كلماته بعناية، وصيغ بعبارات مليئة بالحرارة ، وفاضت كلماته حماسة وتأييداً . وكان ملفتاً فيها إدانته للواقع السياسي الذي كان سائداً والذي كان حزب الأمة الطرف الفاعل فيه. وقد دللت أساليب وعبارات البيان على أنه جرت كتابته وتم إعداده منذ وقت سابقٍ على يوم الانقلاب. بل إن بيان المهدي كان أشبه ما يكون بالبيان الأول للانقلاب.

أما بيان الميرغني فقد جاء مقتضباً وعاماً بما يوحي بأنه كتب على عجل أو أنه كتب بغرض المجاملة أكثر منه لتسجيل موقف تأييد.

[10] يؤكد أبو حسبو أن السيد على الميرغني كان على علم بالانقلاب. راجع مذكرات عبد الماجد أبو حسبو (١٩٨٧) ج ١ ، الخرطوم: دار صنب للنشر.

## كيف اقترب الخليل من الجنرالات بفكرة الانقلاب؟

كان الحال السياسي قد وصل، كما رأينا في نهاية الفصل الأول إلى حالة من الفوضى صعب معها على لخليل الإمساك القوي بزمام الأمور، على صعيدين، صعيد الحكومة التي باتت أكوام رمالها تتــزاح من تحته بما كان يراه من انفلات الحال في البرلمان ومن سرعة انتقال الولاءات بين أعضاء البرلمان، وعلى الــصعيد الحزبــي حيث كانت قبضة الإمام عبد الرحمن المهدي على الحزب تتراخى بتقدم السن وازدياد المرض عليه، بينما تنامت سطوة السيد الصديق وهيمنته علـــى الحــزب بمـــا أنـــذر الأميرالاي بقرب أفول نجمه.

فإذا ما قرأنا هذا الواقع السياسي السالب الذي واجه الأميرآلاي علـــى خلفيـــة شخصيته وتاريخ صلاته وعلاقاته مع قيادات الجيش من رفاق السلاح (الجونيرز)، ثم مع ملامح الحقبة السياسية في المنطقة، بما كان فيها من صعود نجـــم العـــسكريين، لأمكن فهم جانب من جوانب دوافع الخليل في التفكير عن البحث عن مخـــرج غيـــر تقليدي لأزمته السياسية والشخصية على حد سواء، ومن ثم يمكن فهم دوافعه بل وربما اندفاعه نحو رفاق السلاح واقترابه من الجيش بفكرة الانقلاب.

وهكذا ومنذ أغسطس ١٩٥٧- قد مضى بعيداً في مسألة انعقاد عزمه علـــى استلام الجيش إذ بدأ في دق أبواب رئاسة الأركان بفكرة تولي الجيش للسلطة. الوثائق التي نبحث فيها تشير بوضوح إلى أن اجتماع (أو جلسة) أغسطس ١٩٥٧ في بيـــت السيد الصديق كانت هي البداية.

**يقول الفريق عبود عن تلك الدعوة:**

"قبل الانقلاب بنحو شهرين جاءني عبدالله خليل إلى المكتب وقال لي حيكون في جلسة في منزل السيد الصديق بأمدرمان ودعاني لحضورها، فأخذت معي أحمـــد

عبد الوهاب وكان موجوداً السيد الصديق وعبد الله خليل وزين العابدين صالح وأفتكر كان معنا عوض عبد الرحمن وحسن بشير كان معي حتماً"[11]

والملفت في حديث عبود أنه قرر اصطحاب قيادات عسكرية عليا معه، وهو ما يعني أنه كان على إدراك باتجاه الحديث، ومن ثم فقد أخذ معه نائبه وحسن بشير نصر، والإثنان من الشخصيات العسكرية ذات المكانة العالية. ولعل عبود أرادهما معه لأكثر من غرض، منها أنهما الرتب التالية عليه أقدمية- لغياب طلعت فريد في الجنوب- ومنها أنه لم يكن يريد أن يكون هناك تناول سياسي دون كل القيادة حتى لا يبدو الأمر وكأنه "تآمر" من القائد العام، وربما لمعرفته بقرب الإثنين عبد الوهاب وحسن بشير من السرايتين. أما زين العابدين صالح فقد كانت له صلات وثيقة بعضها صلة نسب بعبد الله خليل وأحمد عبد الوهاب كما كان شديد القرب من السيد عبد الرحمن المهدي.

في تلك الجلسة التي جرت في بيت الصديق تطرق الحديث إلى الظروف السياسية التي شرحها الصديق وأبان فيها أن البلاد في وضع سياسي غير مستقر مشيراً إلى الحاجة إلى صيغة تمكن من أن يكون للجيش دور يمكنه من تثبيت الوضع غير المستقر،وكان من بين ما طرح إمكانية تعيين وزير دفاع عسكري. وبالرغم من أننا لا يمكن أن نخلص من هذا الكلام إلى أن المجتمعين كانوا يحرضون الجيش لاستلام السلطة، لكننا يمكن القول بأن ما كان يجري هو شكل من أشكال القصف الذهني الرامية إلى تحقيق مناخ ذهني يمكن من قبول الأفكار غير المستحبة.

ولقد انتهى ذلك الاجتماع دون أن يصل إلى نتيجة. ولكنه في تقديرنا – فتح أذهان العسكريين على أن الساحة السياسية يمكن أن تكون مسرح عملياتهم القادم. ولعله هذا هو السبب الذي جعل أحمد عبد الوهاب يقول إنه كان يرى أنه من الأوفق

[11] التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، مصدر سابق.

أن يتسلم الجيش الأمر كاملاً بإرادته وليس "بتعليمات" من السياسيين[12].

إن الفكرة- فكرة تولي ضابط كبير منصب القائد العام- يمكن أن نرى فيها ظلال الرغبة في إقحام الجيش في السياسة بحيث يصبح وزير الدفاع العسكري في فترة لاحقة عنصراً سياسياً يمكن دفعه إلى تحريك الجيش في ساعة الحاجة السياسية. وفي تقديرنا أن حجة إشراك وزير دفاع عسكري كانت هي الحل الوسط بين ما أراده خليل -وربما عبد الرحمن المهدي- وبين رؤية السيد الصديق الذي لم يرد أن يقحم الجيش في السياسة.

## عبد الله خليل و"الأمر" بالإستلام:

كيف ومتى توجه عبد الله خليل بالوضوح وبدون مواربة بطلب القائد العام استلام السلطة السياسية وقلب نظام الحكم؟ في هذا الأمر تتباين الأقوال.

تقرير المخابرات البريطانية المرسل صباح يوم الانقلاب[13] يقول إن عبد الله خليل صرح لصحفي بريطاني أنه "أعطى أوامر للجيش" باستلام السلطة منذ شهرين (من الانقلاب نفسه). تقرير آخر يشير إلى أن هيلاسلاسي حذر عبد الله خليل من الخوض في انقلاب خلال زيارة سرية لعبد الله خليل لأثيوبيا حوالي أغسطس أجرى بها فحوصات طبية في مستشفى أمريكي.

أما إبراهيم عبود فإنه يقول إن عبد الله خليل جاءه قبل عشرة أيام من الانقلاب وقال له:

"الحالة السياسية سيئة جداً ومتطورة وممكن تنتج عنها أخطار جسيمة ولا منقذ لهذه الوضع غير الجيش يستولي على زمام الأمور."[١٤]

[12] أقوال اللواء أحمد عبد الوهاب، التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨.

[13] الأعظمي، مصدر سابق ص ٦١.

[14] أقوال الفريق عبود، التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، مصدر سابق.

ثم جاء خليل بعد يومين يعاود عبود الذي كان قد أخطر ضباط الرئاسة _عبد الوهاب وحسن بشير- بما طلبه عبد الله خليل. ثم أرسل عبد الله خليل لعبود زين العابدين صالح الذي أخذ يستعجل التنفيذ مع اقتراب موعد انعقاد البرلمان المؤجل.وكان خليل لا يريد للبرلمان أن ينعقد بسبب ما كان يمكن أن يحيق به من هزيمة ومن احتمال عودة الأزهري بتحالف مع الشعب الديمقراطي أو مع الأمة ولكن بغياب الأميرآلاي. في كل الأحوال كان عبد الله خليل هو الضحية.

## اتصالات الخليل بعبود:

يقول إبراهيم عبود:

"مرة ثانية جاني عبد الله خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف، فقال لي ضروري من إنقاذ البلاد من هذا الوضع. ثم أرسل لي بعد يومين زين العابدين صالح ليكرر نفس الكلام.. والضباط كانوا وقتها يدرسون الخطة لتنفيذها"[١٥]

إذن فقد أعد الجيش خطة لتنفيذ الانقلاب. ولكن هل يعد مثل هذا الكلام أمراً من الوزير واجب التنفيذ على القائد العام؟ وهل كان يمكن لعبود رفض دعوة عبد الله خليل؟

ليس هناك وثائق رسمية بصدور أمر وزاري بذلك. ولا نتصور أنه سيكون هناك مثل هذا الأمر. كما أنه يمكن القول بأن ما أدلى به عبود أمام لجنة التحقيق في الانقلاب لا يشير إلى أن تعليمات صريحة قد صدرت بذلك من الوزير، ففي الحالات العادية – ناهيك عن الخطيرة كدعوة انقلاب-يصدر الوزير أوامره في شكل مكتوب وبصيغة معروفة ومحددة. بل هناك استمارة محددة يتم تعبئتها في بعض الحالات.

---

[15] أقوال الفريق عبود، التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، مصدر سابق.

وبذلك يمكن القول بأن الالتقاء وتبادل الأفكار، والرجاء، والتطلع ليسوا جزء من وسائل "صرف التعليمات" في الجيش كما أنها ليست من أساليب إصدار القرارات من قبل الوزراء.

بيد أنه أيضاً لا بد من أن نأخذ في الاعتبار تلك الحقائق المتعلقة بصلة عبد الله خليل بالعسكريين، وماضيه كضابط، ثم صفة الاحترام التي يتعامل بها العسكريون السودانيون مع بعضهم البعض. وبذلك الاعتبار يمكن القول بأن الجنرالات أخذوا في اعتبارهم –عندما وافقوا على الاستيلاء على السلطة– احترام رغبة الأميرالاي صاحب المكانة العسكرية والسياسية على حد سواء.

## الجيش والتهيؤ النفسي:

هل يمكن القول بأن الجيش لم يكن مهيأ نفسياً للانقلاب؟

لكي نجيب على السؤال ينبغي أن نضع في الحسبان الواقع السياسي الذي كان يعيش فيه السودان، والجو العام الذي كان ينبئ بأن كارثة على وشك الوقوع، وهي كارثة المنقذ منها بكل مقياس هو العمل العسكري الحافظ للأمن والنظام. لقد عبر اللواء أحمد عبد الوهاب عن هذا الجو العام الذي كان سائدً وقتها إذ يقول في اقواله أمام لجنة التحقيق:

" وكان ناس كتار يتصلوا بي ويقولوا وين الجيش بتاع البلد ولماذا لا يتدخل لينقذ من كل الأحوال السياسية السائدة في البلد"

## مذكرة أحمد عبد الوهاب فبراير ١٩٥٥:

والواقع إن أحمد عبد الوهاب نفسه كانت لديه عدد من المآخذ على واقع الممارسة السياسية الذي كان سائداً، فهو كان على صلة بعدد من الضباط الذين عبروا

عن ضجرهم في مذكرة أشار إليها اللواء محمود عبد الرحمن الفكي في آخر كتبه[16]، وهي المذكرة المرفوعة إلى السيد خلف الله خالد وزير الدفاع، والممهورة بإمضاء اللواء أحمد عبد الوهاب الضجر من السياسيين ومواقفهم من الجيش. والمذكرة المكتوبة بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٥، تنم عن عدم رضى وتذمر العسكريين من لا مبالاة الساسة بالجيش، بل وربما مضيهم على طريق الإهمال له كما أراد المستعمر البريطاني، إذ تشكو المذكرة بطريق خفي عن اتجاه نحو التركيز على الشرطة، كبديل محتمل للجيش.

ورغم أن المذكرة غلب عليها الشكل المطلبي، إلا أنها ذات دلالات هامة، نرى أن نورد بعض مقتطفات منها مشيرين إلى أن فاتحتها أفادت بأنها نتجت عن لقاء غير رسمي كان حضوره "عدد كبير من الضباط فكر في الاجتماع ودراسة عدة مواضيع". وتقول المذكرة أن احمد عبد الوهاب قام بالتوقيع على المذكرة لأنه "كان أقدم ضابط في الإجتماع".

وجاءت العبارات ذات الإيحاء بضجر الضباط وضيقهم من الساسة الوطنيين في ثنايا الفقرات التالية:

" والآن وقد آلت الأمور إلى أيدي أبنائها المخلصين.. وبدا كل مواطن يشعر بذاتيته وكيانه ومسؤلياته نحو وطنه وحكومته، فقد رأي كثير من الضباط أن يزيلوا ما كان عالقاً في نفوسهم من ضيم وألم"

وتقول المذكرة:

" وهل هناك أضر للبلد من قتل روح جيشها المعنوي"

[16] محمود عبد الرحمن الفكي، (د. ت.) القوات المسلحة في تاريخ السودان الحديث. أمدرمان: المطبعة العسكرية.

ثم تقول:

"إن هذه المذكرات المرفقة هي عبارة عن آراء ومطالب كانت وما تزال تدور في نفس كل ضابط وقد بدأت تأخذ طوراً غير حميد، بل أصبحت حديث الأوساط ففكر عدد كبير من الضباط في الاجتماع ودراسة هذه المواضيع وعرضها على المسؤلين"

ثم أرفق الخطاب بعدة مذكرات احتوت على مطالب تتعلق بالمرتبات، وتخصيص المنازل، وتكوين مجلس للجيش، نخصصات الضباط الأخرى.

بالقراءة الممعنة لمذكرة أحمد عبد الوهاب، من الممكن القول إذن، بأن قيادة الجيش كانت منذ فترة طويلة، قد وضعت سايكولوجياً في أجواء الانقلاب على السلطة السيادية بواقع اضطراب الحال السياسي أولاً، وبحال الإهمال السياسي الذي لقيه العسكريون ثانياً، وبمباركة وتعضيد بل وتحريض السلطة السيادية نفسها ثالثاً. ولكن، يبقى السؤال، هل كان سهلاً على القيادة العسكرية الانفراد بقرار استلام السلطة دون معرفة ومباركة الوحدات العسكرية الأخرى؟ وما هو موقف تنظيم الضباط الأحرار الوليد-وقتها- من ذلك التحرك؟

## عبود يبحث الانقلاب مع الجنرالات:

كان واضحاً تردد عبود في اتخاذ الموقف من هذا الموضوع بمفرده على الأقل، لذلك فقد رأيناه يصطحب أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وعوض عبد الرحمن إلى جلسة ببيت السيد الصديق.

وفي الجانب الآخر، يتضح من خلال قراءة الأقوال الواردة في التحقيق مع القادة بعد أكتوبر ٦٤، أن اللواء أحمد عبد الوهاب كان أكثر ميلاً إلى استلام السلطة،

ولكن باستقلال من الإرادة التنفيذية. ولعلنا لا نبالغ إن قلنا أنه أبدى بعض الحماسة في هذا الشأن، فهو يرفض كما قال لعبود أن يأخذ الجيش تعليماته من رئيس الوزراء ليعمل انقلاباً[17].

وليس لدينا شك في أن أحمد عبد الوهاب كان لديه بعض التطلع السياسي. فقد كان واحداً من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار في مرحلته الأولى، كما كان له بعض النشاط السياسي، كالكتابة في الصحف ومطالبة السياسيين بالالتفات إلى احتياجات الجيش، ثم توقيعه على مذكرة من "صغار" الضباط- الأحرار – تطالب فيها الحكومة بتسليح الجيش.

أما حسن بشير فإنه بالرغم من أنه لم يكن من المتحمسين كثيراً.. إلا أنه حين سأله عبود عن رأيه في اشتراك الجيش في الحكومة.. كان رأيه كرأي عبد الوهاب، إذ أفاد بأنه يحبذ أن يتولى الجيش المسؤولية لوحده وليس كوزير واحد..

## عبود يستطلع رأي القادة :

أمام الضغوط التي كانت تحيط به، كان عبود حريصاً على أن لا يكون قرار قبوله استلام السلطة قراراً فردياً قائما عليه هو وحده. فقد رأيناه يعتمد على عبد الوهاب وحسن بشير وعوض عبد الرحمن في اتصالاته السياسية الخطيرة والممهدة لاستيلاء الجيش.

وحين دخل كلام رئيس الوزراء في خانة "التعليمات" جمع عبود ضباط الرئاسة وهم: أحمد عبد الوهاب، حسن بشير نصر، محمد أحمد عروة، محمد أحمد التجاني، الخواض محمد أحمد، حسين على كرار، عوض عبد الرحمن صغير، و محمد نصر عثمان، وقال لهم بالوضوح أن رئيس الوزراء يطلب من الجيش التدخل.

[17] التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر، مصدر سابق.

ومن المهم أن نثبت نقطة ذات مرجعية هنا وهي قول عبود لمن التقى بهم من القادة -كما جاء في أقوال عوض عبد الرحمن صغير أمام لجنة التحقيق "إن الأمر يبدو في شكله العام وكأنه مهمة إجراءات حفظ أمن"[١٨].

بمعنى آخر، إن القائد العام ربما فهم أو اعتبر طلب وزير الدفاع طلباً شرعياً باعتباره مطالبة بتنفيذ لمهام عسكرية بحتة هي "مهام إجراءات حفظ أمن". وبذلك فإن خطة الاستيلاء على الحكم لن تتعدى- بهذا الفهم- كونها خطة لضبط الأمن كمهمة أساسية من مهام الجيش.

ويبدو أن القادة لم يكونوا على أية خلاف فيما يتعلق باستلام السلطة كمهمة أمنية بحتة لأنهم انفضوا من اجتماعهم ذلك واتجهوا لتنفيذ أمرين.

كان أولهما هو وضع خطة الاستلام العسكرية[19]، وهي الخطة التي أنيط وضعها بالأميرالآي محمد أحمد عروة ومحمد نصر عثمان باعتبار الأول مدير إدارة الجيش، والثاني مدير العمليات في ذلك الوقت. وقد شملت الخطة تحريك قوات لحراسة المؤسسات والمرافق الإستراتيجية. وما يلفت النظر في تلك الخطة أنها لم تتضمن أية إجراءات خاصة باعتقال القيادات السياسية، مما يدل على أن الأمر لم يؤخذ باعتباره انقلاباً عسكرياً على السلطة الشرعية يتطلب مواجهة رموز السلطة بالاحتجاز والاعتقال. ونشير في هذا الصدد إلى أن الجيش- في تلك الفترة- كانت لديه خطة أعدت سلفاً "لحفظ الأمن"، تضمنت تأمين المرافق والمنشآت وحفظ النظام العام، وتأمين الشخصيات المهمة. وكان الجيش قد أعد تلك الخطة تحت وطأة حرب قناة السويس عام ١٩٥٦، ثم لظروف الخلافات مع مصر حول حلايب.

كان الأمر الثاني المناط بالقادة هو إعداد خطاب القائد العام، الفريق عبود

---

[18] أقوال عوض عبد الرحمن صغير، التحقيق في انقلاب ١٧ نوفمبر، مرجع سابق.

[19] الفضل، مصدر سابق.

والذي سيلقيه على المواطنين. وقد ذكر عبود أن خطابه ذلك تم إعداده من قبل ضباط الرئاسة، دون أن يحددهم. ومن المحتمل أن يكون قد شارك فيه ضباط من الاستخبارات و الإدارة والعمليات، وذلك لما لهذه الوحدات من اتصال بالعمل السياسي. وبما أن العادة قد جرت على أن يعد ضباط الأركان خطب القادة العسكرية الرسمية، فإنه من الواضح أن خطاب عبود حول استلام السلطة، عومل ذات المعاملة باعتباره خطاباً رسمياً يتطلب كتابة رسمية من قبل ضباط الأركان. وبذلك فإن المهمة كلها تم فهمها والتعامل معها في ذات الإطار العسكري.

## استشارة قادة الوحدات خارج العاصمة:

لم يكتف عبود بالقادة في العاصمة، بل حرص على أخذ آراء عدد من قادة الوحدات خارج العاصمة، خاصة كبار الضباط من ذوي الرتب العليا. وحسب روايات القادة، فإن عبود أخذ على عاتقه الاتصال بأولئك القادة مستغلاً اجتماعاً للقادة في العاصمة كانت قد تمت دعوتهم لحضوره، إذ كان يلتقي بقادة الوحدات خارج الخرطوم على انفراد، ومن ثم يحاول جس نبضهم، ومعرفة رأيهم..

وقد ذكر اللواء أحمد عبد الله حامد بأنه التقى بعبود في مكتبه[20]، -بعد حضوره من الأبيض – فناقشه عبود في موضوع الانقلاب، فحذر عبد الله حامد من مغبة خطوة كتلك، مشيراً إلى أن في ذلك تقليداً أعمى لمصر وعبد الناصر. بل إن اللواء حامد قال إنه فكر في مقاومة الانقلاب من الأبيض بعد حدوثه، بيد أنه تحير جداً من الحماسة الشعبية التي طوقت بها الجماهير حامية الأبيض تأييداً للانقلاب.

[20] أقوال أحمد عبد الله حامد، التحقيق حول انقلاب ١٧ نوفمبر، مصدر سابق.

## رأي المستشار القانوني للجيش:

لا يمكن تصور أن إبراهيم عبود سيقدم على اتخاذ خطوة كـالانقلاب علـى السلطة الدستورية دون التعامل القانوني معها. إذ لم يكتف عبـود باستـشارة القـادة العسكريين، لمعرفة مواقفهم الفردية من تلك الخطوة. بل سعى للوقوف علـى الـرأي القانوني العسكري- والمدني كما سنرى بعد قليل. فقد طلب إبراهيم عبود من صديقه وابن دفعته، والمستشار القانوني للقوات المسلحة وقتها، الأميرالاي عبد الرحمن الفكي، طلب منه الرأي القانوني في قيام الجيش باستلام السلطة بإيعاز من السلطة التنفيذيـة على الشكل الذي كان عليه. وقد جاءت إجابة المستشار القانوني "بالموافقة عليه مـع ذكر بعض التحفظات"[٢١].

## ويستشير شخصيات سياسية ووطنية:

وفي كتابه عن تاريخ القوات المسلحة الحديثة يشير اللواء محمـود الفكـي- الباحث في التاريخ العسكري وابن المستشار القانوني للقوات المسلحة في عهد عبود – إلى أن عبود لم يستشر والده عبد الرحمن الفكي وحده ،بل استشار بعض الشخصيات السياسية والتاريخية الوطنية ذات المكانة عنده. ويذكر الفكي في كتابـة الشخـصيات التالية من بين الذين استشارهم عبود:

أحمد خير الذي صار وزيراً للخارجية فيما بعد، الـسيد يوسـف العجـب، العـضو البرلماني، السيد عبد الرحمن عبدون والسيد إبراهيم أحمد[22].

---

21 الفكي، محمود عبد الرحمن (١٩٩٤) القوات المسلحة في تاريخ الـسودان الحـديث ١٩٣٥-١٩٧٥. الخرطـوم: البحـوث العسكرية.

22 نفس المصدر.

## اجتماع ١٦ نوفمبر الحاسم:

يتضح من كافة الوثائق أمامنا أن مسألة استلام السلطة من قبل الجيش كانت فكرة يشزبها التردد حتى قبل يوم واحد من ١٧ نوفمبر، وهو يوم الاجتماع الذي جري يوم ١٦ نوفمبر بين قيادات العاصمة. فلم يكن هناك اتفاق على ما سيكون عليه شكل الحكم، ولا اتجاهه السياسي. ولم تكن هناك خطط وبرامج وأهداف يعلنها العسكريون على الشعب كبرنامج عمل، بل ولم يكن أحد يعرف ما سيكون عليه شكل الحكم وتركيبته.

فعبود يقول في أقواله للمحققين إنهم لم يفكروا في تكوين الحكومة إلا بعد تنفيذ الانقلاب. ويعتبر ما تم استعراضه من أسماء وشخصيات ومواقع إنما كان " مجرد مشاورات". ولكن حسب أقوال الآخرين، فإن اجتماعات القادة بحثت في فترة قريبة من موعد تنفيذ الانقلاب، إقامة حكومة قومية ومجلس سيادة يشارك فيه الختمية والأمة، والوطني الاتحادي والجنوبيين بالإضافة إلى إبراهيم عبود.

ويبدو أن هذا الرأي كان قد تبلور في شكل حكومة تضم شخصيات مثل محمد أحمد محجوب، مبارك زروق، وعبد الرحمن على طه، بينما تم اقتراح إسماعيل الأزهري لمجلس سيادة يمثل فيه الأحزاب الرئيسية.

ويقول عدد من ضباط نوفمبر، إنهم كانوا أكثر ميلاً لمسألة الحكومة القومية ومجلس السيادة المشترك بين العسكريين والمدنيين، وأنهم قد تناقشوا فيها بالفعل. لكنهم ذكروا أن عبود-وهو القائد الأعلى- جاءهم في ليلة السادس عشر من نوفمبر " بفكرة جديدة .. وقال إنه يفتكر أحسن الحكومة تكون عسكرية مع بعض الناس المحايدين" كما ذكر حسن بشير[23]. ويقول حسين على كرار، إنهم "فوجئوا بأن فكرة مجلس

[23] أقوال حسن بشير نصر، التحقيق في انقلاب ١٧ نوفمبر، مصدر سابق.

السيادة- التي كان قد تم الاتفاق عليها- قد تلاشت صباح ١٧ نوفمبر عندما اجتمعوا بعد الانقلاب، فقد قرأ عبود عليهم من ورق معد أسماء المجلس العسكري."[٢٤]

كان واضحاً أن الجنرالات قد دخلوا في الواقع النفسي المهيئ للانقلاب، ولم يبق من بعد ذلك إلا بزوغ فجر يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، كصباح أول يوم من مشوار طويل للعسكرية السودانية في دار السياسة.

[24] أقوال حسين علي كرار، المصدر السابق.




# 4

## .. وأصبح صبح ١٧ نوفمبر

**مقدمة:**

في الساعات الأولى من صباح ١٧ نوفمبر نفذ الجيش "طابور الأمن الداخلي" الذي وصف به عبود نيتهم للتحرك واستلام السلطة. أحكم الجيش في ذلك الصباح عمليات التأمين للمراكز والمنشآت وقام بنشر ثلل من الجنود على الكباري والمباني الحيوية، وخطا بذلك خطوة أولى على طريق مشوار طويل سيقدم على سلوكه الجيش على مدى نصف قرن قادم، وراسماً بذلك الملامح الأولى لصورة سيتوالى تكرارها مراراً على امتداد التاريخ السياسي العسكري.

ولم يكن هناك تحسب من تحرك مضاد، فلم تكن هناك -مثلاً- حركة اعتقالات في وسط الضباط كما جرى الحال في الانقلابات اللاحقة فيما بعد ذلك بعقود. إذ لم يكن هناك مناوئون أصلاً، فالذين قادوا الانقلاب هم كل الجيش السوداني بقيادته العليا، والمشاركون في التنفيذ هم ضباط من مختلف الرتب، ولم يكن الجيش قد عايش بعد اختراق العقائد والأيديولوجيات.

ولم تكن هناك حركة اعتقالات وسط السياسيين الذين انقلب عليهم الجيش. فرئيس الوزراء كان في منزله ذلك الصباح والتقى ضابطاً جاءه بخطاب إقالة من عبود، كما تلقى كل الوزراء خطابات إقالة شبيهة من القائد العام سلمت إليهم في منازلهم دون أن يتم اعتقال أي واحد منهم. ولم يكن هناك خوف من تحرك مضاد من الأنصار، أو غير الأنصار، فقد كان العمل كله بعلم وموافقة المؤثرين في قيادة الأنصار، كما أن قيادة الانقلاب كانت على صلة بالقيادتين الروحيتين في البلاد.

ولم يفاجأ المواطنون في العاصمة صباح ذلك اليوم بتحرك الجيش، وإن كانوا قد انبهروا بمنظر الجنود المتأهبين للقتال (بلبس خمسة) لأول مرة في شوارع العاصمة. لم يكن الانقلاب مفاجأة ولا كان سراً، فقد حفلت به حتى صحف صباح

السابع عشر من نوفمبر[١] ، التي كانت تبشر به- أو تحذر منه- بالمواربة معددة أسماء بعض القيادات العسكرية التي صارت قيادة سياسية بعد قليل.

## بيان عبود الأول: لا ثورة ولا برنامج :

لأن البيانات الأولى لأية حركة عسكرية تتسلم السلطة، هي العنوان لاتجاه وفلسفة وأهداف تلك الحركة، نجد من المهم أن نحاول قراءة بيان إبراهيم عبود الأول قراءة متأنية لاستشفاف أهداف وبرامج وغايات تلك الحركة.

يمكن تلخيص فقرات بيان عبود[2] المذاع على المواطنين في صباح السابع عشر من نوفمبر على النحو التالي:

- التذكير بالوضع المضطرب والفوضى التي سادت البلاد والتي عطلت الأداء الحكومي والأداء العام في البلاد.
- التأكيد بأن أسباب معاناة البلاد تعود إلى الصراع السياسي الذي احتدم بين الأحزاب والتي جعلت مكاسبها الذاتية فوق كل شيء واستغلت الصحف واتصلت بالبعثات الأجنبية.
- التأكيد أن الجيش كان يراقب آملا أن يتبدل الحال وتتغير الأوضاع إلى ما هو أحسن، ولكن وصل الحال إلى مرحلة لم يعد معها رجال الجيش قادرين على التحمل والسكوت.
- الإعلان بأنه لم يكن أمام القوات المسلحة غير التقدم واستلام زمام الأمر "لتصحيح الأوضاع" ووضع حد للفوضى وإعادة الأمن والنظام.

---

[1] اللأعظمي، مصدر سابق، ص ١٨.

[2] مكتب الاستعلامات المركزي (دت) خطب الثورة ( سلسلة المجموعة الشعبية). الخرطوم: دن.

- الإعلان بأن الهدف هو الاستقرار والازدهار ورفاه البلاد والشعب.
- الإعلان بأنه سيتم المحافظة على العلاقات الودية مع كافة الأقطار بشكل عام والعربية بشكل خاص.
- تأكيد خصوصية العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) الشقيقة، والحرص على إزالة الجفوة المفتعلة بين البلدين.

تلك كانت أهم نقاط البيان الأول لحركة ١٧ نوفمبر. والمتمعن في قراءة بيان عبود الأول لا يستشف منه أية اتجاهات سياسية للحركة. فلا يبصر المرء في ثنايا ذلك الخطاب أية أهداف أو برامج سياسية تنوي الحركة استبدال الوضع القائم بها. كما خلا الخطاب من تحديد أي بعد فكري للحركة والمتحركين. بل إن عبود لم يصف تحركه ذلك لا بالثورة ولا بالتغيير، ولا حتى بالانقلاب. إذ اكتفى بوصفها بأنها "تصحيح للأوضاع"، وهو تعبير راج استعماله بين صحفيي تلك الفترة للاستخفاف بحركة عبود.

ولم يتطرق البيان إلى شكل الحكومة القادمة ولا إلى برامجها، ولم يحدد رؤيتها لمستقبل السودان تحت ظل العسكريين، متجاهلاً الإجابة على السؤال الملح عما إذا كان التحرك استيلاءً مستديما أو هو أمر مؤقت فرضته ضرورات الفوضى والاضطراب.زمن الطبيعي أن الفريق عبود لم يجب على السؤال الأكثر إلحاحاً وهو " هل هذا التحرك هو إطاعة لأوامر رئيس الوزراء ووزير الدفاع" أم هو تحرك اتخذ قراره القائد العام و"ضباط الرئاسة".

ولا شك إن ملابسات التحرك التي سردناها في الفصل السابق تدعم الحقيقة المعروفة سلفاً، وهو تحرك قيادة الجيش بكاملها في شكل طابور عسكري -يتقدمه الضباط حسب الأقدمية- لاستلام السلطة من السياسيين بغرض إيقاف مجرى الأحداث

السياسية- أية كان مجراها واتجاهها- في ذلك الوقت. كما تؤكد قراءة هذا البيان أن العملية في مجملها فهمت من قبل القادة بأنها عملية "حفظ أمن" قام بها الجيش بتكليف من رئيس الحكومة المنتخبة شرعياً "لإيقاف الفوضى".

وفي تقديرنا أن التقييم الموضوعي لحركة ١٧ نوفمبر لا بد أن يأخذ في اعتباره هذه الحقيقة. حقيقة أن عبود استجاب لمطالب رئيس الوزراء بروح الانضباط والطاعة للرئيس، وسعى بقدر ما استطاع إلى الحصول على المبررات الأخلاقية والقانونية التي تقنعه-أخلاقياً- بالتحرك والاستلام. ولذلك رأيناه يتحرك - منفرداً وفي إطار مجموعة القيادة العليا- في عدة محاور من بعد إلحاح عبد الله خليل عليه: على مستوى القيادة العليا للجيش، على مستوى قادة الوحدات، على المستوى القانوني، ثم على المستوى السياسي الاجتماعي. ومن خلال ذلك التحرك وصل عبود إلى القناعة بأن ما يقدم عليه يمكن تبريره- قانونياً وسياسياً وأخلاقياً.

أما الذي جرى بعد ذلك من انفراد الجيش بالحكم لست سنوات، فهو أمر له ملابساته الخاصة، لعلنا نلم ببعضها ونحن نستعرض مسار السنوات الست لحكم أو مجموعة من العسكر في السودان.

وهكذا فقد تقدم الجيش، بانضباط، نحو مهمته العسكرية البحتة. فضم السودان إلى حامياته التي ظل يقودها منذ الاستقلال، ليصبح الوطن، بكامل حدوده وناسه، حامية كبرى تحت أمرة الجيش وقائده الأعلى.

## ما بعد الانقلاب..

قد يكون من المفيد لفهم انقلاب الفريق عبود فهما سليماً، النظر إلى تكوين المجلس وإلى انتماءات أعضائه. فالمجلس بكل علو رتب أعضائه، ككل أهل السودان يومها، كان ينقسم في ولائه بين الطائفتين الكبيرتين الختمية والأنصار. ودون اللجوء

إلى التفصيل، لو حسبنا القادة الأربعة الأشهر عبود، وحسن بشير نصر وأحمد عبد الوهاب وعروة، لما صعب تحديد الطائفة التي انتمى كل لها. بل لعله من الممكن أن نثبت قائمة بالولاء الطائفي لكل أعضاء المجلس إن أردنا.

واعتباراً على ذلك ذلك يمكن القول إذن إن عبود لم يكن ممكنا له أن يحسب تحركه في ١٧ نوفمبر تحركاً "ثوريا" يستهدف (الطائفية)، كما فعل نميري لاحقاً. ولا يمكن أن يدعي عبود أنه بتوليه لمنصب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصبح فوق السيدين. بل إن هناك من الدلائل على أن عبود- بما عرف منه من ولاء لطائفة الختمية- كان له اعتبار خاص جداً لبعض أبناء البيت الختمي[3] بما كان يجعله في أحيان كثيرة يتجاوز شكليات البروتوكول.

لقد بدأ إنقلاب ١٧ نوفمبر بداية غير تقليدية ، بالمقارنة مع الإنقلابات الأقرب إليه زماناً، وهما انقلاب عبد الناصر في مصر، وعبد الكريم قاسم في العراق، فقد كانت حركتا الجيشين في ذينك البلدين، حركتان ثوريتان أطاحتا بنظامين ملكيين، غيرتا وجه ووجهة العمل السياسي في البلدين. كما أنهما اتسمتا بقدر متفاوت من العنف الثوري في مواجهة القوى السياسية التي أطاحت بهما الثورتان.

أما بالنسبة للسودان فإن الانقلاب أطاح بالحكومة وحل البرلمان فحسب، إذ لم يتبع الانقلاب بيانه الأول والثاني بأية مظهر من مظاهر الأعمال الراديكالية والثورية التي كانت تستصحب الانقلابات والثورات في تلك الحقبة من التاريخ. فلا أريقت دماء ولا سيق سياسيون إلى المشانق أو حتى السجون والمعتقلات.

---

[3] كان الفريق عبود وثيق الصلة بفرع أسرة الميرغني المقيمة في سنكات، وكان يبادلهم الولاء والتقدير الشديدين، رواية حامد عبد الله رزق اللصيق بالدائرة المرغنية بسنكات.

## عبود يزور المهدي والميرغني :

لقد كان اللافت في انقلاب رئاسة الجيش السوداني هو سعي القيادة الجديدة إلى الحصول على "شرعية سياسية" political legitimacy من قبل الطائفية الدينية. فقد هرع عبود ومعه لفيف من قادة الجيش إلى سراي السيدين بحثاً عن مشروعية تسبغها على النظام الجديد مباركة ودعوات السيدين. لقد توجه عبود (الختمي)، يصحبه أحمد عبد الوهاب (الأنصاري) ومحمد أحمد عروة (الختمي) إلى السيدين يطلبون منهما مباركة الإنقلاب على حزبيهما.

وليس هناك تعبير أبلغ عن طبيعة السياسة السودانية السريالية، أكثر من أن السيدين وافقا، وأيدا وأعلنا في بيان لجماهيرهما مباركتهما للانقلاب على حزبيهما. ولكن الملفت للنظر -كما سنفصل لاحقاً- هو ذلك التباين بين رد فعل السيدين، ففي الوقت الذي أبدى فيه السيد عبد الرحمن المهدي تحمساً واضحاً حيال الانقلاب حتى أنه وصفه بما لم يصفه به عبود نفسه، إذ وصفه المهدي بأنه ثورة؛ فإن بيان الميرغني جاء مقتضباً ولم يتجاوز حد الدعاء لهم بالتوفيق. ومهما كان من أمر حجم البيانات وكلماتها، فإن المحصلة الأساسية هو قبول السيدين بالمآل الذي حاق بحزبيهما ورضوخهما لحكم العسكر. وخروج عبود منهما بأول شرعية، وهي شرعية مباركة التحرك من قبل الطائفتين الأكثر تأثيراً في البلاد.

## حل الأحزاب ووقف الصحف: تعطيل أسباب الفوضى:

إذا كانت قناعات عبود قد استندت على تلك المبررات التي ساقها بيانه الأول، وهو أن الفوضى السياسية التي عصفت بالبلاد أساسها الصراع الحزبي، فقد جاءت قراراته السياسية الأولى مبنية على تلك القناعات. فقد قال البيان أنه لكي تنفذ القوات المسلحة واجبها (في إيقاف الفوضى) تصدر القرارات التالية[4]:

[4] خطب الثورة ، مرجع السابق.

- حل جميع الأحزاب السياسية
- منع التجمعات والمظاهرات وللمواكب
- إيقاف جميع الصحف

إن هذا الاتجاه يعضد فهمنا لرؤية العسكريين لممارسات الأحزاب السياسية، فقد رأوا في تصرفات الأحزاب السياسية بأشكالها المختلفة، من مؤسسات وأدوات التعبير الديمقراطي، رأوا فيها أس الفوضى. وفهموا واجبهم ومهمتهم باعتبارها إيقاف الفوضى باجتثاث أسبابها. فرأوا أن يعصفوا بها، حتى يعصفوا بذلك بالبلاء كله.

## إلا نقابات العمال:

ولكن إذا كان عبود يرمي فعلا إلى اجتثاث أس الفوضى، فلماذا لم يقم بحل النقابات، والتي كانت واحداً من أذرع الممارسة السياسية في زمن "الفوضى" التي جاء عبود لإيقافها؟ كان من الواضح أن عبود تحاشى المواجهة المباشرة مع النقابات التي رأي قوتها وقدرتها خلال فترة الحكم الذي أطاح به للتو. فقد أثبتت النقابات التي كان يسيطر عليها الشيوعيون، قدرتها على تحريك الشارع وخلخلة أركان النظام. ورغم أنه لم يقم بحلها، إلا أن عبود كان أكثر انشغالاً بالنقابات وموقفها من النظام الجديد. بل إن عبود بدا جازم الاعتقاد بأن المواجهة بينه وبين النقابات حتمية، فقد قال للسفير البريطاني في أول لقاء بينهما بعد توليه السلطة، إنه ترك النقابات لحالها (حتى الآن) ولكنه "إذا بدءوا بأي شيء" فهو سيتصدى لهم[5]. و لاشك أن النظام العسكري الجديد، الذي جاء لإزالة الفوضى التي عصفت بالبلاد، ما كان له أن يسكت على حركة النقابات التي رآها تمثل عنصر الفوضى وهي تهز الحكومات، وتخلخل أركانها. ولكن في تقديرنا أن عبود ورفاقه آثروا أن لا يبادروا بمعاداة النقابات لسببين: أولهما أنهم كانوا يعرفون قوة وقدرة الحركة النقابية السودانية وقد عايشوها منذ فترة قصيرة وهي

---

[5] الأعظمي، مصدر سابق، ص ٣٣.

تهز أعطاف الحكومة. والثاني أنهم أحسوا أنه ربما تبارك النقابات تحركهم لأنه أزال الحكم الذي واجهوه بالإضرابات والمظاهرات. إذ كانت النقابات قد قادت -قبل أشهر قليلة- تحركاً واسعاً قصد إسقاط حكومة عبد الله خليل التي رأتها وهي تنفذ البرنامج الغربي الإمبريالي (بقبول المعونة الأمريكية، والمساعدات العسكرية البريطانية، والابتعاد عن الموقف العربي المعضد لمصر ضد العدوان الثلاثي). ومن ثم فقد أمل عبود أن ترى النقابات في تحرك ١٧ نوفمبر العسكري ذلك خلاصاً من حكومة الخليل. ولعل ذلك كان إحساساً من عبود ولرجاله لم يصدق البتة، كما سنرى بعد قليل.

## الأحزاب: الاستسلام للأقدار:

توالت على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال الأيام الأولى لاستلامهم السلطة، الشواهد والدلائل على سلامة الخطوة التي اتخذوها بالموافقة على استلام السلطة، وإيقاف التدهور السياسي الذي أصاب البلاد بالشلل التام في ذلك الوقت. وقد فوجئ حتى العسكريون أنفسهم بحجم ذلك القبول.

ولاشك أن الفريق عبود ورفاقه وجدوا المساندة الأقوى من السيدين عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغني، وذلك لما للزعيمين من ثقل سياسي وطائفي، ومن فاعلية في الساحة السياسة الوطنية. فلم تكن بيانات السيدين في وقتها ذاك مجرد كلمات، بل كانت بياناتهما قرارات ومواقف سياسية لا يملك الحزبان التابعان للسيدين سوى العمل بها. لهذا فمن المهم أن نعيد قراءة بياني السيدين الصادرين بعد زيارة أعضاء المجلس العسكري لهما عقب الانقلاب حتى نتفهم تأثير ذلك على مسار نظام عبود في أيامه الأولى.

## الميرغني: علم ودعوة بالتوفيق:

جاء بيان السيد على الميرغني حول استلام عبود للسلطة في خمسة أسطر، أشار في بدايته إلى علمه باستلام نفر من "الضباط المخلصين زمام السلطة في البلاد"،

وأمل فيها في توحيد الجهود والنوايا لتحقيق الاستقرار في البلاد. ثم ختم بالدعاء بالتوفيق لمن تولوا السلطة لتحقيق الرفاهية والازدهار لكافة أبناء الشعب السوداني.

وبذلك فإن بيان السيد على الميرغني لم يزد عن كونه بيان "علاقات عامة" من النوع الذي يتبادله المؤسسات السياسية والاجتماعية ببرود وميكانيكية مطلقة. وبالرغم من أن الفريق إبراهيم عبود كان على صلة وثيقة السيد علي الميرغني والدائرة الختمية، إلا أن تلك الصلة لم تنعكس حماساً في البيان السياسي للسيد على الميرغني. وبذلك يمكننا أن نستشف أن الميرغني إما أنه لم يستشر في التحرك البتة، على عكس ما زعم عبد الماجد أبو حسبو في مذكراته، أو أنه لم يكن على رضا تام باتجاهات بعض القائمين عليه، خاصة الرجل الأقوى في المجلس، اللواء أحمد عبد الوهاب الذي لم تكن صلاته بالأنصار وعلاقاته الوثيقة بالسيد عبد الرحمن خافية على أحد. ولعل هذا ما يفسر لنا بعض أسباب سريان الخلاف بين أعضاء المجلس الأعلى بعد وقت قصير.

## بيان المهدي: ادعموا هذه "الثورة"

أما بيان السيد عبد الرحمن المهدي، فقد كان في واقعه أقرب ما يكون لبيان الانقلاب الأول. فقد اتصف بيان المهدي بالقوة والرصانة، وأفاض في سرد مسوغات الانقلاب على السلطة السياسية الدستورية. كانت نقاط بيان السيد عبد الرحمن المهدي الرئيسية على النحو التالي[6]:

- يأسف لأن قادة الأحزاب وحكوماتها فشلوا في تحويل الاستقلال إلى أداة فعالة لازدهار الشعب ورفاهيته.
- كان هناك الخوف من فقدان الأمل في الاستقلال نتيجة لتصرفات الحكام

[6] الأعظمي، مصدر سابق، ص ٣٧.

وأن فقدان الأمل كان يمكن أن يكون طريقاً لضياع استقلال السودان. ومن ثم فقد تطلع الناس إلى الخلاص على يد منقذ يدافع عن الاستقلال ويحقق أهداف وتطلعات الناس.

- جاء الخلاص اليوم على يد رجال الجيش السوداني باستلامهم السلطة وهم لن يسمحوا بعد اليوم بالتردد والفوضى والفساد في البلاد.
- جاء الوقت لنا جميعاً لنكون سعداء ونحمد الله لأنه منحنا من بين قادة الجيش وأبناء جيشنا المخلصين من استولى على زمام السلطة عازماً على تحقيق تطلعات الشعب وأماله.
- كونوا على ثقة وكونوا مع "الثورة المباركة" التي نفذها جيشكم الشجاع وانصرفوا جميعاً لأعمالكم بثقة وادعموا رجال الثورة السودانية بالعمل والإخلاص وبالتأهب للدفاع عن البلاد.
- ادعموا هذه الثورة وادعوا الله أن يكتب لها النجاح، وقفوا معها باليقظة وبالتصميم على تحقيق الأهداف التي من أجلها تحرك الجيش الساعي لمصلحة الشعب والمخلص لله.

لا يشبه هذا البيان إلا بيان جهة سياسية رتبت أمرها مع الانقلابيين ومهدت لهم. وواضح جداً أن البيان قد أعد سلفاً، بل وربما جرت كتابته وإعادة كتابته عدة مرات. وفي تقديرنا أن في هذا البيان الدليل الكافي على أن السيد عبد الرحمن المهدي على الأقل، كان على علم وأنه مبارك للانقلاب. فإذا علمنا أن السيد الصديق إبن السيد عبد الرحمن كان غائباً عن البلاد يومها، سهل علينا أن نعرف من كان وراء ذلك البيان. فالاميرآلاي الذي دفع الأمور دفعاً في اتجاه هذا الانقلاب وحده السعيد بتحرك الجيش و استشعاره المسؤولية لتحقق آمال الشعب. وقد أشار علي عبد الرحمن، ريس

حزب الشعب في إفاداته حول انقلاب عبود، أن السيد عبد الله خليل كان مبتهجاً ومسروراً صبيحة الانقلاب، بل وصرح له بأن التشكيل الحكومي المنتظر سيضمه والأزهري في مجلس السيادة، بينما سيتم تقسيم الوزارات على الأحزاب الباقية[7].

## السياسيون والترحيب بالانقلاب:

عدد من السياسيين الذين أطاح انقلاب عبود بأحزابهم، ومواقعهم السياسية، أدلوا بتصريحات حول الانقلاب[8] جاءت معظمها، بالطبع- مقتضبة وإن لم تحو موقفاً معارضاً، إلا أنها أيضاً لم تسجل حماساً، إلا تصريحات الأميرالاي عبد الله خليل.

كان من أبرز التصريحات، تصريح السيد الصديق-والذي كان عائداً لتوه من سويسرا. قال السيد الصديق إنه ليس لديه ما يضيفه إلى بيان والده الذي يمثل رأي الحزب في الحركة. ولا شك أن تلك إجابة دبلوماسية غاية في الغموض، تكشفت اتجاهاتها بعد عدة أشهر من خلال المذكرة التي سنتطرق إليها في حينها.

أما السيد على عبد الرحمن- رئيس حزب الشعب الديمقراطي- فإنه تمنى للحركة كل التوفيق لكي تحقق الاستقرار و تتحسن الظروف. السيد إسماعيل الأزهري قال إنه يثق في وطنية الضباط وطالب بأن يعطوا فرصة لعلهم "يحققوا ما فشلنا فيه" (كأحزاب). السيد محمد نور الدين، الوزير السابق، قال إنه يعتقد أن الحركة أمر جيد حيث وصلت أوضاع البلاد إلى سوء ولم يكن تصحيح الأوضاع دون تدخل الجيش.

أما السيد عبد الله خليل فقد مضى في تصريحه إلى التأكيد بأنه لم يكن ممكناً تجنب تحرك الجيش لصون وحماية الاستقلال، وأعلن أنه دون تلك الحركة فإن

---

[7] التحقيق حول انقلاب ١٧ نوفمبر، مصدر سابق.

[8] ورد ملخص لتصريحات السياسيين في واحدة من وثائق المخابرات البريطانية. أنظر الأعظمي، مرجع سابق.

السودان كان على وشك أن يدفع ثمناً باهظاً.

## الشيوعيون: انقلاب أمريكي:

وحدهم الشيوعيون كانوا المغردين خارج السرب السياسي المؤيد لانقلاب إبراهيم عبود. والواقع أن الشيوعيين ، كانوا قد حددوا موقفهم من الانقلاب حتى قبل أن يقع. فقد أصدر الحزب الشيوعي بيانه المشهور ببيان "اليقظة" في بداية شهر نوفمبر[9]، قبل أسبوعين من نفاذ الانقلاب، وكان عنوان ذلك البيان يتنبأ بما سيحدث، وهو يصرخ:

"افتحوا عيونكم الأمريكان يستعدون لتدبير الانقلاب المقبل في السودان"

كان بيان الحزب الشيوعي يدين حزب الأمة باعتباره اليد التي ستنفذ بها المخابرات الأمريكية انقلابها. وذهب البيان ليحلل التكتيك الأمريكي الجديد القائم على إسقاط الحكومات الضعيفة والموالية لها –والتي يبدو جلياً أن القوى الوطنية على وشك إسقاطها– بانقلاب يحمل إلى السلطة فئات عسكرية تقليدية تكون مساندة في فكرها وتوجهاتها للفكر الغربي الاستعماري. وذكر البيان إن حزب الأمة فشل في تمرير المشروعات الأمريكية وحكومته تترنح أمام ضربات القوى الوطنية، وليس أمام أمريكا إلا أن تجهز على هذه الحكومة بانقلاب شبيه بتلك الانقلابات التي دبرتها أمريكا في كل من بورما وسيلان وباكستان.

ثاني يوم الانقلاب، ١٨ نوفمبر، أصدر الحزب الشيوعي بيانه الدامغ لحركة عبود، بعنوان " ١٧نوفمبر انقلاب رجعي" . وقد فصل البيان في القول بأن الحركة ليست حركة ضباط ثوريين بل هي مجرد تسليم وتسلم بين عبد الله خليل وقادة الجيش. وبذلك البيان وضع الحزب الشيوعي نفسه –وحيداً– في موقع المواجهة بعد أن انفض

---

[9] من البيان الصادر من الحزب الشيوعي قبل استلام الجيش للسلطة في نوفمبر.

سامر الحركة السياسية بمباركة السيدين واتخاذ بقية القيادات السياسية موقفاً يصب - في أحسن حالاته- في خانة الرضا بما هو مكتوب.

## عبود: مهادنة النقابات إلى حين..

حين التقي شابمان أندروز- سفير بريطانيا بالخرطوم- إبراهيم عبود ذات يوم الانقلاب، سأل عبود إن كان يعتقد أنه سيكون هناك تحرك مضاد لحركته من قبل القوى السياسية أو العسكرية. رد عبود بقوله إنه " بالرغم من أن الموقف الحالي مطمئن تماماً، فإنه في خلال أسبوعين أو ثلاثة سيكون هناك -بلا شك- تحرك مضاد." وحينما استفسر السفير عن اتجاه ذلك التحرك وشكله، رد عبود "حتى الآن تركت نقابات العمال لوحدها.. إلا لو بدعوا بأي شيء".

ويتضح من سياق هذا الكلام أن عبود كان يعرف أن هبوب المعارضة سيكون من جهة الحزب الشيوعي ونقابات العمال التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي. وهو أمر كان لحظتها ينبئ بوضوح باتجاه الانقلاب ونواياه. ولا شك أن بيان الحزب الشيوعي في اليوم التالي، صب زيتاً على نار شك الفريق عبود في الشيوعيين وحلفائهم في النقابات. وهو شك استبقه عبود ومجلسه الجديد بإصدار قانون دراكوني غير مسبوق تم تعليله بغرض إنهاء الفوضى وفرض النظام والانضباط على ساحة البلاد كلها.

## السودان يصبح إلى حامية عسكرية:

إذا كان عبود قد أعلن أنه ومجلسه قد عقدا العزم على محاربة ووقف الفوضى، فإنه كان في حاجة إلى أداة تمكنه من تحقيق ذلك الوعد. وكانت تلك الأداة هي قانون دفاع السودان الذي تبناه نظام عبود لحكم البلاد مثلها مثل أي وحدة عسكرية. فالقانون، باسمه ومواده، عسكري الملامح والقسمات، وهو لا شك استند

على خبرتي المستشار القانوني العسكري العميد عبد الـرحمن الفكـي، والمستـشار القانوني للمجلس وقتها، أحمد خير، الذي –حسب قوله–بقي ليومين في القيـادة يقـدم المشورة ويكتب القوانين والأوامر المتعلقة بالنظام الجديد، قبل أن يقبل بـأن يكـون وزيراً للخارجية[10].

جاء قانون دفاع السودان[11] المذكور وهو يتضمن مواد تعاقب بالإعدام على عدد من الأعمال السياسية التي كانت مشروعة تحت النظام البرلماني السابق، فالقانون الجديد يعقب بالإعدام على:

- تكوين الأحزاب
- الإضراب أو الدعوة إليه.
- العمل على إسقاط الحكومة
- بث الكراهية ضد الحكومة

وجاء القانون ليخول –لأول مرة في تاريخ السودان– محاكمة الأفراد المدنيين أمام محاكم عسكرية. كما تضمن القانون عقوبات أخرى تتصل بالنشر، والإساءة إلى رؤساء الدول الصديقة والشقيقة، والإساءة إلى موظفي الدولـة وأجهزتهـا. وأعطـى القانون صلاحيات واسعة لقوى الأمن للقبض والتفتيش والاقتحام والمحاكمة.

## لائحة دفاع السودان: وزير الداخلية يد القمع:

استناداً على القانون المذكور، صدرت "لائحة دفاع السودان لعام ١٩٥٨"[12] وهي اللائحة التي خولت لوزير الداخلية أوسع السلطات، وجعلت من وزارة الداخلية سلطة

[10] التحقيق في انقلاب ١٧ نوفمبر، مصدر سابق.
[11] الفضل، مصدر سابق.
[12] نفس المصدر

قمع حقيقة. والواقع أن سمعة نظام ١٧نوفمبر كنظام قمعي استندت في أصلها على هذه اللائحة التي امتلك بموجبها وزير الداخلية سلطات واسعة تتيح له السيطرة على أية معارضة سياسية للنظام العسكري. ونلخص فيما يلي أهم ما خولته اللائحة من سلطات لوزير الداخلية:

- مراقبة الرسائل البريدية/ رقابة الصحف/ منع دخول الصحف الأجنبية
- تفتيش أي منزل أو مبنى أو عربة أو مركب أو طائرة بالقوة في أي وقت
- اعتقال الناس بدون أمر قبض/ إرغام المواطن على الإدلاء بأقواله
- منع المواكب/حظر التجول/ حظر مغادرة أية مواطن/ التحفظ على أي شخص ولأي وقت دون تقديمه لقاض
- منع أي شخص من الإقامة في منطقة معينة/ تحديد إقامة أي شخص في منطقة معينة

## الشيوعيون والنقابيون أول دقيق في طاحونة القهر:

أصبح قانون دفاع السودان الأنياب التي كشر بها نظام عبود في وجه أهل السودان. والعصا الغليظة التي رفعها في وجه كل عمل سياسي أو نقابي أو حتى صحفي.

وكان أول ضحايا ذلك القانون الشيوعيين وحلفاءهم. فبعد عشرة أيام من الانقلاب قام النظام باعتقال عدد من قيادات الحزب الشيوعي: حسن الطاهر زروق، محمد سعيد معروف، قاسم أمين، محمد السيد سلام، شاكر مرسال، بابكر محمد علي، عزالدين علي عامر، عزيز أندراوس، حنا جورج، سمير جرجس، عباس محمد الحسن، والحاج سليمان موسى.

وأتبع النظام اعتقال القيادات الشيوعية بحل اتحاد النقابات واعتقال إثنين من قياداته وهما الشفيع أحمد الشيخ، ومحمد السيد سلام ، كما قام بتعطيل صحيفة الطليعة الناطقة باسم اتحاد النقابات. ثم عمد النظام بعد ذلك إلى حمل المواجهة مع النقابات خطوة أبعد وذلك بتشكيله لجنةً لإعادة النظر في قانون اتحاد النقابات بغرض تقليص قوته وتحجيم دوره، وأخرى للنظر في إصدار قانون للعمل الجبري يلزم بموجبه الناس للعمل في مناطق الإنتاج الزراعي.

## تضييق الخناق على لصحافة:

في تقديرنا أن موقف نظام نوفمبر من الصحافة ربما أسهمت في تشكيله تلك الأدوار التي لعبتها الصحافة في العهد السابق، إذ كانت الصحف هي أهم المنابر التي دارت فيها المعارك الحزبية، وكانت هي منصات تبادل الاتهامات بين أقطاب السياسة وموضع كشف أسرارهم ونشر سوءاتهم. ولذلك فقد عمد النظام إلى كبح جماحها وتضييق مساحات الحرية المتاحة لها، بالتوجيه أولاً، ثم بالقانون. وتبين تصريحات وملاحظات عبود في أول مؤتمر صحفي له يبين بوضوح موقف عبود ونظامه من الصحافة، فقد قال عبود موجهاً حديثه للصحفيين الحاضرين:

> " لا تكتبوا أي شيء ضد سياسة الحكومة، و لا تنتقدوا أعمالها في الأمور الداخلية والخارجية، ولا تعلقوا على هذه الأعمال بشيء، لا تكتبوا عن الأحزاب السابقة أو الطوائف. لا تكتبوا معلقين أو منتقدين سياسة البلدان الأخرى."[١٣]

أما وزير الداخلية فقد أضاف إلى قائمة عبود، بنوداً أخرى وهو يقول للصحفيين إنه " لن يتوانى عن قفل أية جريدة أو تقديم محرريها للمحاكمة إذا حاولت

[13] نفس المصدر ، ص. ١٢٨.

أن تثير الشكوك حول أهداف الجكومة ومراميها." وطالب عروة -والذي استندت مطالبته على لائحة دفاع السودان- الصحف بأن " تمتنع عن نشر الأنباء والتعليقات الخاصة بسمعة الحكومة، والتي تسيء إلى العهد أو تقوض الثقة فيها وألا تنشر الصحف التعليقات التي تؤثر على علاقات السودان بالدول الأجنبية."

ويتضح بذلك أن الصحف – التي سمح عبود لمعظمها بالصدور بعد أسبوع من الانقلاب- وجدت نفسها فجأة وهي لا يحق لهم أن تنتقد أحداً من أعضاء المجلس العسكري، ولا أن تكتب عن السياسيين والطوائف، و لا أن تنتقد أياً من المسئولين الحكوميين الكبار، و لا أن تعلق أو تنتقد أحداً من رؤساء أو سفراء أو مسئولي الدول الصديقة والشقيقة. وما دون ذلك فلها أن تكتب كما تشاء!




# 5 سفينة نوفمبر: الإنجاز على متن بحر السكون

## قيادة وتنظيم حامية السودان الكبرى:

فجأة وجد الجيش بقيادته الرسمية التقليدية نفسه أعلى قمة سياسية في البلاد. ووجدت القيادة العسكرية للجيش، بكامل هيأتها، نفسها السلطة الدستورية الوحيدة في البلاد. ولم يكن للجيش سابق تجربة بالعمل السياسي، فلم يعرف القادة سوى الإطار العسكري الذي نشئوا فيه وعملوا من خلاله لعشرات لسنوات. لم يكن مستغرباً إذاً أن يعمد الجنرالات إلى إدارة شؤون البلاد بما عرفوه من نظم وأساليب عسكرية، لتصبح بذلك البلاد كلها حامية كبرى تحت قيادة القائد الأعلى، تطبق عليها أساليب وفنون القيادة العسكرية كما ينبغي أن تكون.

لقد جاءت نوفمبر إلى الحكم وليس لها برنامج سياسي، أو "نظام أساسي" للحكم، ولا لوائح أو موجهات لإدارة الشؤون السياسية. فهي لم تكن حركة ثورية ذات برنامج سياسي مستند على أيديولوجيا، أو نظريات سياسية. ولم يعرف عن أي من قادة الحركة أو للمنظرين لها[1] انتماؤه لفكر سياسي أو إيمانه بمبادئ أو نظريات للحكم. ولما كان النظام السياسي السابق لنوفمبر نظاماً سياسياً أثبت فشله، وهو نظام أدانته الحركة الجديدة ورفعت شعار إزالة الفوضى الناتجة عنه، فلم يكن من المناسب أن يتقفى النظام الجديد أثره أو يأخذ بأساليبه.

ما هو، إذن، النظام السياسي الذي كان يمكن لنوفمبر أن تتبعه وهي لا تملك مقومات الحركة السياسية؟ فكما رأينا، فإن الإقدام على تنفيذ التحرك نفسه كان -حتى قبل أيام من ١٧ نوفمبر- يشوبه التردد. ولم يستطع الجنرالات الاتفاق على شكل الحكم حتى قبل التحرك بيومين أو ثلاثة، فقد قلبوا الأمر بين مجلس للسيادة اقترحوا له عدة أسماء، وبين آخر اقترحت له بعض القيادات العسكرية وبعض السياسيين. ولم يتم

---

[1] أحمد خير، وأبو رنات.

الاستقرار على أي خيار حتى قبل الانقلاب بيوم واحد[2].

جاء انقلاب نوفمبر إذن، إلى الحكم بلا برنامج ولا نظام. ولم يكن له من شكل النظام السياسي إلا "المجلس الأعلى" الذي تسلم باسمه الحكم. ولم يكن المجلس الأعلى في حقيقته إلا هيئة "رئاسة الجيش" كما كانت تعرف القيادة العامة للجيش وقتها. وبما أن قادة النظام الجديد عسكريون مهنيون، فإن ذخيرتهم من تجارب الإدارة لم تتعد حدود الإدارة والتنظيم العسكريين، فلم يكن أمامهم إذن، إلا الالتزام بأساليب الإدارة العسكرية، وإتباع النظم والتسلسل العسكري في إدارة شئون البلاد السياسية. بمعنى آخر كان على المجلس أن "يقود" السودان كما يقود الجيش بوحداته وتشكيلاته المختلفة.

وهكذا أخذ النظام السياسي لانقلاب عبود شكل وتسلسل وأسلوب القيادة العسكرية. فالقائد العام هو رأس الدولة، ونائب القائد العام نائب لرأس الدولة. وتبوأ العسكريون -حسب الأقدمية- مناصب الدولة العليا من وزارات، حتى أن الوزارات الأهم ذهبت إلى القادة الأعلى رتبة والأكثر أقدمية، إلا في حالات قليلة.

وعلى ذات المنوال جرت إدارة المديريات. فصارت أعلى قيادة عسكرية في المناطق العسكرية هي أعلى سلطة سياسية. ولما كانت قيادات المناطق العسكرية، تقع في معظمها في رئاسة المديريات فقد صار قائد القيادة هو السياسي الأول والحاكم العسكري.

ومن ثم فقد صارت الإدارة والحكم في المستويات الأدنى على ذات المنوال، في كل منطقة بها قيادة عسكرية، كان القائد العسكري هو السلطة السياسية الفعلية، حتى في حالة وجود سلطة إدارية :المأمور أو المفتش.

[2] التحقيق في انقلاب ١٧ نوفمبر، مصدر سابق.

هكذا أطبق العسكريون على الحكم، مستعينين بالقوانين العسكرية: قانون القوات المسلحة، قانون دفاع السودان ولائحة الدفاع. وصارت السلطة السياسية مطابقة تماماً في كل مستوياتها وتسلسلها مع السلطة العسكرية. وبذلك أحكم النظام العسكري كمفهوم إداري تنظيمي military organizational system قبضته، وسيطر تماماً على الساحة السياسية. وتحول السودان كله وحدة إدارية عسكرية يقودها عسكريون، وينظم شؤونها قانون عسكري، ويحكم علاقات مؤسساتها نمط عسكري، وتقوم حتى محاكمها على النظام العسكري.

ولاشك ان هذا الشكل لحكم البلاد، استوجب شكلا من العلاقة بين الحاكم (العسكري) والمحكوم (المدني) يطابق العلاقات بين الرئيس والمرؤوس في النظام العسكري: فالقائد هو الأب، وهو موضع الطاعة والمهابة من جنده، والجند هم الأبناء، وموضع الرعاية من الأب. وهذه العلاقة -في النظم العسكرية، يجسدها مبدأ "الضبط والربط" والذي يتيح للطرفين بلوغ الغايات والأهداف.

ذات هذه المعادلة، الحسم بالضبط، والربط بالطاعة الكاملة،كان مطلوباً لها أن تسود بين الشعب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي انتقل بكامل هيأته من رئاسة الجيش إلى القصر الجمهوري، فلم ينتقل وحده، بل انتقلت معه النظم والقواعد والقيم والتقاليد والممارسات العسكرية.

وبهذا الواقع الجديد صار مجلس نوفمبر رأساً عسكرياً ركب على جسدٍ مدني. الرأس يفهم الواقع من خلال عيون عسكرية صرفة تبصر الأشياء بأبيض الجندية وأسودها، والجسد يريد أن يكون كما جبل واعتاد : اختلافا في الرؤى والمشارب، وتمددا في مساحات التعبير وتعددا في الخيارات.

فكيف سارت السنوات بمثل تلك التركيبة الهجين، الرأس العسكري على الجسد المدني؟

## أحكموا علينا بأعمالنا:

جاءت سنوات الحكم العسكري باستقرار سياسي مكن الحكم من تحقيق قدر طيب من الإنجاز على صعيد الاقتصاد والصحة والتعليم والخدمات. وكانت تلك الإنجازات هي أساس معظم الخطب والبيانات التي كان يلقيها الفريق عبود والتي يذكر فيها بأنها إنجازات عجزت عن تحقيقه الحكومات الحزبية التي وأدها حكم نوفمبر. وصار لعبود قولة مشهورة تحولت مع الزمن إلى شعار من شعارات نوفمبر، هي مقولة " احكموا علينا بأعمالنا" كان الغرض منها هو المقارنة بين ما أنجزته حركة عبود وما اكتنفت فترة الديمقراطية الحزبية من صراعات وخلافات أعجزتها عن أي إنجاز.

وإذا أردنا الحكم على حكام نوفمبر من خلال الأعمال، فلا شك أننا حاكمون لهم، لا عليهم. إذ يكفي إلقاء نظرة على خطاب الفريق عبود في ذكرى العام الأول لما بات يعرف وقتها "بالثورة المباركة"، لنعرف مقدار الثقة التي بات يتمتع بها النظام في ذلك الوقت المبكر من عمره. فقد عدد عبود في خطابه[3] إلى المواطنين صبيحة عيد الثورة في ثلاثة عشرة نقطة دلائل انطلاقة الثورة بالوطن على طريق الإنتاج.وجاء من بين تلك النقاط، النجاح في بيع أقطان ثلاث سنوات متراكمة[4]، سد العجز في الميزان التجاري، تقديم سلفيات لمزارعي القطن، تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع المناقل، قيام بنك التسليف الزراعي، وإصدار قانون البنك المركزي.

وعدد عبود في خطابه ذلك، بعضاً من الخطط التي كانت على وشك أن تتحول إلى واقع، والتي أصبحت من بعد ذلك من علامات نوفمبر الإيجابية. من تلك الخطط، إنتاج الكهرباء من خزان سنار، إنشاء مصنع الذخيرة، وضع حجر أساس

---

[3] خطب الثورة، مصدر سابق، ٣٤-٤٠.

[4] يعتبر بيع القطن المتراكم من أهم إنجازات تلك الفترة وكانت الحكومات الحزبية قد عجزت عن ذلك بما هدد بإفلاس الدولة.

مصانع للسكر والكرتون ومدبغة ومصانع نسيج وصابون وزجاج وعقاقير طبية، بناء أول باخرتين للخطوط البحرية السودانية، بناء بواخر حربية نــواة للقــوات البحريــة السودانية، وصدور قانون التنقيب عن البترول.

والواقع أن السنوات التالية للعام الأول لنوفمبر، شهدت تنفيــذ معظــم تلــك المشاريع التي وردت في خطاب عبود الأول، بل وزاد عليها كثيراً. فقد امتد طــرق وقامت عدد من الصروح العلمية والاقتصادية. على صعيد الاقتصاد ، وبالرغم من أن "التدهور الاقتصادي" كان واحداً من الانتقادات الموجهة لنظام عبود قبل وعند سقوطه، كانت الأرقام تشير بنهاية حكم نوفمبر عام ١٩٦٤، إلى أن إجمالي النــاتج القــومي المحلي قد شهد اطراداً رفعه من أقل من ٣٥٠ مليون جنيه قبل تسلم عبود للسلطة إلى ما يقارب ٤١٠ مليون في العام المالي الأخير له. بينما وصل معدل النمو إلــى مــا يقارب الخمسة بالمائة خلال نفس الفترة.

وعلى صعيد الخدمات يذخر سجل نوفمبر بسلسلة من الانجازات التي يصعب على النظم الديمقراطية السابقة له واللاحقة عليه بالمفاخرة بها. فخلال سنوات الفريق عبود امتدت الطرق المسفلتة من منتصف البلاد إلى أطرافها الغربية وحتى خاصرتها جنوباً، وحتى الصدر منها شمالاً. وتعتبر طرق مدني الخرطوم، والخرطوم الجيلي من أوسمة نوفمبر، مثلما يعتبر توسع خطوط السكك الحديدية التي وصلت إلــى أقــصى الغرب حتى نيالا، وسبرت أغوار الجنوب حتى واو. كما يسجل لنظام نوفمبر إقامتــه لأول مشاريع الإسكان الشعبي واعتماد مبدأ التمليك لذوي الدخل المحدود، كما يسجل له إدخال البث التلفزيوني في السودان كثاني دولة إفريقية، وتوسيع التعليم العالي بإقامة معهد المعلمين العالي، وتوسيع المعهد الفني وإقامة المعاهد الصناعية الثانوية.

وفي زمان عبود امتلك السودان أول ناقلاته البحرية، وأول مصانع العملــة، والذخيرة، والسكر والإسمنت وأول مدابغ الجلود. وشهد عهد عبود قيام امتــدادا فــي

المشاريع الزراعية بلغ قمته في مشروع المناقل الزراعي مع اكتمال وافتتاح خـزان الرصيرص، كما شهد مشاريع للتنمية الزراعية في الجنوب في ملوط وفي الغرب في مناطق جبال مرة.

## السياسة الخارجية لنوفمبر:

وعلى الصعيد السياسي الدولي تميزت فترة نوفمبر بقدر من الوضوح الـذي هيأه لها الاستقرار النسبي الذي تمتع به النظام، كما أسهم فيه صفاء العلاقة بين مصر والسودان- من بعد جفوة حلايب المفتعلة- وما تميزت به علاقات عبود الشخـصية ونظامه مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وما نتج عن ذلك الصفاء من اقتراب السوفييت من السودان، وتحوله إلى قوة من قوى دول عدم الانحياز، في نفس الوقـت الذي كانت علاقة السودان بأمريكا إيجابية في مجملها. وقد كان من نتاج اقتراب ناصر والسوفييت من السودان، أن تراجعت معارضة الحزب الشيوعي السوداني للنظام إلى حد المشاركة في المجلس المركزي النيابي الذي أقامته نوفمبر في الستينات، واعتراف السودان بالصين وتوسع التبادل التجاري بينهما إلى حد أن أضحت الصين المـستهلك الرئيسي لقطن السودان. وعلى الصعيد الإفريقي وطد عبود علاقات وثيقة مـع عـدد كبير من دول إفريقيا من خلال الإسهام والمشاركة في قيام منظمة الوحدة الإفريقية.

ولا يمكن الحديث عن سياسة عبود الخارجية دون الإشارة إلى علاقـات نظـام نوفمبر بيوغسلافيا وزعيمها جوزيف بروز تيتو، إذ كانت تلك العلاقـة مـن أبـرز علامات الدبلوماسية النوفمبرية التي كانت ذات مردود إيجابي على البلاد. فقد جاءت زيارة المارشال تيتو للسودان خلال العام الأول لنوفمبر، وحملت معها اضطراداً فـي التعاون بين البلدين، حيث توطدت العلاقات التجارية، وكانت هيئة الخطوط البحريـة السودانية أول وأهم ثمارها، كما كانت نواة القوات البحرية السودانية من يوغـسلافيا. ويبدو أن عبود كان له اعتباراً خاصاً لتيتو -المارشال- الذي كـان يعـده نموذجـاً

للزعامة العسكرية[5]، ونموذجاً للسياسي الملتزم بمبادئ الحيادوكان من ثمار ذلك التقارب انحراط السودان في منظومة عد الانحياز والتزامه بمبادئ الحياد.

## ترحيل حلفا:

تعتبر عملية تهجير أهالي حلفا عام ٦٣، واحدة من أكبر عمليات التهجير الجماعي المنظم التي جرت في القارة الإفريقية، ويمكن اعتبارها بكل مقياس واحداً من الإنجازات الإدارية النادرة التي تحسب بالإيجاب لإداريين أفذاذ كداؤود عبد اللطيف معتمد التهجير، وحسن دفع الله الإداري الأعلى لمنطقة حلفا وغيرهم من الإداريين الذين تمت على يديهم تلك العملية الأكثر تعقيداً في تاريخ العمل الإداري السوداني.

ولا بد أن نعتبر العملية برمتها، منذ أن بدأت الفكرة وحتى استوت في خشم القربة، حلفا الجديدة، بقراها ومزارعها وإنسانها، إنجازاً من إنجازات نظام الفريق عبود، فهي، رغم ما شابها من شوائب، كانت في مجملها عملا سياسيا بدأ بالاتفاق المصري السوداني، وانتهى بالمعالجة لقضية استقرار مئات الآلاف من المواطنين الذين أوشكت مدنهم وقراهم على الزوال تحت المياه. و نلخص في الفقرات التالية مسار عملية تهجير أهالي حلفا[6] تاركين للقارئ الحكم حول ما إذا كانت انجازا له شوائبه، أو عملا قهريا تسلطياً كما وصفه به أهالي حلفا يومها.

## قرار الترحيل عام ١٩٥٩:

كان للقرار المصري الخاص ببناء السد العالي، آثاره المتصلة ليس على أهل

---

[5] وصف عبود تيتو بهذه الصفات في خطاب ترحيبه بزيارته الأولى للخرطوم في فبراير ١٩٥٩. راجع: خطب الثورة، مصدر سابق.

[6] ليس هناك مصدر أكثر ثراء في هذا الموضوع من إصدارة حسن دفع الله معتمد وادي حلفا الذي أشرف على العملية التاريخية. راجع :

Dafallah, Hassan (1975) The Nubian Exodus, Khartoum: Khartoum University Press.

النوبة المصريين بل على النوبة السودانية والتي انتظـر المهندسـون والخبـراء أن تغمرها بحيرة السد الطويلة التي ستمتد مئة وخمسين كيلومتراً داخل السودان.

وتعتبر اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ هي أساس الاتفاق المصري الـسوداني على إعادة تقسيم مياه النيل، وعلى إقامة مشاريع التحكم في مياه النيل. ووفـق تلـك الاتفاقية وافق السودان على إنشاء مصر للسد العالي، ومصر على إقامـة الـسودان لخزان الرصيرص. ووفقاً لها وافقت مصر على أن تدفع للسودان ١٥ مليـون جنيـه إسترليني تعويضا لأضرار الغرق الناتج عن تكون بحيرة السد. وكان حجم التعويضات هذا واحداً من نقاط الانتقاد لنظام نوفمبر، إذ اعتبرت مبلغاً لا يساوي حجم التـضحية السودانية.

وقد جاء وقع الاتفاق على مواطني حلفا والقرى المحيطة صاعقاً بعد علمهـم بأنهم معرضون للاقتلاع من جذورهم التي ظلوا مغروسين إليها منذ الأزل، ومن ثـم فقد كان التعاطي مع القضية-قضية التهجير المنتظر لأهل حلفا- سياسياً منذ لحظتـه الأولى. فقد زار عبود مدينة حلفا بعد أقل من شهر من توقيع الاتفاقية، وأعلن علـى أهلها أنه يتعهد بمنحهم التعويض المناسب، وأن يكون خيارهم لموقع هجرتهم خالصاً لهم.

وكونت الحكومة لجنة عليا للإشراف على عمليات التهجير[7] -تتبـع لـوزير الداخلية- من خمسة وكلاء وزارات هم الداخلية والمالية والزراعة والري والأشغال. واختير السيد داؤود عبد اللطيف -الإداري الحلفاوي- رئيساً لها ومعتمدا للتهجير. وقد شملت مهام اللجنة، من بين ما شملت، دراسة واقتراح المواقع البديلة المناسبة لتهجير أهالي حلفا. وفي مارس ١٩٦٠، كونت اللجنة لجاناً فنية لمعاونتها في تحديد المواقـع المناسبة وتقديم دراسات وافية عن كل موقع يشمل المزايا والخصائص لكل منطقـة.

[7] نفس المصدر.

وتمكنت اللجنة خلال عدة أشهر من الوصول إلى خمسة مناطق بديلة وهي:

(١) وادي الخوي شرق منطقة دنقلا ،

(٢) منطقة الكدرو شمال الخرطوم،

(٣) منطقة شمال الجزيرة بين أب قوتة وكاب الجداد،

(٤) منطقة امتداد المناقل،

(٥) منطقة خشم القربة.

وقد شملت الدراسات مزايا كل منطقة وإمكاناتها الزراعية ونوعيات التربة والمناخ وحجم الأمطار، إضافة إلى المعلومات الاجتماعية والأنثروبولوجية عن كل منطقة[8].

## الحلفاويون والحكومة وخلاف على موقع الرحيل:

كان الحلفاويون قد قاموا بتنظيم أنفسهم لمجابهة هذا التحول التاريخي الذي ينتظرهم، فكونوا لجاناً من كافة القرى لينوبوا عن المواطنين في التعامل مع الظروف والمستجدات. وقامت هذه اللجان بتكوين وفد موحد منها قام بزيارة المناطق المقترحة بصحبة اللجان الفنية واستمع لشرح مطول لمكونات ومقومات كل منطقة وعاد بعدها الوفد وتوجه الأفراد إلى قراهم ليقوموا بشرح الأوضاع والخيارات لأهالي القرى. حتى يتمكن أهل القرى من اتخاذ قرارهم حول الموقع الأنسب.

## الاختيار بالديموقراطية:

لم تكن عملية اتخاذ القرار حول الموقع الأفضل عملاً سهلاً. فقد تباينت آراء أهل القرى، واختلفوا فيما بينهم بما صعب معه الوصول إلى تراض حول الموقع

[8] راجع كتاب حسن دفع الله المذكور للتفصيل في تلك الخيارات وفضائل كل منها.

الأفضل. وقد نتج عن تباين الآراء أن قررت لجنة التهجير إخضاع عملية الاختيار النهائي لكليات انتخابية للجان تلك القرى وقد جاءت نتيجة الاستفتاء على الموقع البديل المقترح والتي جرت في ٣٠ يونيو ١٩٦٠، اختياراً لمنطقة شمال الجزيرة باعتبارها المنطقة التي يجمع عليها غالب أهل حلفا.

يجدر بنا هنا أن نورد ما أشار إليه السيد حسن دفع الله في كتابه "هجرة النوبة"، حيث يقول[9] أن نتائج التصويت كانت في حقيقتها انعكاساً للخلافات بين أهالي حلفا، فالنتيجة في مجملها كانت تشير إلى أن أياً من المواقع الأربعة المرشحة لم ينل أغلبية الأصوات، وأن ما جرى لم يعكس بالضرورة الرغبات الحقيقية لأهل حلفا قاطبة، لأن الاختيار جرى في أوله على أساس صوت لعضو كل لجنة، ولكن عند احتجاج عدد من اللجان تم إعطاء كل لجنة صوتاً واحداً وهو ما جعل اللجنة تتحدث بصوت الآلاف. ومهما كان من أمر ديمقراطية الاختيار فقد رفعت نتائج التصويت إلى الخرطوم بما يفيد باختيار المواطنين لمنطقة شمال الجزيرة.

ولكن الذي حدث بعد ذلك أن قرار مجلس الوزراء جاء مخيباً لآمال أهل حلفا إذ قرر المجلس اختيار منطقة خشم القربة لتهجير أهالي حلفا. جاء وقع نبأ الاختيار على أهل حلفا صاعقاً فبدأت في تلك الفترة موجة من المواجهات الساخنة شملت المظاهرات التي قادها الحلفاويون ليس في حلفا ومناطقها المتاخمة فحسب، بل على امتداد السودان من العاصمة وحتى بورتسودان. وقاد مظاهرات الحلفاويين في مختلف ربوع السودان شخصيات قيادية وسياسية متعددة كان من أشهرها الأستاذ محمد توفيق، الذي كان يشغل وقتها منصب مدير لجنة العمل، والفنان محمد وردي، والشابة الخريجة–وقتها– سعاد إبراهيم أحمد. وتعرض أعضاء اللجان المحلية والموظفون والطلاب الحلفاويون إلى الاعتقال في معظم مدن السودان، وأصبحت قضية التهجير

---

[9] Dafallah, H. مصدر سابق ١٢٠-١٢١.

من أولى قضايا المعارضة لنظام الفريق عبود والتي نشط فيها الشيوعيون بشكل واضح.

وينبغي أن نسجل هنا أن القرار الحكومي باختيار خشم القربة استند على معطيات كثيرة ومعقدة، يمكن تلخيصها بأنها أخذت الابعاد الاجتماعية والبيئية والصحية والزراعية، وذلك حسب ما وضع أمام مجلس الوزراء من معلومات[10].

## حلفا الجديدة مدينة تنبت من العدم:

مهما يكن من أمر المعارضة لقرار الحكومة باختيار موقع هجرة أهالي حلفا، فقد انتهت المظاهرات والإضرابات والمواجهات إلى أن وجدت اللجنة العليا لأهالي حلفا نفسها في مواقع الركون إلى المنطق والعقل مع اقتراب مواقيت العمل في السد العالي، والتي لم يكن من الممكن تغييرها أو تعطيلها. ومن ثم فقد شرعت الحكومة في إنفاذ القرار القاضي بترحيل أهل حلفا إلى خشم القربة، فبدأت أعمال الحصر والتعداد متزامنة مع أعمال التخطيط العمراني والزراعي بالمنطقة التي جرت تسميتها بحلفا الجديدة، سعياً نحو كسب العواطف وتحقيق حالة نفسية إيجابية بين الأهالي. ولا يمكن لأي منصف إلا أن يقيم بإعجاب تلك المجهودات والأعمال الهندسية والزراعية والعمرانية التي جرت في منطقة خشم القربة والتي غيرت بعد عدة سنوات وجه الحياة في سهل البطانة تماما. فقد أنشأ فيها خزان خشم القربة، وتم تخطيط المدينة بقراها المختلفة وجرت أعما ل المسح والتخطيط لمئات الآلاف من الأفدنة الزراعية، وتمت عمليات التجريب لزراعة المحاصيل والمنتجات الزراعية والبستانية المختلفة بالمنطقة.

ثم تتوج كل ذلك بتنفيذ أعقد عملية ترحيل للمواطنين في شكل مجموعات قروية، جرى فيها حساب الأبعاد الإنسانية المختلفة، والانتماءات والعلاقات

---

[10] نفس المصدر.

الاجتماعية، كما تم حساب الارتباط الوجداني بين الناس وحيواناتهم وممتلكاتهم. لقد كانت العملية بحق عملاً إدارياً فريداً يضاهي في حجمه عمليات نقل معبد أبوسمبل- التي جرت في ذات التاريخ تقريباً- والتي اجتمعت إليها هيئة اليونسكو مع الآلاف من الخبراء العالميين من مختلفة بقاع العالم. لم تكن عملية تهجير حلفا اقل منها دقة وتنظيماً، لكنها لم تجد التسجيل الذي وجدته عملية أبو سمبل.

## نوفمبر والديموقراطية:

منذ أن استقر لعبود الأمر، وبعد أن تكشف لحزب الأمة أن المجلس الأعلى استلذ السلطة، وأنه لن يحقق أمنيات عبد الله خليل في تمرير الحكم إلى الحزب، بدأت الضغوط على النظام الجديد من قبل مختلف القوى السياسية (كما سنفصل في الفصل اللاحق). ومع تصاعد الضغوط المطالبة بالحريات السياسية وبالديمقراطية، رأى النظام سحب البساط من تحت أقدام القوى السياسية التي ما فتئت تزعج النظام بمذكرات متوالية تفيض شوقاً إلى الديمقراطية[11]. وقد رأي النظام أنه يمكنه أن يتبع نظاماً شبه ديمقراطي تتحقق من خلاله بعض مطالب السياسيين وتمكن النظام من ادعاء التحول الديمقراطي المنشود.

وبالفعل أوكل النظام لرئيس القضاء، محمد أحمد أبو رنات، تقديم المقترحات بهذا الصدد. فترأس أبو رنات لجنة لمعالجة الحكم المحلي عرفت في أدب نظام نوفمبر "بلجنة أبو رنات"، بحثت في أمر المعالجات الإدارية التي يمكن أن تتيح قدراً من الممارسة الشعبية للمستويات الأدنى من الحكم والإدارة. واستلهم ابو رنات، فيما يبدو، الدستور والنظام الإداري الباكستاني، وذلك إثر زياة قام بها ابو رنات إلى دولة باكستان التي كانت تحكمها "هونتا" عسكرية مثيلة برئاسة الجنرال محمد أيوب خان.

[11] تكونت جبهة الأحزاب بعد وقت قصير وتقدمت بمذكرة منادية بعودة الجيش إلى مهامه الأساسية، تفاصيل في الفصل، مصدر سابق.

## لجنة أبورنات : مجالس المحافظات ومجلس المديرية:

كون الفريق عبود لجنة أبو رنات الأولى عام ١٩٥٩، بعد مرور عام على انقلابه، وأسمى تلك اللجنة بلجنة التنسيق بين الحكم المحلي والمركزي، وهي اللجنة التي وضعت أسس قيام مجالس للحكم المحلي ومجالس للمديريات كنواة وقاعدة للهرم الإداري المنتظر. وبموجب توصيات تلك اللجنة، فقد تم تقسيم السودان إلى قطاعات إدارية صغرى هي المجالس المحلية. وكان المقترح الأساسي الذي تقدمت به لجنة أبو رنات ينادي بتكوين المجالس المحلية في المحافظات-بكاملها- من شخصيات يتم اختيارها بالتعيين وليس بالانتخاب، مبررة ذلك بقولها أن أية ممارسة انتخابية ديمقراطية في هذا المستوى ستؤدي إلى "دخول أعضاء غير مناسبين وسيحط من قيمة المجلس نفسه، ويدفع إلى بروز تكتلات حزبية، ويعطل أعمال المجلس ويؤدى إلى إهمال المجلس لأدواره الأساسية."[١٢] هذا بالرغم من أن ديباجة تقرير لجنة أبو رنات المكتوب باللغة الإنجليزية، أعلن أن "حب الديمقراطية محفور في وجدان هذا الشعب[13]".

كانت توصية أبو رنات الأساسية إذن هي أن تكون مجالس البلدية ومجالس المحافظات بالتعيين المطلق من قبل السلطات المحلية التي ينبغي عليها أن تجمع المعلومات عن الأشخاص ذوى الأهمية والنفع في المنطقة، ثم ترفع قائمة بتلك الأسماء لسلطات المديرية والتي بدورها ترفع توصيات بها لوزير الحكومات المحلية. بيد أن هذا الجانب تم تعديله لاحقاً بحيث سمح بانتخاب بعض الأعضاء ولكن ظل مبدأ التعيين هو المبدأ المسوّد في كافة مستويات الحكم المحلي.

[12] لجنة التنسيق بين الحكم المحلي والمركزي، ص ١٢.

[13] نفس المصدر ، ص ٣.

## مجالس المديريات:

كما هو الحال في مجالس المحافظات المحلية، فقد كان مقترح لجنة أبو رنات الأصلي هو أن لا تجرى أية انتخاب على مستوى المديريات أيضاً، فقد نصت الفقرة (أ) من الباب الثالث على

"أن يتكون المجلس من كل رؤساء مجالس المحافظات، وبعض أعضائها و من شخصيات عامة يتم اختيارها على أساس الخبرات الفنية أو العلمية أو العملية، ومن رؤساء الوحدات الحكومية وشبه الحكومية-عدا القضاء."[١٤]

وبذلك فإن المقترح الأساسي للجنة أبو رنات استبعد تماماً أية اتجاه للانتخاب من قبل المواطنين، رغم أنه أكد على أن مثل ذلك الانتخاب سيظل هو المرتجى، ولكن لبعض الوقت لا بد من الاعتماد على التعيين، وذلك -تفصل لجنة أبو رنات- حتى لا تتعرض المجالس لما تعرضت له الحياة السياسية النيابية في تلك الفترة.

خلصت مقترحات أبو رنات، إذن، إلى أن الشعب غير مؤهل لكي يقوم بالانتخاب، وأن الانتخابات ستفرز شخصياتٍ غير مؤهلة ومحطة من قدر المجالس، وانتهت بذلك إلى وجوب تعيين- وليس انتخاب- العضوية الكامل لتلك المجالس.

ولابد أن السلطة الأعلى على أبو رنات كانت أكثر وعياً بأهمية التنفيس الديمقراطي، فقد تم تعديل توصيات أبو رنات، فيما بعد، لتشمل انتخاب جزء من العضوية انتخاباً مباشراً. وبناءً على تلك التعديلات، قامت مجالس المحافظات ومجالس المديريات وفيها خليط من الانتخاب والتعيين على مستوى المديريات. فعلى مستوى المديرية مثلا كان الحاكم العسكري هو رئيس مجلس المديرية، بينما كان نائبه من الأعضاء المعينين، أما رؤساء اللجان فهم من الأعضاء المنتخبين انتخاباً مباشراً من المواطنين.

---

[14] نفس المصدر.

## المجلس المركزي وقانونه:

اعتماداً على نتائج لجنة أبورنات الأولى، كون الفريق عبود لجنة أبو رنات الثانية وهي اللجنة الأشهر لأنها التي جاءت باقتراح قمة الهرم نصف الديمقراطي.. والذي تمت تسميته بالمجلس المركزي.

وبالرغم من أن أبو رنات استلهم في تقريره النظام الإداري الباكستاني، فإنه من الممكن ملاحظة أن فكرة التصعيد المتدرج والمحدود من المحافظات إلى المديريات إلى المجلس المركزي، إنما هي في مجملها قريبة الشبه من نظام الديمقراطية المركزية الممارس -وقتها- في الأنظمة الشيوعية مع الفوارق الأيديولوجية والتنظيمية. وهو قريب جداً من النظام الإداري الذي أخذت به مايو بعد عشر سنوات تقريباً. والشاهد في نظام التدرج الهرمي هذا، أن الديمقراطية كانت ديمقراطية قلة تختار من بينها من تراهم مناسبين لتمثيل كافة الناس. فقد اقتضى نظام المجلس المركزي أن يتم التصعيد من مجالس المحافظات بطريق الانتخاب المحدود الذي يقوم فيه أعضاء مجلس المحافظة بانتخاب بعض أعضائه لمجلس المديرية. ثم يحدث نفس الشيء على مستوى المجلس المركزي، إذ ينتخب أعضاء مجلس المديرية ممثليهم في المجلس المركزي. لقد نصت لائحة المجلس المركزي على أن تكون عضويته كما يلي:

١. كل الوزراء

٢. ٤٥ عضوا منتخبين من قبل مجالس المديريات

٣. ١٨ عضوا يعينهم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

ولو أمعنا النظر في تركيبة المجلس نلاحظ أن شكل ديمقراطية عبود يمكن تلخيصه كما يلي:

- مجالس المحافظات: تعين الدولة ثلثي أعضاءها.. والثلث الثالث ينتخب مباشرة من المواطنين.

- مجالس المديرية : تعين الحكومة ثلثاً ويشكل التنفيذيون ثلثاً ثانيـاً، وتنتخـب مجالس المحافظات من بين أعضائها الثلث الثالث.

- المجلس المركزي: يعين المجلس الأعلى ثلثه، ويكون الوزراء الثلث الثـاني، وتنتخب مجالس المديريات من بين أعضائها ثلثه الثالث.

وبالنظر إلى هذه المعادلة يمكن أن نرى أن ديمقراطية نظام عبود تتوقف فقط على انتخاب الثلث الثالث من المجالس القاعدية –المجالس المحلية. وبذلك فقد بدت تركيبة المجلس المركزي على النحو التالي:

- مجموع عضوية المجلس
- ٦٣ عضواً (٧٣%) يتم اختيارهم مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة.
- ٢٣ عضواً (٢٧%) يتم انتخابهم مباشرة من المواطنين.

استناداً على تلك القاعدة، جرت الانتخابات والتعيينات لأول مجلس مركزي ، وكما هو الحال في كل السودان، فقد احتل العسكريون من أعضاء المجلس الأعلى عدة مقاعد فيه كتنفيذيين (وزراء) ، فكانوا بذلك السلطة الأعلى داخل السلطة الأدني. بينما تم اختيار رئيس المجلس (عوض عبد الرحمن صغير) من بـين العـسكريين الـذين أخرجتهم حركة محي الدين شنان. أما رائد المجلس، فلم يكن إلا الأميرآلاي المقبول الأمين الحاج، عضو المجلس والضلع الثالث في حركة مارس ٥٩.

وبذلك يمكن فهم حجم الديمقراطية التي أتاحها الفريق عبود لشعب الـسودان من خلال تلك المتواليات الحسابية. كما يمكن فهم ازدحام تلك المجالس وحتى المجلس المركزي بعدد معين من الشخصيات والأفراد الذين أراد لهم المجلس الأعلى الوصول إلى المجلس المركزي.

## اختصاصات المجلس المركزي:

أراد نظام نوفمبر لمجلسه المركزي أن يكون قريب الشبه بالمجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية النيابية. لذلك فقد تحددت للمجلس معظم صلاحيات المجالس النيابية المعروفة في الديمقراطيات الغربية، إلا قليلاً. والقليل المقصود هو تعيين رئيس الوزراء وعزل الوزراء وإسقاط الحكومات.

فحسب لائحته، اعتبر المجلس المركزي جزء من السلطة التشريعية التي يكملها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما شملت اختصاصاته إجازة القوانين والاتفاقيات والمعاهدات،وتضمنت مهامه مهمة إجازة الدستور الذي انتوت ١٧ نوفمبر وضعه للبلاد.

## الشيوعيون والأحزاب والمجلس المركزي:

ذكرنا فيما سبق أن الحزب الشيوعي آثر أن يتعامل مع اتجاه عبود لإقامة نظام المجلس المركزي تعاملاً مختلفاً قصد من خلاله، كما أشارت عدد من بياناته في هذا الصدد، إلى رغبته في العمل على تقويض النظام من داخله. واعتبر الحزب قرار نظام عبود بمنح بعض المستوى الديمقراطي، تراجعاً لمصلحة القوى الشعبية لا يجب التفريط فيه. لقد حدث هذا التقارب بن نظام نوفمبر والشيوعي في الوقت الذي قاطعت فيه كافة الأحزاب عدا الختمية وحزب الشعب الديمقراطي، مجالس عبود بكل مستوياتها.

وبالرغم من المسببات والمسوغات التي قادها الحزب لتبرير مشاركته في ديمقراطية عبود، إلا أنه لا يمكن استبعاد سبب سياسي آخر لتلك المشاركة، وهو تقارب نظام ١٧ نوفمبر مع الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، ذلك التقارب الذي تتوج بزيارة عبود لموسكو، وزيارة سكرتير الحزب الشيوعي ليونيد برجنيف للسودان، في واحدة من زيارات الشيوعيين النادرة لإفريقيا في ذلك الوقت.

ونتيجة لقرار الحزب بخوض الانتخابات، ترشح عدد من كوادر الحزب في عدد من المجالس المحلية، إلا أنهم لم يفلحوا في أي منها، ولم يدخل المجلس إلا التجاني الطيب . أما فيما يتعلق ببقية الأحزاب، فبالرغم من مقاطعتها الرسمية للانتخابات، إلا أن عدداً من أقطاب حزب الأمة وبعض الاتحاديين وجدوا أنفسهم أعضاء في المجلس المركزي بالتعيين، فلم يمانعوا. أما حزب الشعب الديمقراطي وجماعة الختمية فقد وقفوا موقفاً إيجابياً من تجربة نوفمبر البرلمانية. فكانت المجالس النيابية للنظام- بمختلف مستوياتها- مسرحاً خالياً لهم، ملئوا كافة مستوياته، فكانوا بذلك لحمة الديمقراطية النوفمبرية وسداها.




# 6 العسكريون في مواجهة نظام نوفمبر

## مقدمة:

أبحرت سفينة نوفمبر، كما رأينا، في بحر السكون السياسي لبعض الوقت. فأتاح لها ذلك السكون الفرصة لتحقيق بعض الإنجازات، على نحو ما سردنا في فصل سابق. ولكن لم يمض على ذلك وقت طويل، حتى بدأت القوى السياسية والعسكرية المناهضة في مواجهة النظام، كلٍ بأسلوبه ووسائله. جاءت أولى المواجهات للنظام من قبل القوى العسكرية التي استندت مناهضتها له على قاعدة من الخلاف ذو البعد التنظيمي العسكري، أكثر من استنادها على الاختلاف السياسي، إلا في حالة واحدة كما سنشرح لاحقاً. أما المعارضة السياسية فقد تنوعت مداخلها لمواجهة النظام واختلفت باختلاف مشارب القوى السياسية وطبيعتها. فبالرغم من أنها ركنت في المنتهى إلى التجمع في جبهة واحدة لمواجهة النظام العسكري، إلا أنها لم تستطع أن تبقى موحدة الوجهة والأسلوب، فتصدعت الجبهة بعد وقت قصير من قيامها ومن وفاة السيد الصديق المهدي، ولكنها تمكنت بزخم التكوين الأول أن تلملم أطرافها قرب النهاية لتسهم ما تمكنت في وضع النهاية لنظام نوفمبر.

نفرد هذا الفصل لسرد وتحليل المقاومة في شقيها العسكري والسياسي لنظام نوفمبر، مركزين على أساليب المجابهة التي قادت في المنتهى، إلى انهيار نظام نوفمبر.

## بداية صراع الجنرالات:انقلابان في مارس ٥٩:

لم يكد نصف العام يمر على نوفمبر الانقلاب، إلا وقد تلبد أفقها بعواصف وغيوم. وكما هو الحال، وكما هي طبيعة الانقلابات العسكرية السياسية في كل زمان ومكان، فقد كانت الغيوم والعواصف عسكرية الوجهة وعسكرية الأسباب، فكما يحدثنا تاريخ الانقلابات العسكرية في المنطقة، فإن الطاحونة تدور أول ما تدور لتأكل دقيقها.

فبالرغم من مظهر القبضة الحديدية التي كان يبدو بها عبود وهو يقبض على شأن السودان، فإن الرجل كان يواجه في الجيش بعض الصراعات عسكرية الطابع بعضها من انعكاسات سودنة القيادات بعد رحيل الإدارة البريطانية، وبعضها من ناتج المكونات الشخصية للفريق عبود، إضافة إلى مسائل مزاجية تتصل بعلاقاته الإنسانية مع بعض "الأميرالايات".

وكانت بعض هذه الأبعاد وراء قرار استبعاد محي الدين أحمد عبد الله من المجلس الأعلى في تكوينه الأول في بداية تحرك نوفمبر، رغم أن الرجل، حسب رتبته وأقدميته[1]، كان ينبغي أن يكون عضواً في المجلس الأعلى طالما كان الشرط الأساسي للعضوية هو الأقدمية العسكرية.

والواقع إن القادة العسكريين لم يكونوا جميعهم على حالة من التوافق والانسجام. وهو أمر– في تقديرنا– يتفق مع الطبيعة البشرية، حيث للنفس ميلها ونفورها. وقد كان أولئك القادة بشراً تراوحت المشاعر فيما بينهم باختلاف الشخصيات. فبالاضافة إلى أن عبود كان يحمل رأياً سالباً عن محي الدين، كما ذكر ذلك محي الدين نفسه[2]، فإن الأمور بين القائد ونائب القائد، أحمد عبد الوهاب،لم تكن عسلاً على لبن أيضاً، فقد أشار شنان –في مذكراته– إلى أن عبود أبدى سروراً – حينما أعلمه محي الدي وشنان في صباح انقلابهما الذي نحن بصدده– أنهما قاما باعتقال أحمد عبد الوهاب[3].

## انقلاب ٢ مارس.. الأهداف..

رغم ملابسات المزاج والعلاقات الشخصية، فإنه يمكن القول بأن مسألة

---

[1] يشير محي الدين لهذه الخلافات ويذكرها في مذكراته، راجع الفضل، مصدر سابق.

[2] الفضل، مصدر سابق.

[3] نفس المصدر

المواقع القيادية والمناصب وحدها لم تكن وراء حركة محي الدين وشنان المعروفة بحركة ٢ مارس. بل كانت هناك دوافع وأسباب سياسية ساقها مدبرا الانقلاب، وأشارا إليها في عدة مناسبات. إذ كانت هناك صراعات داخلية ذات بعد سياسي بين أعضاء مجلس عبود الأول، وهي صراعات قال عنها المشاركون فيها أنها قصدت إبعاد النفوذ الغربي عن الحكومة والبلاد، واستبعاد نفوذ حزب الأمة الذي كان يمثله نائب قائد الجيش اللواء أحمد عبد الوهاب[4]. وإذا أخذنا هذه الدوافع السياسية التي جاءت في حيثيات التحقيق مع قادة انقلاب نوفمبر حول الانقلاب على الانقلاب، فإنه يمكن القول بأن انقلاب عبود كان بذلك قد تجاوز واقع أنه أمر عسكري بتسلم السلطة، وبذلك فقد دخلت السياسة التكتلات العسكرية من بوابتها الرئيسية.

كان هناك حديث كثير – أيامها- عن أهداف انقلاب مارس وحيثياته، فقد قيل أن الهدف الأساسي من الانقلاب هو السير على نهج مصر وطريقها، والعمل على التقارب معها، والابتعاد عن الطريق الذي انتهجه نظام نوفمبر بقبول المعونة الأمريكية والتي كانت وقتها من دلائل ارتباط "الرجعية العربية" بالاستعمار. وبذلك يمكن تفسير مطلب الانقلابيين الأساسي في إزاحة نائب القائد العام باعتباره مطلباً سياسياً وليس عسكرياً بحتاً. فقد كان عبد الوهاب من أنصار حزب الأمة، والمقربين من عبدالله خليل، المحرض على الانقلاب الأساسي. بل وهناك من المعلومات ما يدل على أن عبد الله خليل خاطب في الأساس أحمد عبد الوهاب بفكرة الانقلاب، ولكن عبد الوهاب آثر أن لا يتجاوز عبود كرتبة أعلى وقائد عام، ومن ثم فقد أوعز لخليل التحدث إلى عبود[5]. ويذكر محي الدين وشنان أنهما أسميا تحركهما ذلك "الثورة التصحيحية"، معبرين بذلك عن رغبة في تعديل المسار من اتجاه سياسي إلى آخر. وهو ما يؤكد أن النية لم تتجه اصلاً إلى إنهاء النظام العسكري، بل لتصحيح اتجاهه. ومهما كان من

---

[4] أحمد عبد الله، محي الدين، مصدر سابق

[5] يذكر هذه الواقعة أكثر من مصدر، محي الدين في مذكراته، الفضل في رسالته.

أمر الأسباب والأهداف، فقد كانت هناك اتصالات مستمرة بين محي الدين والأميرآلاي (وقتي) عبد الرحيم شنان حول الموقف السياسي، واتجاهات المجلس الأعلى، وقد وجد الإثنان نفسيهما متوافقين في الرؤى و الرأي حول وجوب التغيير. ويلخص الأميرآلاي شنان ذلك التوافق في شكل الأهداف التي جعلتهما يتحركان سوياً في الثاني من مارس، وتلك الأهداف هي:

- تصفية الحكم القائم
- تكوين مجلس ثورة يضم العميدين محي الدين وعبد الرحيم شنان ، والبكباشيين محمود حسيب وأبوبكر فريد.
- اختيار مجلس وزراء من قبل لجنة قومية، واقترحت أسماء بشير محمد سعيد ومحمد أحمد عبد القادر وعلي حسن عبد الله كأعضاء.
- وضع دستور دائم وعودة الجيش إلى ثكناته.

## تحرك ونجاح، ثم تراجع :

تمكن قائدا الحركة التصحيحية، وقائدا حاميتي القضارف وشندي، من الوصول إلى الخرطوم ومحاصرتها في ليلة الثاني من مارس. وقام العميدان بعد دخولها العاصمة بتوزيع قواتهما على مداخلها، مسيطرين بذلك عليها تماماً. وبعد تأمين الاستيلاء، قاما باعتقال أحمد عبد الوهاب، وعوض عبد الرحمن صغير، وحسين علي كرار، ثم توجها إلى منزل الفريق عبود، حيث وضعا أمامه مطالبهما بحل المجلس وإعادة تكوينه.

رفض عبود مطلبهما، و-حسب قوله فإنه - "شخط في محي الدين"[٦] وطلب

٦ راجع أقوال الفريق عبود أمام لجنة التحقيق.

منه أن ينتظر حتى الصبح ليجتمع القادة.وينظروا في المطالب التي جاءا بها. وحين التقى القادة صبحاً، لم تجر الرياح بما اشتهى العميدان المتمردان، إذ أقنعهما أعضاء المجلس- على طريقة الأجاويد السودانية- بأن يطلقا سراح الضباط الثلاثة، وأن يعيدا قواتهما إلى قيادتيهما. في مقابل ذلك وعد المجلس العميدين أنه سيبحث في تنفيذ مطالبهما على أن يتجاوز المجلس عن تمردهما وتحريكهما للقوات ويعتبر الأمر وكأنه لم يكن. وكان المجلس في الواقع يدبر لاعتقال محي الدين وشنان حال عودة قواتهما المحاصرة العاصمة. إلا أن العميدان فطنا للأمر فأسرعا بالانضمام إلى قواتهما وعادا إلى قيادتيهما في كل من شندي والقضارف، ليتدبرا أمرهما من جديد، بعد أيام قلائل.

## ٤ مارس.. انقلاب لإنقاذ الانقلاب الفاشل :

لما أدرك محي الدين وشنان أن حركة ٢ مارس صارت كالمنبت، لا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت، وأنهما باتا مهددين بالاعتقال، قررا العودة مرة أخرى إلى الخرطوم بقواتهما لاستكمال انقلاب إثنين مارس في الرابع منه. وبذلك نفذ محي الدين وشنان انقلابين في غضون أيام، فبعد انقلاب الثاني من مارس الذي تم تذويبه في خضم اجتماع القادة، كان تحرك الرابع من مارس الذي استكمل ما عجز عنه تحرك الثاني من مارس.

أما أسباب العودة إلى الخرطوم ومحاصرتها مرة أخرى فإنها تعود إلى حقيقة أن شنان ومحي الدين علما أنه وبالرغم من إقرار المجلس الاعلى بمبدأ "عفا الله عما سلف" لتجاوز المحنة والفتنة، فقد تواترت الأنباء بأن اللواء أحمد عبد الوهاب، مسنوداً بعوض صغير وحسين كرار، طالب باعتقال ومحاكمة شنان ومحي الدين كمتمردين. وبذلك فقد صار مصيرهما قيد ضغوط أحمد عبد الوهاب وعوض صغير وحسين كرار، وثلاثتهم كانوا ذوي نفوذ واسع في رئاسة الأركان. ومن ثم فقد أعاد العميدان التفكير والتدبير وعقدا العزم على المعاودة مرة أخرى، فأصبح عليهما صبح الرابع من

مارس وكلاهما على طريق الخرطوم مصممين هذه المرة على إزاحة عبد الوهاب بالقوة. وحسب ما اشار إليه الفضل[7]، فإن العميد شنان قاد منفرداً حركة السيطرة على القيادة العامة، وتمكن – بعدد قليل من الجنود– من محاصرة المجلس الأعلى أثناء اجتماعهم الصباحي وفرض عليهم تقديم استقالاتهم جميعاً عدا الفريق عبود. ثم طالب العميدان بعد ذلك بأن يكون اختيار عضوية المجلس الأعلى بالانتخاب من قبل القادة، وليس بالأقدمية المطلقة.

## اجتماع لانتخاب أعضاء المجلس الجدد:

واستجابة لمطالب العميدين المتمردين، اجتمع القادة في العاصمة بعد يومين من تحرك محي الدين وشنان الثاني، وقاموا بالتصويت الديمقراطي على عضوية المجلس الجديد، وذلك بعد أن تم ترشيح أسماء من قبل كافة الضباط. وبموجب ذلك الاقتراع الديمقراطي العسكري التاريخي، خرج الثلاثة المختلف عليهم: أحمد عبد الوهاب، وحسين على كرار، وعوض عبد الرحمن صغير، ودخل المجلس العميدان المتمردان وثالثهما المقبول الأمين الحاج.

وهكذا تم تكوين مجلس عسكري أعلى جديد تبوأ فيه محي الدين وشنان مقعدين هامين، كما تقلد فيه القائمقام المقبول الأمين الحاج مقعداً آخر، وأصبح هؤلاء الثلاثة مركز القوى الحقيقي في حكومة نوفمبر منذ ذلك التاريخ. وبالرغم عن كل ما يقال عن دوافع محي الدين وشنان الذاتية في انقلاب مارس، فإنه من الملفت حقاً أنهما تحركا وفق خطة سياسية، واضحة المعالم، فهمالم يطالبا بدخولهما المجلس واكتفيا بذلك، بل طلبا حل المجلس، ثم طالبا بأن يرشح الضباط كافة عدداً من القادة ليكونوا أعضاء المجلس الجديد. وقد اشتملت مطالب محي الدين وشنان أيضاً إطلاق سراح الضباط المحاكمين في انقلاب ١٩٥٧، وهو الانقلاب الذي قاده كبيدة وجرت محاكمة

[7] الفضل، مصدر سابق

مخططيه وسجن عدد من الضباط وضباط الصف فيه. ولعل في هذا دلالة على أن شبح الضباط الأحرار لم يكن بعيداً عن انقلاب الأميرلايين. فقد طالب محي الدين وشنان بإبعاد أحمد عبد الوهاب لأسباب سياسية واضحة، إذلم يكن هناك من لا يعرف صلة عبد الوهاب بحزب الأمة، وقد جرى حساب نفوذه في المجلس باعتباره نفوذاً لحزب الأمة، ذلك الحزب الذي نال انتقاد العسكريين أكثر من مرة. أما العضوان الآخران الذان أزيحا من المجلس نتيجة لحركة ٤ مارس، فهما أيضاً من المقربين من الأنصار وحزب الأمة. ومن الواضح في كل هذا، أن تحركات محي الدين وشنان لم تستهدف عبود، بل سعت كما يقول شنان في مذكراته إلى الوقوف الصلب مع عبود وحمايته - بما عرف عنه من طيبة ولين جانب- من تأثير أحمد عبد الوهاب.

## ديمقراطية عسكرية:

لا يمكن أن نمر عفواً على تلك الواقعة التاريخية التي قل ما يشار إليها ، وهي واقعة اختيار أعضاء المجلس الأعلى ديمقراطياً من قبل الضباط. الواقعة تستحق الوقفة والتأمل لعدة أسباب. فهي أولاً، أول سابقة يقوم فيها جيش بالاختيار الديمقراطي للقيادة السياسية للبلاد، في الوقت الذي يحكم الجيش البلاد حكما غير ديمقراطي.

ثم أنها، ثانياً، أول سابقة يقوم فيها عسكريون بالانقلاب على عسكريين ويقبلون أن تفرض قيادة الانقلاب بالاختيار الديمقراطي.

وهي، ثالثاً، سابقة تدلل في رأينا على وجود تنظيم وتخطيط وراء هذا العمل، ونعتقد أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن بعيداً عن ذلك، فعدد من الضباط الصغار المنفذين للتحرك ٢ و٤ مارس كانوا من أعضاء الضباط الأحرار. وسنرى بعد قليل تاثير هؤلاء الضباط في تحرك ثالث قريب.

ومهما كان من سوابق الحدث، فقد جرى الترشيح للمجلس الأعلى من قبل

كافة الضباط، وقام القادة بالاقتراع على اختيار عشرة كأعضاء في المجلس. وقد كانت نتيجة التصويت الديمقراطي العسكري أن نال عبود و محي الدين عبد الله أربعة عشر صوتاً، بينما نال حسن بشير و المقبول الأمين إثنى عشر صوتاً. أما أحمد عبد الله حامد والبحاري فقد نال كل منهما أحد عشر صوتاً. بينما نال كل من طلعت فريد ورضا فريد وشنان ثمانية أصوات. وكان أقل الضباط أصواتاً هو اللواء المختلف عليه، وهو اللواء أحمد عبد الوهاب الذي لم ينل إلا ستة أصوات فقط. ولعل في هذه النتيجة بعض الإشارات الواضحة إلى أن عبد الوهاب لم يكن يتمتع بالرضا التام من زملائه في المجلس الأعلى.

وهكذا خرج -بالديمقراطية العسكرية- الثلاثة الذين أراد العميدان المتمردان إخراجهما بالقوة. فقد خرج حسين على كرار وعوض عبد الرحمن صغير نتيجة التصويت، أما أحمد عبد الوهاب، والذي حصل على أقل الأصوات فقد قيل أنه رفض أخذ عضوية المجلس لقلة الأصوات التي نالها، وربما لاستهجانه -كعسكري متميز- إقحام أساليب لا تمت إلى العسكرية بصلة. و هناك قول[8] بأن قادة الانقلاب رفضوا انضمامه إلى المجلس رغم فوزه بأصوات تؤهله لدخوله. ومهما كانت الوسيلة، فقد خرج عبد الوهاب من المجلس وأحيل إلى التقاعد.

ولعله من الملفت من قراءة خارطة التصويت على المجلس الأعلى، أن محي الدين أحمد عبد الله تساوى مع الفريق عبود في الأصوات. وهو ما يشير إلى أن أغراض تحرك محي الدين وشنان، ربما صادفت هوى في نفوس بعض القادة، بحيث رأوه بديلاً لعبود في القيادة. ونفترض، وليس لدينا دليل سوى المنطق، أن رئاسة المجلس كانت ستخضع للتصويت مرة أخرى، وهو الأمر الذي كان سيشكل حرجاً للفريق إبراهيم عبود، لمكانته وسنه، وهو ما يجعلنا نفهم الحل (السوداني) الذي بموجبه

[8] الفضل، مصدر سابق.

تنازل (العميد ) محي الدين (للفريق) عبود من رئاسة المجلس حافظاً له من حرج خوض انتخابات ثانية، ليستمر عبود رئيساً في انقلاب جديد، وتمضي سفينة نوفمبر مبحرة تجاه مزيدٍ من الأنواء.

## وانقلاب في ٢٢مايو ١٩٥٩:

يذكر المقربون من الفريق عبود في عام ٥٩، أنه صرخ حينما علم بضلوع محي الدين وشنان في ثالث محاولة للانقلاب على حكمه: "هي إيه الحكاية، هو إحنا مش حنخلص من حدوتة عمرو والنمر دي؟" وكان عبود يتمثل بالقصة الشعبية حول ذلك الصبي الذي يضحك على أهل قريته المتحمسين كل ما صاح كذباً أن نمراً يهاجم القرية، حتى هاجم النمر القرية حقاً دون أن يحرك أهل القرية ساكناً. فقد رأى عبود في محي الدين وشنان عمروّ أخر يهدد- دون أن ينفذ- بالانقضاض على نظامه كل مرة.

ولا يمكن الجزم بأن تحركات العميدين الممتمردين، محي الدين وشنان، ومحاولة انقلابهما المتكرر على نظام إبراهيم عبود، هو صراع جنرالات بحت، فقد كانت هناك كثير من المؤشرات على أن تحرك ٢٢ مايو ١٩٥٩ كان من تدبير وتنفيذ تنظيم الضباط الأحرار، بل وهناك دلائل[٩] على أن الضباط الأحرار ربما استعملوا محي الدين وشنان كواجهة وساتر فحسب، إذ كانت أعلى رتب أعضاء التنظيم لا تتجاوز البكباشي في ذلك الوقت، وهي رتبة لا تعتبر بمقاييس الجيش السوداني، قيادية بما يتيح تحريك قيادة كاملة كالقيادة الشرقية في القضارف والقيادة الشمالية في شندي. ومن ثم فقد عمد التنظيم إلى تحريك سواكن الغيرة المهنية في نفس العميدين، وإقناعهما بوجوب تصحيح الأوضاع بما يعيد للأقدمية العسكرية عدالتها.

---

[٩] وردت تفاصيل دقيقة لحركة مايو ٥٩ في الفضل، مصدر سابق، تشير بوضوح إلى ضلوع الضباطالأحرار في ذلك التحرك.

ويمكننا هنا أن نعيد القول بأن تنظيم الضباط الأحرار كان هو المساند لتحرك محي الدين وشنان في ٢ و ٤ مارس الذي سردناه في الحلقة الماضية. ويمكن معرفة حجم ضلوع التنظيم في ذلك التحرك بالنظر إلى قائمة الضباط الذين تحركوا من القيادتين الشمالية والشرقية، وبالتعرف على أسماء أعضاء التنظيم في الخرطوم الذين لعبوا أدواراً مهمة في تعطيل تحريك الدبابات ضد القوة القادمة لاحتلال الخرطوم.

نحدد من بين الأسماء التي شاركت في ذلك الوقت المبكر الصاغ محمد أحمد أبو الدهب، والصاغ بشير محمد على، والصاغ عبد البديع كرار، والنقيب أبوطيارة، والنقيب عباس الإمام. وكما هو معروف، فإن عبد البديع كرار لعب -كما سنرى- دوراً مهما في انقلاب مايو الذي نحن بصدده وأعدم بعد انقلاب نوفمبر ٥٩. بينما طرد بشير محمد علي وعاد بعد مايو ٦٩ قائداً عاما ووزيراً للدفاع. أما أبو الدهب فقد دخل التاريخ العسكري الوطني باعتباره، وصديقه اللدود جعفر نميري (ضباط انقلابيين).

**انقلاب ٢٢ مايو ٥٩:**

لم يسعد ذلك التحول الذي حدث في مراكز القوى بدخول محي الدين وشنان نتيجة انقلابي ٢ و ٤ مارس ٥٩، بقية أعضاء المجلس، الذين رأوا ضابطاً متواضع الرتبة مثل القائمقام المقبول الأمين الحاج يحتل موقعاً سيادياً وسطهم. كمالم تعجبهم تلك الضغوط التي أخذ يمارسها شنان ومحي الدين داخل المجلس، ولكنهم أحنوا رؤوسهم للعاصفة التي أثارتها مصفحات وناقلات الجنود القادمة براً من القضارف وشندي.

ومن ثم فإن روح التوافق لم تسد إلا لزمان قصير داخل مجلس عبود، إذ أن شنان ومحي الدين لم يكونا سعيدين بما حققه تحركهما المشترك في مارس، كما أنهما- حسبما قالا فيما بعد- شعرا بأن سياسات مهادنة الغرب، وخاصة الولايات المتحدة

الأمريكية كانت مستمرة[10]. كما أن نائب القائد العام الجديد، حسن بشير نصر،لم يكن مختلفاً كثيراً في تصرفاته ومحاولاته للانفراد بالسلطة عن سابقه اللواء أحمد عبد الوهاب.

وكان تنظيم الضباط الأحرار قد أقر هو الآخر خطة استلام السلطة بعد أن يئس من الإصلاح من داخل المجلس. ومن ثم فقد تم وضع الخطة بحيث تشارك فيها نفس القيادتان الشرقية والشمالية، معتمدين في ذلك على نفوذ عضوي المجلس الأعلى محي الدين وشنان على تلك الوحدتين، ووجود عدد كبير من شباب الضباط الموالين للتنظيم في القضارف وشندي.

وبذلك التقت رغبة العميدين بنوايا تنظيم الضباط الأحرار، ليعود أبطال تحرك مارس ٥٩ ليقودوا تحركاً جديداً في مايو من نفس العام. ولكن لم تسلم الجرة هذه المرة، فقد كان بعض أعضاء المجلس العسكري لعبود يتحسبون ويتوقعون تحركاً مثل هذا من شنان ورفيقه. ومن ثم فقد جرى تسليط أجهزة الأمن عليهم لترصد وتتابع تحركاتهما وترصد تبادل الرسائل المشفرة بين الخرطوم وكل من القضارف وشندي.

وفي يوم الحادي والعشرين من مايو، اليوم المضروب لتنفيذ الانقلاب، تحركت قوات حامية القضارف بقيادة الصاغ أحمد محمد أبوالدهب واليوزباشي عبد الله الطاهر بكر لتنفذ دورها المتفق عليه حسب خطة مسبقة. وقد تمكنت تلك القوة من الوصول إلى مشارف الخرطوم، بيد أن انكشاف أمر المؤامرة المرصودة من قبل أجهزة الأمن أفشلتها، ووجد محي الدين قواته في وضع حرج، حاول بعدها أن يعيد تلك القوات إلى رئاستها بالقضارف.

أما قوات شندي فإنها لم تتحرك بسبب فشل المقدم عبد الحفيظ شنان- الذي

[10] أحمد عبد الله، محي الدين، مصدر سابق.

أوكل إليه الضباط الأحرار قيادة قوة شندي نحو الخرطوم، فشل في إقناع ضباط شندي بتحريك قواتهم صوب الخرطوم، ومن ثم فقد علمت قائد قيادة شندي- الأميرألاي أبودقن- بما حدث وتم اعتقال الضباط.

## فشل ومحاكمة وسجون:

وبفشل محاولة مايو ٥٩، وجد أعضاء مجلس عبود العسكري الفرصة سانحة للتخلص من محي الدين وشنان وأفكارهما الراديكالية- بالمقارنة-. وبالرغم من أن عدة محاولات قد جرت لإقناع إبراهيم عبود بتطبيق مبدأ " عفا الله عما سلف" -للمرة الثالثة- والعفو عن الضالعين في محاولة الانقلاب، فقد برز تيار قوي داخل المجلس الأعلى اعترض على لين عبود تجاه الانقلابيين وطالب بمعاقبتهم أقصي عقوبة، وقام المجلس بالتصويت على الموافقة على محاكمة الضالعين، فتشكلت عدة محاكم عسكرية لمحاكمة الضباط الضالعين في (مؤامرة مايو ٥٩)، بما فيهم أعضاء المجلس الثلاثة أحمد عبد الله حامد، ومحي الدين وشنان.

وكانت تلك المحاكمة أول محاكمة عسكرية في التاريخ الوطني، تذاع على مسامع المواطنين، إذ قامت الإذاعة بنقل وقائع محاكمة أعضاء المجلس اللذين لم يتوانوا في استغلال الإعلام المتاح ليعبروا عن أسباب تذمرهما من سياسات المجلس العسكري غير الوطنية . وقد شدت تلك المحاكمات الجمهور واستحوذت على إهتمامه لما كشفته من صراع داخلي في المجلس الأعلى لنوفمبر، في الوقت الذي أراد المجلس العسكري من إذاعته لتلك المحاكمات أن تكون وسيلة من وسائل إكساب الحكم بعض الشرعية في عيون المواطنين.

وفي سبتمبر من عام ٥٩ ، صدرت أحكام تلك المحاكم متضمنة الإعدام لقادة الحركة، بما فيهم عضوي المجلس، إلا أن الفريق عبود قام بتخفيض الحكم إلى السجن المؤبد بعد ذلك. وبذلك حكم بالمؤبد على كل من محي الدين أحمد عبد الله،

عبد الرحيم شنان، عبد الحفيظ شنان، حسن إدريس، محمد علي السيد وأحمد أبوالدهب بدلا من الإعدام. وقد بلغ مجموع الضباط المحاكمين في انقلاب مايو ٥٩ إثنين وثلاثين ضابطاً كانت من بينهم أسماء لامعة مثل الصادق محمد حسين وعبد البديع كرار ، الطاهر إبراهيم، محمود كيلة علي صالح سوار الدهب، عبد السلام أحمد صالح، عبد الله الطاهر بكر وكمال بحيري. أما اللواء احمد عبدالله حامد ، عضو المجلس الأعلى الثالث، فقد تمت محاكمته بالطرد من القوات المسلحة لما أفادت به التحقيقات عن علمه بالمحاولة وتقاعسه عن التبليغ عنها. وقد ثبت من خلال التحقيق أن محي الدين وشنان اتفقا على توليه رئاسة مجلس الثورة حسماً للخلاف حولها فيما بينهما.

وهكذا دخل أعضاء المجلس الإثنان السجن وتقلبت بهما الأنواء بين سجون شندي وسواكن لبعض الزمان. بينما دخل نظام نوفمبر مرحلة جديدة من عمره، من بعد محاكمة الرفاق والزج بهم في السجون، ظن فيها أنه مقبل على سنين من الهدوء والاستقرار ولكنه كان ظناً بلا يقين، فقد كمن الزمان لهم بجديد كان على بعد بضع شهور.

## انقلاب علي حامد والضباط الأحرار نوفمبر ٥٩:

غني عن القول إن نظام عبود انزعج أيما انزعاج لتلك النزعة الانقلابية التي أخذت تسري بين الضباط في الجيش. فلم تمض أشهر على استلام عبود للسلطة إلا وبدأ الضباط – على مستويات مختلفة- اختبار حظهم في الأمر، كما سردنا من قبل.

وما بين تحركات شنان ومحي الدين الأولى والثانية والثالثة، كانت هناك علامات تدل على أن الضباط الصغار ليسوا بعيدين عن تلك التحركات. فلم يكن محي الدين وشنان يعملان من فراغ، بل يمكن القول أن عددا من الضباط صغار الرتبة

كانوا أصحاب أدوار إيجابية في تحرك عضوي المجلس الأول والثاني[11]، وقد دفع أولئك الضباط الثمن سجناً أو طردا من القوات المسلحة. ويمكن أن ندرك حجم مشاركة هؤلاء الضباط الصغار حين نعلم أن عدد الضباط المحاكمين في تحرك شنان ومحي الدين الفاشل بلغ تسعاً وعشرين ضابطاً معظمهم من الرتب الوسطى والصغرى، وهو عدد يمثل نسبة عالية جداً من مجمل ضباط الجيش في ذلك الوقت المبكر من تطور الجيش الوطني.

بيد أن الدليل الأقوى على أن تطلع العسكريين للحكم لم يتوقف على كبار القادة جاء في سياق أخطر المحاولات وأكثرها جرأة على عبود، وهي محاولة التاسع من نوفمبر عام ٥٩، وهي المحاولة المعروفة في التاريخ السياسي العسكري السوداني بحركة علي حامد ورفاقه. وتكتسب حركة علي حامد في نوفمبر ٥٩، أهميتها التاريخية للأسباب الآتية:

**أولاً :**

إنها التحرك الأول الذي يقوده ويوجهه الضباط الصغار وحدهم. فقد جاءت الحركة وعلى رأسها بكباشي (مقدم) هو البكباشي علي حامد، بينما ضمت في صفوفها عدداً كبيراً من الضباط من رتبة الصاغ (رائد) واليوزباشي ( النقيب). وبذلك فإن تلك الحركة هي حركة الضباط الشباب الذين لم تجاوز أعمارهم الثلاثينات بأي حال من الأحوال. وبذلك فإن تحرك نوفمبر ٥٩ يشكل علامة تاريخية مهمة تشير إلى أن تنظيم الضباط الأحرار كان قد وصل في ذلك الوقت، إلى قناعة وثقة بأنه يمتلك من الإمكانات البشرية والتنظيمية ما يسمح له بقيادة حركة عسكرية ضد السلطة دون الحاجة إلى التستر خلف القيادت العليا كما فعل في مايو ٥٩.

---

[11] راجع في هذا الصدد سرد عبد الرزاق الفضل لدور الضباط الأصاغر في تحرك شنان ومحي الدين الأول والثاني، الفضل، مصدر سابق.

ثانياً:

إن حركة على حامد لم تكن حركة مطلبية عسكرية بحتة، تتجه إلى تغيير الوجوه في المجلس، أو توسيع دائرة المشاركة فيه كما حدث في حركتي ٢ و ٤ مارس. فقد استهدفت الحركة الإطاحة الشاملة بعبود ونظامه ونظامه، ومن ثم رمت إلى إحداث تغيير جذري في الحكم وأنماطه.

ثالثاً:

إن الحركة قدمت الدليل على بعدها السياسي باشتراك عناصر سياسية فيها لأول مرة. فقد شارك الرشيد الطاهر بكر، قطب الإخوان المسلمين المعروف ، في تلكّ الحركة مشاركة فاعلة، كما كان هناك عدد من العسكريين من ذوي الميول اليسارية، كمحمد محجوب عثمان، والضابط نديم. يضاف إلى ذلك أن عدداً من السياسيين-كالدرديري محمد عثمان، وأحمد سليمان -كانوا على قرب من المخططين والمنفذين.

رابعاً:

إن هذه الحركة كانت هي الإعلان الأول والأكبر على قيام تنظيم عسكري للضباط انتظمت فيه معظم الرتب الصغيرة. ومنذ هذا التاريخ أصبح لتنظيم الضباط دوراً مهماً وإيجابياً في معظم المنعطفات السياسية الوطنية.

## القيادة والتنظيم، والتحرك:

قاد تحرك نوفمبر ٥٩، ضباط مدرسة الإشارة بأمدرمان وعلى رأسهم قائدهم البكباشي على حامد. وكان خطط التحرك تقوم على تحريك قوات من مدرسة المشاة على أن تنضم إليها قوات قادمة من القيادة الشرقية. وبما أن القيادة العسكرية كانت على علم بالمخطط والتحرك، فقد جرى رصد الاجتماعات ومكانها، كما جرى مراقبة

كافة الضباط الضالعين في التحرك[12].

وفي يوم التحرك كانت رئاسة الجيش قد استعدت له، ومن ثم فقد تم اعتقال كافة الضباط المشاركين والمنفذين. وقد ضمت قائمة المعتقلين عدداً كبيراً من الضباط الذين شكلوا في التاريخ العسكري رموزا للضلوع العسكري في السياسة، فقد ضمت القائمة البكباشي على حامد، الصاغ عبد البديع كرار، يوزباشي صادق محمد حسن، البكباشي يعقوب كبيدة، الصاغ عبد الرحمن كبيدة، يوزباشي عبد الحميد عبد الماجد، يوزباشي محمد محجوب عثمان (شقيق عبد الخالق محجوب)، ويوزباشي عبد المنعم محمد عثمان، يوزباشى عبد الله الطاهر بكر، يوزباشى بشير محمد علي، وملازم أول محمد جبارة. كما ضمت القائمة شخصية سياسية، كانت قد بدأت في البروز على الساحة السياسية الحزبية هو الرشيد الطاهر بكر، والذي كان وقتها من قيادات حركة الإخوان المسلمين.

بعد التحقيقات اللازمة، جرت محاكمات عسكرية للضباط الضالعين. وقد اكتسبت تلك المحاكمات شهرتها من حرص نظام نوفمبر على إذاعة وقائعها على المواطنين، كما استمدت شهرتها من قيام عدد من المحامين المرموقين بالدفاع عن الضباط والمدنيين المشاركين،فقد كان من بين محامي الضباط محمد أحمد محجوب، وأحمد سليمان، وأحمد زين العابدين، ومنصور خالد وأنور أدهم وكمال رمضان. و استحوذت المحاكمات على اهتمام المواطنين بما جرى فيها من مساجلات ومرافعات، خاصة مرافعات بعض الضباط وخطبهم التي دافعوا بها عن أنفسهم وعن أغراض حركتهم التي قالوا عنه أنها تمت بقناعة ورغبة في التغيير وتحقيق التطلعات الوطنية[13]. ويمكن اعتبار حركة على حامد حركة عسكرية سياسية متعددة المشارب، فقد شارك فيها شيوعيون، وإخوان مسلمون، كما كان من بين مخططيها من هو

12 الفضل، مصدر سابق.

13 نفس المصدر.

محسوب على الختمية، وآخرون محسوبين على حزب الأمة، وبذلك فإنه يمكن اعتبارها حركة عسكرية قومية التوجه.

مهما كان من أمر توجهها، فقد حوكم الضباط المنفذون لحركة نوفمبر ٥٩ أمام محكمة عسكرية انعقدت بالخرطوم في نوفمبر وديسمبر من عام ٥٩، ترأسها الأميرآلاي محمد أحمد التجاني، وجلس في عضويتها كل من القائمقامان إبراهيم النور سوار الذهب، ويوسف الجاك. وبعد استماع طويل لدفاع الضباط عن أنفسهم، أصدرت المحكمة أحكاماً بالإعدام على خمسٍ منهم، وبالسجن لفترات متفاوتة على البقية منهم. وصادق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بصفته الهيئة الدستورية الأعلى، على الأحكام بما فيها الإعدام، ولكنه وجه بأن يتم الإعدام شنقاً بدلا من الرمي بالرصاص. وبذلك سجل المجلس الأعلى سابقتين بضربة واحدة:

- فهو أولاً أعدم خمسة عسكريين سودانيين -لأول مرة- على يد عسكريين سودانيين.
- وهو ثانياً حرم -لأول مرة- الضباط العسكريين شرف الموت بالرصاص، وهو شرف لم يحرمه للضباط السودانيين حتى المستعمر الذي أعدم ثوار ١٩٢٤ رمياً بالرصاص.

وقد عم السودان يومها حزن طويل حينما صادق الفريق عبود على إعدام الضباط الخمسة، وهم البكباشي علي حامد، اليوزباشي عبد الحميد عبد الماجد، البكباشي يعقوب كبيدة، الصاغ عبد البديع علي كرار، واليوزباشي الصادق محمد الحسن. وكان الحزن أكثر عمقاً حينما تم بالفعل تنفيذ حكم الإعدام في الضباط شنقاً وليس رمياً بالرصاص كما جرى عليه العرف العسكري وكما تقتضيه النظم العسكرية. وقد قيل يومها إن المجلس الأعلى كان يخشى من رفض الضباط تنفيذ حكم الرمي بالرصاص في زملائهم.

وقد أصدرت نفس المحاكم حكماً بالسجن المؤبد والطرد من الجيش على كل من محمد محجوب عثمان، والصاغ عبد الرحمن كبيدة، وحكما بالسجن ١٤ عاماً على كل من اليوزباشى عبد الله الطاهر بكر والملازم أول محمد جبارة. أما السياسي الوحيد الذي تمت محاكمته مع العسكريين، الرشيد الطاهر بكر، فقد حكم عليه بالسجن ٥ أعوام. و برأت المحكمة ساحة عدد من الضباط لم تجد أدلة دامغة وكافية لمحاكمتهم، وكان من بين أولئك الضباط جعفر محمد نميري.

وبالرغم من غياب المعلومات الدقيقة حول ملابسات تكوين وأهداف التنظيم الذي قاد حركته على حامد ، يمكن القول بأن تلك الحركة كانت هي أول عمل عسكري منظم يقوده تنظيم الضباط الأصاغر، تنظيم الضباط الأحرار. كما يمكن القول إن تحرك التاسع من نوفمبر هو الدليل القوي على أن الجيش، منذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، كان قد دخل واستقر في (حوش) السياسة تماماً. فقد لملم التنظيم أطرافه ولعق جراحه من بعد إعدام عدد من قياداته بعد نوفمبر ٥٩، ثم عاد في بداية الستينيات ليستقطب عدداً كبيراً من الضباط الصغار الذين تخرجوا من الكلية الحربية على دفعات متتالية منذ عام ٥٩. وحينما حل عام ١٩٦٤، كان تنظيم الضباط الأحرار يمارس جل نشاطه التنظيمي في الجنوب بين القوات التي كانت تقاتل في الأحراش. وبعد أن أكمل التنظيم اختيار رجاله واختبارهم في الجنوب، كانت أحداث أكتوبر ١٩٦٤ الفرصة المواتية لتنظيم الضباط الأحرار ليبرز في الساحة الوطنية كتنظيم وطني البعد والأهداف.




# 7 المدنيون في مواجهة نظام نوفمبر

## المقاومة المدنية لنظام عبود:

بالرغم من أن عبود جاء إلى الحكم بدفع وإلحاح من رئيس الحكومة المنتخبة وزعيم حزب الأمة، إلا أن استمراء رجال نوفمبر للحكم وزجرهم لعبد الله خليل حينما جاء يطلب "تعيين عبد الرحمن المهدي رئيساً للجمهورية" لكبر سنه[1]، جعل عبد الله خليل يدرك أن السحر قد انقلب على الساحر، وأن عسكريي نوفمبر قد وطدوا عزمهم على البقاء في الحكم، رغم أنه هو الذي صرف لهم تعليمات استلام السلطة.

ومنذ أن تأكد للساسة أن العسكريين عازمون على البقاء، وأنهم لن يعيدوا "الوديعة المستودعة"، بدأت القوى السياسية في لملة أطرافها لتتخذ منحى منظماً في معارضتها للنظام، بدأ هادئاً في أوله، برفع المذكرات السياسية المطالبة بالعودة إلى الثكنات، ثم تصاعد في اتجاه تشكيل جبهة للمعارضة فيما بعد ذلك بقليل. كانت أركان المعارضة المتعددة هي الأحزاب التي أقصاها عبود عن الحكم، مضافاً إليها النقابات الفاعلة في الساحة السياسية وقتها، عمالاً وطلاباً على وجه الخصوص. أما الشيوعيون، فقد كانوا نسيجاً وحدهم في منظومة المعارضة، إذ بدؤا بالهجوم الضاري على النظام حتى قبل ميلاده، وانتهوا بإعلان "النضال ضد النظام من داخله". وهم بذلك شكلوا نسيجاً يستحق أن نفرد له جانباً خاصاً في هذا الاستعراض.

الشيوعيون .. المواجهة المبكرة:

لا يمكن لمؤرخ منصف إنكار دور الحزب الشيوعي والنقابات في المقاومة المدنية لنظام إبراهيم عبود خلال النصف الأول من حكمه. فقد كان الحزب الشيوعي والحركة النقابية العمالية التي كانت تسيطر عليها الحركة الشيوعية، هم السلاح الأمضى في مقاومة نظام إبراهيم عبود بقوة في بدايات سنوات النظام. وكان موقف

[1] التحقيق في انقلاب ١٧ نوفمبر مصدر سابق.

الشيوعيون المواجه لنوفمبر يقف على نقيض موقف الأحزاب الأخرى الذي يمكن وصفه في أحسن حالاته، بالغموض. ففي الوقت الذي تحمس راعي حزب الأمة في الترحيب بحركة الجيش ببيانه الشهير، تحفظ راعي حزب الشعب الديموقراطي وتوارى خلف كلمات ضبابية، بينما صمت الاتحادي إلا من أصوات تطلب الانتظار واعطاء الفرص للجديد.

أما الشيوعيون، فقد استبقوا الانقلاب ببيان "اليقظة" الشهير، وهو البيان الصادر في الثالث من شهر نوفمبر، في وقت كانت فيه مطابخ رئاسة الجيش مشغولة بالترتيبات الأخيرة لطبخة الانقلاب. وقد حوى البيان-المقال تحذيراً من تكرار تجارب دول شرق آسيا (سيام، بورما، باكستان) التي تمكنت الإمبريالية الأمريكية من إحداث عدد من الانقلابات فيها في مناطق تعتبر جزء من نفوذها وبذلك فقد حذر الحزب الشيوعي من انقلاب أمريكي الصنع على نظام أمريكي الوجهة[٢].

أما بعد وقوع الانقلاب، فقد أعلن الحزب موقفه في بيانه الصادر صباح الثامن عشر من نوفمبر ،والذي جاء مختصراً، عكس بيانات الحزب التحليلية المعروفة، فحدد موقف الحزب، معيداً إلى الأذهان بيان اليقظة السابق الذكر، وقال إن ما توقعه الحزب قد وقع. كانت أهم نقاط البان هي[٣]:

- إن الذي حدث صباح اليوم إنما هو انقلاب رجعي
- وأن الذين قادوا الانقلاب هم طبقة كبار الضباط (البرجوازية العسكرية).
- وقال البيان إن الانقلاب ليس حركة ثورية تستجيب لتطلعات الجماهير
- وقال إن الانقلاب هو عملية تسليم وتسلم من قيادات رجعية موالية للإمبريالية

[2] حاج حمد، محمد ابو القاسم (١٩٩٦) السودان –المأزق التاريخي وآفاق المستقبل بيروت: دار بن حزم للنشر
[3] المصدر السابق

إلى قيادة عسكرية موالية هي الأخرى للإمبريالية

وهكذا وضع الحزب الشيوعي-بذلك البيان- قدمه في مواقع المواجهة المبكرة مع نظام عبود، الذي كان يتوقع معارضة شيوعية له، فقد ذكرنا من قبل تأكيد الفريق إبراهيم للسفير البريطاني بعد الانقلاب، أنه لا يخشى على حركته إلا من تحرك النقابات، وقوله له أنه لم يمس النقابات بالحل في بيانه الأول كما فعل مع الأحزاب السياسية، وإعلانه أنه لن يتوانى في التصدي لها إن لم تترك نظامه الجديد وشأنه.

والواقع أن عبود لم يكن يخشى النقابات بقدر خشيته من كان يقف وراءها ويحركها، وهو الحزب الشيوعي. فعبود كان يعلم مسبقاً موقف الحزب الشيوعي من حركته العسكرية، علم بذلك من بيان الحزب الاستباقي في الثالث من نوفمبر. كما أنه كان على علم تام بسيطرة الشيوعيين على النقابات وخاصة نقابات السكة حديد، بكل حجمها وقوتها ومكانتها الطليعية وسط حركة النقابات السودانية. لذلك فإن حديث عبود مع السفير البريطاني، كان -بالمواربة- هو حديث رفع السبابة في وجه الحزب الشيوعي . ولهذا السبب لم يتردد الحزب الشيوعي في الرد -على سبابة عبود المرفوعة في وجهه- عملياً.

## المعارضة بالتحليل السياسي:

قامت مواجهة الحزب الشيوعي لنظام عبود على ركنين : الدعاية المضادة والفعل المضاد.

أما الدعاية المضادة فكان ركنها الأول هو المنشورات السياسية التي لم ينقطع سيلها حتى نهاية النظام في أكتوبر ١٩٦٤. وكانت منشورات الحزب الشيوعي المشهورة "بالبيان" تقوم في مجملها على تحليل الأحداث السياسية، وفضح مواقف نظام ١٧ نوفمبر مع توضيح موقف الحزب الشيوعي منها. وكانت تلك البيانات في عمومها

ترمومترا للأحداث واتجاهاتها، كما كانت وسيلة فعالة لتنوير وإعلام قطاعات واسعة من العمال والطلاب والموظفين، إذ لم تكن بيانات الحزب الشيوعي تقدم التحليل فحسب، بل والأخبار والمعلومات المحجوبة من قبل الدولة. وكان تأثير هذه المنشورات بليغاً على السلطة، التي رأت مواجهة العمل الإعلامي الشيوعي بما لديها. فأخذت وزارة الداخلية في التوسع في قسم الأمن الداخلي بوزارة الداخلية، فأنشأت وحدة خاصة مهمتها متابعة منشورات الحزب الشيوعي وتحليلها، إضافة إلى محاولة معرفة مقار طباعتها والأدوات المستعملة في الطباعة. وقد قامت أجهزة الأمن في تلك الفترة بتسجيل كافة ماكينات الرونيو وأنواعها في البلاد. كما قامت بوضع ماكينات الطباعة في المؤسسات والوحدات الحكومية وحتى الشركات الخاصة تحت الرقابة اللصيقة لأجهزة الأمن. وصار لعدد من رجال الأمن في تلك الفترة شهرة واسعة لارتباطهم بمتابعة ومراقبة النشاط الشيوعي، لعل أشهرهم رجل الأمن والشرطة أحمد ا أبارو.

## والمعارضة بالقرافيتي..

أما الركن الثاني في سلاح الدعاية المضادة فقد كان أسلوباً فريداً –وإن لم يكن جديداً– أدخله الحزب الشيوعي للمخاطبة الجماهيرية استبدل به صحافته المصادرة ولياليه السياسية الممنوعة.كان ذلك السلاح هو القرافيتي السياسي.

والقرافيتي في أساسه هو عمل اتصالي دعائي فني يقوم على استعمال حوائط المباني والمركبات للتعبير الفني أو الأدبي من قبل الأفراد أو الجماعات غير قادرة على التعبير عن نفسها من خلال أجهزة الإتصال المتاحة في المجتمع لأسباب إجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. ويظهر أدب القرافيتي الفني دائماً في مناطق وأحياء المهمشين، وقد ظهر في العام الغربي في مدن مثل نيو يورك ولندن وباريس. ففي مدينة نيويورك مثلاً امتلأ ويمتلئ حي هارلم ، كما تمتلئ قطارات الأنفاق،

بقرافيتي فني وأدبي وأحياناً سياسي، يعبر عن مكنونات الأفراد. ثم انتقل هذا الفن إلى السياسة بواسطة جماعات المقاومة السرية اليسارية في أمريكا اللاتينية وكوبا وجنوب شرق آسيا في الخمسينات من القرن الماضي.

وقد أدخل الحزب الشيوعي السوداني أدب القرافيتي السياسي في السودان منذ عهدالإستعمار، حينما كان الحزب جبهة معادية للاستعمار، وعبر من خلال القرافيتي عن مواقفه السياسية ورفع شعاراتِه الشهيرة كمناهضته للمعونة الأمريكية، ومعارضته لزيارة نكسون إلى البلاد. ومع اشتداد الخناق على الشيوعيين في سنوات عبود الأولى، لجأ الشيوعيون إلى القرافيتي للتعبير عن رأيهم ولكسب الرأي العام لمواقفهم. فكــان القرافيتي الشيوعي يملأ حوائط المدارس الاستراتيجية، كمدرســة المــؤتمر الثانويــة بأمدرمان ، ليعلن عن مواقف الشيوعيين، ويعبئ الجماهير حول قراراته وخطواتــه، كدعواته للإضراب، ومقاطعة المواقف والبرامج والقرارات الحكومية من مثل ترحيل أهالي حلفا ومؤازرة المواقف الأمريكية في الكونغو.

ولعل أشهر قرافيتي شيوعي مناهض لنظام عبود هو ذلــك الــذي رد بــه الشيوعيون على شعار نظام نوفمبر " أحكموا علينا بأعمالنا" بالقول "حكمنــا علــيكم بالإعدام"، والذي امتلأت به حوائط المدارس والمؤسسات في العاصمة وبورتــسودان وعطبرة ومدني والأبيض. ويمكن إعتبار قرافيتي الشيوعيين ضد نظام نــوفمبر مــن أقوى اسلحة الدعاية عند ذلك الحزب، وواحدة من أسباب جماهيريته وتأثيره في ذلــك الوقت.

## صدام نوفمبر مع العمال وسلاح الإضراب:

منذ يوم نوفمبر الأول، وجد العمال أنفسهم في مواجهة نظام نوفمبر. فبعد أقل من شهر من وعد عبود للسفير البريطاني حول النقابات، في الثالــث مــن ديــسمبر ١٩٥٨، واجه نظام نوفمبر العمال بالعداء، فأصدر قراره المتوقع بحل إتحاد نقابــات

العمال وأغلق دور وصحف ذلك الاتحاد. ثم وبعد وقت قصير من ذلك، سعى إلى وضع الحركة النقابية تحت جناحيه، فقام بإلغاء قانون العمل والعمال لسنة ٤٨، وهو ذلك القانون الذي وضعه المستعمر البريطاني ومنح بموجبه الحركة العمالية حرية واسعة، فقامت بموجبه الحركة العمالية واكتسبت شرعيتها كممثل للعاملين ومندوب عنهم في التعامل مع الحكومة. وبإلغاء القانون وحل النقابات دق نظام عبود بينه وبين العمال عطر منشم، وفتح على نفسه أبواب الرياح العمالية العاتية، والتي كانت مركزها الإضرابات القاصدة شل حركة النقل والاتصال في البلاد.

استعمل العمال، بمؤازرة من الحزب الشيوعي، سلاح الإضراب، وتمكنوا من شل حركة أهم شريان ناقل في السودان وقتها- السكة حديد- لفترات مختلفة من سنوات الحكم العسكري. فبعد شهر واحد من حل الاتحاد، اعتقل النظام رئيس ونائب رئيس اتحاد العمال، وقام بتقديمهما وعدد من قيادات العمال لأول محكمة عسكرية لمدنيين في تاريخ السودان، وقد حكمت تلك المحكمة على تسعة من العمال بسجون متفاوتة حسب قانون ولائحة دفاع السودان الذان صارا -منذ ذلك الوقت- السوط الذي جلد به نظام عبود الحركة السياسية الوطنية. ومنذ ذلك التاريخ، دخل الصراع بين حكم نوفمبر والعمال نفق اللا عودة وتوالت إضرابات العمال.

- جاء أول إضراب للعمال في نوفمبر ١٩٥٩، حيث قدم العمال مذكرة تطالب بإطلاق سراح القيادة العمالية المحاكمة بالسجن الطويل، كما طالبوا بإعادة النقابات. وتلا اعتقال مقدمي المذكرة إضراب جزئي للعمال في الخرطوم صاحبه إضراب لطلاب الجامعة في نفس الاسبوع.
- في يونيو ١٩٦١ أضرب عمال السكة الحديد، وكان ذلك من أشهر إضرابات العمال إذ امتد الإضراب لأسبوع كامل، وتمكن من شل حركة النقل الداخلي شللاً تماماً. وقد قامت الحكومة بإجراءات تعسفية جديدة تم

بموجبها حل النقابة التي كانت قد تكونت تحت قانون جديد، وألقت بقيادتها في السجون.

- ثم تلا ذلك إضراب يوليو ٦١ والذي شاركت فيه معظم وحدات السكة حديد ، وإن لم يكن كلها.

لجأ نظام نوفمبر-من بعد ذلك- إلى تكتيك شق الحركة العمالية والسعي نحو استقطاب بعض قياداتها. وقد نجح النظام في ذلك إلى حد، فعقد مؤتمراً عمالياً أشرفت عليه الحكومة في أغسطس ١٩٦٣، وتمكن من تصعيد قيادات مهادنة. وبالرغم من ذلك تمكنت الحركة العمالية الشرعية بموازرة الشيوعيين من تحويل ذلك المؤتمر لصالح النقابة الشرعية، فانتهي المؤتمر لصالح وحدة الحركة العمالية، إذ نادي المؤتمر في توصياته النهائية بوحدة الحركة النقابية، وطالب بعودة النقابات الشرعية، وهو ما أضطر الحكومة للقبول بقرارات المؤتمر وأعيدت النقابة الشرعية.

وقد ظلت القيادات العمالية تتعرض إلى السجن والتشريد لفترات مختلفة حتى أغسطس ١٩٦٤، قبل أن يتم حل النقابة المؤقتة للسكة حديد، وإلغاء المؤتمر الذي كانت الحركة العمالية قد استعدت لاكتساح الانتخابات فيه.

## الكتيبة الاستراتيجية: سلاح نوفمبر ضد العمال:

و يمكننا أن ندرك حجم تحسب وخشية نظام نوفمبر من التحركات المضادة للعمال بالإشارة إلى واقعة سعي النظام إلى إنشاء وحدة عسكرية أسماها بالكتيبة الإستراتيجية[4]، كان غرضها الأساسي هو التحسب لاحتمالات وقوع معارك فاصلة مع نقابات العمال التي سيطر عليها الشيوعيون. فقد كان نظام نوفمبر يتوقع أن يعمد

[4] أشار العقيد محجوب برير، والذي كان ضابطاً في الكتيبة إلى ملابسات تكوين الكتيبة الإستراتيجية. راجع محمد نور، محجوب برير (٢٠٠٢) مواقف على درب الزمان، الخرطوم: د. ن.

الشيوعيون إلى ضرب الاقتصاد بشل حركة النقل في البلاد، إذ كان وقتها النقل الثقيل وقفاً على السكة حديد والنقل النهري. ولذلك، فقد أوكل النظام للواء حسن بشير نصر الإشراف على تأسيس تلك الكتيبة، والتي تم تأسيسها وتقديمها للمـواطنين باعتبارهـا جهداً قاصداً تأكيد التلاحم بين الجيش والشعب. ومن خلال تلك الكتيبة الجديدة، أخـذ عدد من الضباط والجنود في التدريب على قيادة القطارات، والبواخر وعلـى كافـة أعمال تسيير البواخر والقطارات. ولسنا في حاجة إلى القول أن تلك الكتيبة واجهت – يومها– عداءً سافراً من العمال في السكة حديد والنقل النهري بعد إدراكهم لأغراضها ومراميها.

وينبغي علينا أن نشير هنا من قبيل التذكير، أن نظام مايو، بعد عقـدين مـن الزمان، عاد إلى ملفات الجيش واستخرج خطط تلك الكتيبة الإستراتيجية وقام بتطبيقها تحت اسم كتيبة المرافق الإستراتيجية حيث ضمت ضباط وجنود متخصصين في مجال تشغيل الخزانات ومحطات الكهرباء وغيرها من الخدمات الإستراتيجية.

## الشيوعيون وتكتيك التفتيت الداخلي:

بالرغم من مواقف الشيوعيون المعادية في بدايـة نظـام نـوفمبر، غـادر الشيوعيون منذ عام ١٩٦٢، مواقع العداء لحكم نوفمبر، وبدءوا في المـشاركة فـي مؤسساته بترشيح عدد من أعضائهم في انتخابات المجالس المحلية. وبالرغم مـن أن الشيوعيين كانوا قد أصدروا بياناً شجبوا فيه إعلان عبود عن قيام المجلس المركزي[5]، فقد برر الشيوعيون موقفهم الجديد، بالرغبة في العمل من الداخل لتقـويض النظـام، و"تحويل المعركة الانتخابية والعمل داخل هذه المجالس من أجل مـصالح الجمـاهير اليومية"[6]. وكان الشيوعيون قد انسحبوا في أواخر عام ٦٢ من تجمع الأحزاب المكون

[5] الحزب الشيوعي يفضح بيان الخيانة للشعب في ١٧ نوفمبر، بيان الحزب الشيوعي، ١٩٦١/١٢/٥

[6] من تقرير الحزب الشيوعي حول انتخابات المجالس المحلية، الفضل، مصدر سابق، ص

لمناهضة نظام عبود، بدعوى أن التجمع لم يوافق على اقتراح الحزب بالإضراب السياسي كوسيلة لإسقاط النظام. فكان ذلك الانسحاب مبرراً للتعامل مع انتخابات المجالس المحلية، والتي اعتبرها الشيوعيون مكاسب تحققت بفعل النضال الجماهيري.

وبالرغم من أن الشيوعيين يعتبرون مشاركتهم في مواعين نوفمبر الديموقراطية جزء من حركة المواجهة والنضال ضد نوفمبر، هناك تفسيرات أخرى لموقف الشيوعيين المعتدل تجاه عبود منذ منتصف ٦٢، لعل أقربها إلى الواقع هو ذلك التحسن الذي طرأ على العلاقات بين نظام نوفمبر والاتحاد السوفييتي والذي لعب فيه عبد الناصر دوراً بارزاً، كرد جميل لعبود على مواقفه من مصر. وقد بلغ حد التحسن في العلاقات أن زار برجنيف الخرطوم، في واحدة من الزيارات القليلة لسكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي لأفريقيا. كما يمكن اعتبار بروز عبود على ساحة عدم الانحياز، مقروناً برموز يسارية من قامة عبد الناصر، ونهرو وجوزيف تيتو سبباً آخر لتراجع الشيوعيين عن العداء السافر لنظام نوفمبر.

خلاصة الأمر أن موقف الحزب الشيوعي من نظام ١٧ نوفمبر ظل على حاله من المهادنة،خلال عامي ٦٣ و٦٤، حتى تبدل مع تسارع الأحداث في أسبوع شهر أكتوبر الأخير من عام ١٩٦٤.

## معارضة الأحزاب الأخرى:

لم يبق الشيوعيون – خلال أعوام ٥٩ و٦٠ و٦١، وحدهم في ساحة المواجهة لنظام عبود لوقت طويل، إذ سرعان ما استيقظت الأحزاب على حقيقة أن الجيش لن "يعيد الأمانة بعد أن تزول الفوضى" (كما وعد عبود في بيانه الأول) . فقد وضح خلال عامي ٥٩ و٦٠، أن عبود ورفاقه قد أخذوا في التصرف كمؤسسة رئاسة، لا كحفظة وديعة. فقد تمكن نظام نوفمبر في ذلك التاريخ، في توطيد علاقاته برؤساء مثل ناصر وتيتو وباندارنايكا، وصار لعبود، رمز النظام، صيت ومكانة مع تصاعد نجم

دول عدم الانحياز التي صارت موضع غزل دولي من القطبين. كما أن الساحة الإفريقية شهدت لعبود صداقات مع شخصيات إفريقية راسخة مثل هيلاسلاسي، ونكروما، وليوبولد سينقور. وكانت إفريقيا وقتها، منشغلة بقضايا الوحدة الإفريقية التي تتوجت–فيما بعد– بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي أصبح عبود أحد بناتها. وهكذا فإن الواقع السياسي الإقليمي والدولي وضع عبود ورفاقه في موقع أصبح فيه عبود وأعضاء المجلس الأعلى بكامله، غير مستعدين لإعادة العهدة التي سلمت لهم من قِبَل عبد الله خليل.

## خيبة أمل عبد الله خليل وحزب الأمة، بداية المواجهة :

كان أكثر الخاسرين في معادلة استرداد العهدة هو صاحبها، عبد الله خليل، فقد ظن الأميرآلاي أنه بعد استلام الجيش للسلطة حسب ما أمر به، ستكون له سطوة وسلطة عند قادة الجيش – ربما – بحكم الأقدمية العسكرية، و–ربما– بحق "الفتح" للجيش لاستلام السلطة. بمثل هذا الوهم اقترب عبد الله خليل من عبود –بعد عدة أشهر من تسلم عبود للسلطة– طالباً منه أن ينظر في تعيين السيد عبد الرحمن المهدي، رئيساً للجمهورية. وساق عبد الله مبرراً لذلك الطلب كبر سن الرجل ومرضه، وأشواقه المعروفة للجميع. ولكن عبود " زجر الخليل" معلناً بأنه يعمل من خلال سلطة مؤسسية لا تقبل مثل ذلك الكلام! وكان نص ما قاله عبود في هذا الصدد كان ما يلي:

> " بعد الانقلاب بنحو شهر جاءني عبد الله خليل وقال إن السيد عبد الرحمن صحته معتلة وإذا ممكن تعملوه رئيس جمهورية، فقلت له إنني أعمل مع مجلس وهذا كلام غير مقبول"[٧]

[7] التحقيق في انقلاب ١٧ نوفمبر، مصدر سابق.

إذاً، كان عبد الله خليل يتطلع إلى أن تكون له سلطة على الانقلابيين بعد أن حملهم بمحض اختياره إلى السلطة. بل لعله كان يظن أنه لا محالة عائد إلى مواقع النفوذ بصورة أو أخرى. فقد ذكر الشيخ علي عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق حول الانقلاب أن عبد الله خليل بدأ يتصرف بعد الانقلاب مباشرة وكأنه صاحب الأمر، فقد أعلن للمحجوب أنه سيرسله وإبراهيم أحمد مع إثنين من الضباط لمصر لاستكمال المباحثات التي انقطعت (بالانقلاب)[٨].

ولكن بعد ذلك بقليل، أصيب عبد الله خليل -وغيره- من مخططي أو مباركي انقلاب الجيش- بصدمة شديدة، وهم يشهدون عبود وقد قلب لهم ظهر المجن. فقد ظنوا أن الأسد الذي أخرجوه من القفص، سيحفظ لهم صنيعهم، وسيكون طيعاً يسعى لرد الجميل. ولعل في تلك الصدمة كمنت بداية اليقظة الحزبية في وجه نظام نوفمبر.

## حرب المذكرات:

يئس الخليل وصحابه من بعد مناورة تعيين الإمام رئيس جمهورية، من عودة المارد إلى قمقمه، مثلما يئس السياسيون الذين هادنوا وآثروا إحناء الرؤوس حتى تمر بدايات العاصفة، من ذلك. ومن ثم فقد وجدت الأحزاب نفسها مضطرة إلى تنظيم الصفوف والجهر بمعارضة النظام العسكري الذي دعته إلى المنصة وسلمته الحكم طواعية. ولم يكن أمر تنظيم الصفوف سهلاً، فلم يكن في مقدور الأحزاب - في ذلك الوقت المبكر- القيام بأي تحرك منظم. فقد وجد معظم السياسيين أنفسهم عاطلين عن العمل بعد ١٧ نوفمبر، بينما أغلقت دور حزبهم وأماكن تجمعهم. فعاد معظمهم إلى قديم أعماله، فالمحامون-مثلاً- وكانوا كثراً، مثل المحجوب وزروق- عادوا إلى مكاتبهم يمارسون مهنة المحاماة ما استطاعوا، بينما بقيت المناسبات والعلاقات الاجتماعية وحدها هي مواقع التلاقي بين قيادات الأحزاب.

---

[٨] نفس المصدر.

ظل الأمر كذلك حتى وفاة الإمام عبد الرحمن المهدي في مـارس ١٩٥٩ و تسلم السيد الصديق للإمامة. فجاءت وفاة الإمام تاريخاً فاصلا ومهمـاً فـي حركـة المعارضة السياسية لنظام ١٧ نوفمبر، بل لعلها كانت نقطة بداية المعارضة. فالإمـام عبد الرحمن-كما سردنا من قبل- كان مناصراً لفكرة الانقلاب واستند الخليـل علـى مباركته ومناصرته ليقفز فوق رغبات السيد الصديق الرافض لإقحـام العـسكر فـي السياسة. وبما أن الساحة كانت قد خلت من أية تناقض داخلي بالنسبة للسيد الـصديق بعد موت والده، فقد كان ذلك الحدث هو بداية التحرك السياسي المنفـرد والمـنظم، والذي تتوج بقيام الجبهة الوطنية.

وجاء أول عمل سياسي حزبي مناوئ لحكم عبود -وقاصد جس نبض السلطة العسكرية-في ثنايا مذكرة السيد الصديق المرفوعة بعد أشهر من وفاة والده. وكانـت تلك المذكرة هي في الواقع مذكرة وضع الحد الفاصل ما بين موقف الوالـد وموقـف الإبن. فقد كتب الصديق المذكرة بعناية، حاول فيها أن يتلمس طريقـه نحـو قلـوب وعقول العسكريين في آنٍ واحد.

قال السيد الصديق في المذكرة: أنه وقف موقف والده المؤيد لاستلام الجـيش للسلطة، باعتبار أن الظروف التي سادت في ذلك الوقت استدعت مثل ذلـك العمـل الاستثنائي. إلا إنه، وبعد هذه الفترة- أي بعد هدوء الأحوال واستقرارها- يرى أنه من الواجب أن يعيد الجيش السلطة للأحزاب "مشكوراً على دوره في تحقيق الاسـتقرار"، وفق خطوات محددة يتم من خلالها استعادة النظام الديمقراطي البرلماني[٩].

تسلم المجلس الأعلى لنوفمبر مذكرة السيد الصديق، ولكنه تجاهلها تماماً. فتقدم إسماعيل الأزهري بمذكرة شبيهة بمذكرة السيد الصديق، طالب فيها هو الآخر بعودة الجيش ووضع دستور وقيام انتخابات برلمانية، فلم تجـد مـذكرة الأزهـري-هـي الأخرى- أية اهتمام.

[9] الفضل، مصدر سابق.

## تكوين جبهة الأحزاب :.

بتجاهل عبود ورفاقه لمذكرتي أهم شخصيتين سياسيتين في البلاد، وجدت الأحزاب نفسها في ركن ركين، وتأكد لها أن المجلس الأعلى قد أخذت بكل قواه نشوة السلطة، وأنه ليس أمام تلك الأحزاب إلا تجميع القوى ورص الصفوف استعداداً للمجابهة مع نظام في يده القوة، والسلطة، ولا حسيب عليه ولا رقيب.

كانت بداية التوحد التقاء الأنصار والاتحاديين على صلاة العيد عام ١٩٦٠ في قبة الإمام المهدي بأمدرمان، وهو لقاء توج بلقاءات تشاورية سياسية أزعجت المجلس العسكري. ونتج عنها قيام جبهة الاحزاب كأول تجمع مناهض لنظام نوفمبر ، وقد استند التجمع في أوله على ثلاثة أحزاب هي الأمة والوطني الاتحادي والشيوعيون،وطائفة واحدة، وغاب عنه الشعب الديمقراطي، والطائفة الأخرى.

## عبود يزيل الجفوة، وناصر يدعم عبود:

كان سبب غياب الختمية وحزب الشعب من منظومة المعارضة التي بدأت في رص صفها ذلك التقارب اللصيق الذي كانت خطواته تتسارع بين مصر عبد الناصر، ونظام ١٧ نوفبر. إذ لا يمكن أن يتجاهل أحد متانة العلاقات والروابط بين مصر والميرغني بطائفته وحزبه. وكانت مصر وقتها قد تمكنت من الفوز الثمين في علاقتها بنوفمبر في ثلاثة مجالات:

- أولها، طي مشكلة حلايب من ساحة العلاقات السودانية المصرية، وتمكن النظام من إزالة "الجفوة المفتعلة"..
- وثانيها، تتويج محادثات مياه النيل بتوقيع اتفاق يعطي مصر كل ما اشتهت وتمنت، في اتفاقية مياه النيل..

- وثالثها قبول السودان-أو نظام عبود في السودان- بمشروعات السد العالي وقبوله تعويضات ترحيل أهالي حلفا البالغة ١٥ مليون جنيه استرليني.

وما كان لنظام عبود أن يدفع كل هذا الثمن لمصر دون مقابل. فقد كان المقابل هو أن يسند ناصر النظام بما لديه من ظل ومكانة. في الساحتين المحلية والعالمية. وبالفعل فقد دفع عبد الناصر حلفاءه التاريخيين في السودان، لتأييد النظام والوقوف معه. فنجح ناصر في إقناع السيد على الميرغني، ومن خلفه الختمية والشعب الديمقراطي بذلك. وهو إقناع كان سهلا وهيناً على عبد الناصر بما كان عليه عبود كرئيس ختمي الالتزام ، شديد الولاء للدائرة الميرغنية، عميق التقدير والاحترام للسيدة مريم ساكنة سنكّات ولأبنائها وبناتها. أما محاولات ناصر مع الاتحاديين فقد تعثرت لأن الاتحاديين في عمومهم كانوا أكثر ميلاً نحو الاستقلال في علاقاتهم بمصر، فقد رأينا كيف حول الأزهري موقفه من الاتحاد مع مصر عشية الاستقلال، ناسفاً بذلك أساس الكيان الاتحادي كله. أما حزب الشعب الديموقرطي، فقد كان الولاء الطائفي يسيطر تماماً على حركته السياسية، ومن ثم فقد ظللت الرغبة الميرغنية الموقف الحزبي ولونته بألوانها.

على الصعيد العالمي، وجد عبود نفسه قريباً من ناصر-بكل زخمه العروبي والعالمي، واستمد من ظله قوة سياسة محلية وظلاً عالمياً ساعده على الانطلاق نحو كتلة عدم الانحياز. فقد ازداد عبود زخماً سياسياً بزيارة عبد الناصر للسودان عام ١٩٦٠م، وهي زيارة كان الغرض منها دفع نظام عبود نحو مواقع الفاعلية وتثبيت الأقدام، ليس محلياً بل إقليمياً وعالمياً.

كما وجد عبود نفسه من خلال صلة حميمة بهيلاسلاسي، زعيما إفريقياً ورائداً من رواد الأفريقانية Pan Africanism المتجسدة وقتها في قيام منظمة الوحدة الإفريقية. ثم وجد نفسه لصيقاً بناصر وتيتو ونهرو وباندرنايكا، وهم ثلة الرؤساء الذين قامت

على أكتافهم حركة عدم الانحياز المشهورة وقتها بمبدأ الحياد الإيجابي. باختصار كان عبود يعيش نشوة الحكم حتى الثمالة، ولم يكن إيقاظه من تلك النشوة سهلاً،كما لم يكن مقبولاً ولا محتملاً، كما سنرى.

## مذكرات الجبهة و"مذكرة كرام المواطنين"

بازدياد زخم نظام نوفمبر بما حققته علاقاته مع ناصر، وجدت هيئة الأحزاب المكونة حديثاً تحت مسمى الجبهة الوطنية المتحدة- وجدت نفسها أمام موقف صعب يستوجب إثبات الذات في حركة المعارضة للنظام. ولم يكن أمامها في بداية مشوار المعارضة إلا الركون إلى ما هو أقرب من أضعف الإيمان: المذكرات.

كان أولها مذكرة وقع عليها عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري، وهي مذكرة طالبت بعودة الجيش إلى الثكنات وتمكين الأحزاب من الحكم. ثم أعقبت تلك المذكرة، أخرى جرت مجرى سابقاتها دون أن تعيرها الحكومة اهتماماً.

وفي خضم ذلك، وقف الختمية والشعب الديمقراطي، موقفاً استثنائياً تقدموا فيه بمذكرة اشتهرت يومها "بمذكرة كرام المواطنين"، وهي مذكرة تأييد طويلة تمادت في وصف النظام بالثورية والتقدمية، وكالت له من المدح، وكالت لكاتبي مذكرات المعارضة بالقدح والذم واتهمتهم بموالاة الاستعمار، وهي التهمة التي كان يوالي بها عبد النا صر أعداءه.

ولم يجد نظام نوفمبر بداً، بعد أن أخذت تترى المذكرات، من محاولة الاقتراب من القوى المعارضة، فأعلن استعداده لمفاوضة السيد الصديق، فانعقدت عدة لقاءات شارك فيها طلعت فريد والمقبول من جانب والسيد الصديق، منفرداً من جانب آخر[١٠]. ولكن لم تؤد تلك المفاوضات إلى شيء. إذ لم يكن النظام مستعداً- في غمرة التلذذ

[10] Confidential Africa, Jan. 6. 1961, p. 4.

بالسلطة- للتنازل عنها وتسليمها. وبفشل مفاوضات السيد الصديق مع المجلس، كانت الأحداث تتحدر نحو منزلق المواجهة الدموية.

## حوادث المولد، ونفي السياسيين:

توترت الأجواء السياسية باتصال التعنت العسكري وتضييقه الخناق علـى النقابـات واعتقال قياداتها، وبتعطيله المتكرر للدراسة في جامعة الخرطـوم والمعهـد الفنـي، والقاهرة فرع الخرطوم، وبزجه بعدد كبير من قيادات الحزب الشيوعي ومن كوادره العمالية في السجون.

كما تواترت أنباء وإشاعات عن التعذيب الذي أخذت تمارسه الـسلطات فـي المعتقلات ضد النقابيين والشيوعيين، وكانت أشهرها إشاعة تعذيب أحد كوادر الحزب الشيوعي في الأبيض بما دفع جبهة الأحزاب إلى رفع مذكرة شديدة اللهجة، وصـفت النظام بالوحشية، وطلبت منه التنحي وتسليم السلطة[11]. خطت تلك المذكرة -على مـا يبدو- خطأً فاصلاً على أرض المواجهة بين الأحزاب وحكومة نوفمبر العسكرية، فقد تسببت في غضبة النظام ودفعته إلى اعتقال القيادات السياسية الحزبية التـي وقعـت على المذكرة وأرسلتهم جميعاً إلى جوبا في أول معسكر اعتقال جماعي للسياسيين.

ولم تستطع الحكومة، أو لم ترد مواجهة السيد الصديق مباشرة، فلم تعتقلـه، رغم علمها أنه وراء تلك المذكرة. ولكن التوتر بينها وبين السيد الصديق ظل متصاعداً بدرجة خطيرة أدت إلى منع الحكومة لمواكب شباب الأنصار في مناسبة المولد فـي يونيو ١٩٦١. ومع إصرار شباب الأنصار على المضي بمسيراتهم التي اعتادوا على تسييرها في كل عام، اصطدموا بالشرطة فيما عرف بحوادث المولد[12]، ونتج عنها أول أحداث دموية في صدام سياسي بما أعاد إلى الأذهان أحـداث أول مـارس الـشهيرة ١٩٥٤، وجعل من وقوع صدامات دموية احتمالاً وارداً.

[11] Ibid. p 5.
[12] Ibid, 22 Sept, 1961, p. 5.

## وفاة الصديق وانسلاخ الشيوعيين:

كانت وفاة الإمام الصديق في أكتوبر ١٩٦١ هي العلامة الفارقة في منحى مقاومة الأحزاب لحكم إبراهيم عبود، إذ تلى اعتقال القيادات السياسية في جوبا، انحسار كبير في اتجاه الحركة السياسية المناوئة لنوفمبر. وكانت أهم أسباب ذلك الانحسار –بالإضافة إلى وفاة السيد الصديق– هو انسلاخ الحزب الشيوعي من جبهة الأحزاب عام ٦٢، واتجاهه اتجاهاً مناوئاً قرر بموجبه العمل من داخل مؤسسات النظام لتقويضه من الداخل. وباتجاه الشيوعيين نحو سياسة التقويض من الداخل، وانسلاخهم من جبهة الهيئات شلت قدرات الجبهة على المعارضة السياسية الفاعلة حتى جاءت أحداث ندوات الجامعة وما تلاها من تطورات في اتجاه ٢١ أكتوبر ١٩٦٤.

## الجنوب قاصمة ظهر نوفمبر:

الدور الذي لعبه نظام عبود في استغلال مشكلة الجنوب لا يعادله في الخطورة إلا دور الجنوب في الإيداء بنظام عبود إلى حتفه. والدارس الممحص للتاريخ الوطني يحتاج إلى وقفة متأنية ليتمكن من قراءة تلك الحقبة التاريخية قراءة تستجلي الوقائع وترتب الأحداث ترتيباً يساعد على بيان الحقيقة، وهذا الفصل هو تلخيص واف لتسلسل الأحداث في الجنوب من زاوية تصرفات وردود أفعال نظام الفريق عبود.

لم تكن لنظام نوفمبر سياسة خاصة وواضحة تجاه الجنوب عند استلامها للحكم في . ولهذا فإن النظام في بدايته، تعامل مع الجنوب بلا التفات لخصوصيته وحساسية ما كان يجري فيه. فخضع الجنوب، كغيره من أجزاء السودان، للأحكام العرفية وصار حكمه كحكم بقية أقاليم البلاد، من خلال حاكم عسكري هو قائد القوات في الجنوب. ولكن بعد عدة أشهر، ونتيجة لتصاعد أعمال العنف في الجنوب، اتخذ المجلس الأعلى قراراً في يناير عام ٥٩ باعتبار الأحوال في الجنوب أحوال أمن داخلية، تتطلب من

الجيش تنفيذ عمليات الأمن الداخلي. وكان معنى ذلك أن تطلق يد القوات المسحة_تحت قانون الطوارئ- لتطهير القوى الخارجة على القانون. وبناء على ذلك، فقد بدأ الجيش في تحريك قواته وآلياته ومعداته بكثافة إلى الجنوب لتنفيذ خطط الأمن الداخلي في كافة مناطق الجنوب مستنداً إلى حالة الطوارئ المفروضة، وإلى ما تعطيه من سلطات وصلاحيات للعسكريين في مناطق القتال.

كانت خطط الأمن الداخلي تستهدف بقايا متمردي ٥٥ الذين كانوا فروا إلى الأدجغال وصاروا يعترضون القوافل التجارية والحكومية التي تسافر بين مدن الجنوب.فأخذت القوات المسلحة في تنظيم عمليات عسكرية ضد مكامن المتمردين الذين اختبئوا في الغابات الكثيفة، ووجهوا الضربات إلى وحدات الجيش. ومع استعار حدة المواجهة بين الجيش والجماعات المناوئة، تعرض المواطنون الجنوبيون والسياسيون، والموظفون والمثقفون الجنوبيون للمضايقة والمساءلة الأمنية من قبل الجيش والسلطات الرسمية، وذلك في إطار الشكوك المتزايدة وقتها بضلوع السياسيين والمثقفين الجنوبيين في حركة المقاومة. ونتيجة لذلك، فقد لفت مشاعر الشك، والغضب، والبغضاء غابات الجنوب، وتلونت الحياة فيه بألوان الخوف والرهبة.

## نحو أسلمة الجنوب: إلغاء عطلة الأحد:

وفي خضم تلك المشاعر السالبة في نفوس الجنوبيين ، اتخذت حكومة عبود عدداً من القرارات الإدارية الرامية إحكام قبضة الحكومة، والتي كان لها أخطر الآثار على مسار قضية الجنوب. وهي قرارت بدت وكأنها سلسلة من خطوات قاصدة أسلمة الجنوب وتغليب الثقافة العربية الإسلامية فيه. ففي فبراير ١٩٦٠ اتخذت حكومة عبود قراراً بتغيير يوم العطلة الأسبوعية في جنوب السودان من الأحد إلى الجمعة. ورغم أن ذلك القرار كان من أخطر القرارات الإدارية في تاريخ الجنوب السياسي، إلا أنه لم يكن وحده، بل صاحب ذلك القرار، خطوات إدارية قصد منها توسيع دائرة النشاط

الإسلامي، وفي المقابل، تقليص النشاط المسيحي. كان من بين تلك القرارتت، قرارت تقضي بمساعدة المسلمين وذوي الديانات المحلية من الأهالي بإقامة المساجد والخلاوي والمدارس.

لقد جاءت معظم الأحداث التالية والتي عقدت الوضع في الجنوب منذ ذلك التاريخ، ردود فعل على تلك القرارات التي اتخذتها السلطات القومية في الخرطوم حول عطلة الأحد، وعلى الخطوات الأخرى التي نفذتها السلطات الإدارية في الاستوائية على وجه الخصوص. فقد أدى تطبيق عطلة الجمعة في الجنوب، إلى ردود فعل واسعة وعنيفة على امتداد المديريات الجنوبية، فانطلقت الكنائس تطلب من رعاياها مناهضة القرار والوقوف ضده، كما أخذت في تحريضهم على مغادرة الجنوب إلى خارج الحدود حيث يمكنهم ممارسة أديانهم بحرية. وعلى الصعيد السياسي، أخذت الفعاليات السياسية الجنوبية في إبداء تذمرها وسخطها من القرار كما عبرت الفئات المستنيرة والمتعلمة من الجنوبيين عن معارضتها للقرار بصور مختلفة، بينما عبر المسئولون الإداريون الشماليون عن آرائهم في القرار أيضاً.

## قانون الهيئات التبشيرية، والاستيلاء على مدارس الكنائس:

مع استمرار التصعيد، قرر النظام العسكري وضع حد لسيطرة الكنيسة في الجنوب، فأصدر في أغسطس ١٩٦٠ عدة قرارات تم بها الاستيلاء على مدارس الكنائس، رانتخاب مجلس كنائس سوداني، و إبعاد المبشرين عن المدارس التي تم الاستيلاء عليها، والاستغناء عن خدمات الراهبات (السسترات) بوزارة الصحة، وقفل ورش الكنائس ومستشفياتها.

وأتبعت الحكومة ذلك بإصدار قانون تنظيم الهيئات التبشيرية والذي اشتهر باعتباره قانونا هدف إلى منع العمل الكنسي وسط المسيحيين. وكان رد فعل الهيئات التبشيرية العاملة في الجنوب هو مناوأة القانون والانخراط في تنظيم معارضة

المواطنين الجنوبيين لتلك القرارات. فقامت عدد من التنظيمات والجمعيات، ونشطت حركة اصدار وتوزيع المنشورات السرية المعارضة في مدن الجنوب،وهو ما أدى غلى تضييق الحكومة الخناق أكثر على الكنائس والقسس وحدث من تحركاتهم على امتداد الجنوب.

## الكنائس العالمية وقرارات نوفمبر:

لم تصمت منظمات الكنائس العالمية أمام التطورات التي كان يشهدها جنوب السودان فيما يتصل بالعمل المسيحي فيه. فقد أحدثت قرارات مجلس نوفمبر المختلفة ردود فعل واسعة على النطاق العالمي. وأخذ رد الفعل الكنسي العالمي شكله الأول في صورة الحملة الإعلامية المناهضة لقرارات الحكومة السودانية. فصورت المقالات الصحفية في كبرى الصحف العالمية ما يجري في الجنوب وخاصة قرار استبدال عطلة الأحد، باعتباره اضطهادا دينيا وعرقيا. ثم صعدت الصحافة العالمية الحملة على السودان بعد صدور قانون الهيئات التبشيرية فنشطت الأقلام المعادية لذلك القانون في الإعلام الغربي عموما والمسيحي على وجه الخصوص.

## طرد المبشرين المسيحيين من السودان:

وبحلول عام ٦٤ كانت المواجهة بين نظام نوفمبر والكنائس العاملة في الجنوب قد وصلت ذروتها، ولم يطق النظام صبراً على الكنائس وتدخلها في شأن الجنوب. فاتخذت الحكومة أخطر قراراتها في شأن علاقتها بالكنائس على الإطلاق في مارس من عام ١٩٦٤، حيث قامت بطرد المبشرين الأجانب من الجنوب وأعلنت ما أسمته سودنة الكنائس في البلاد.

وتبريراً لقرار الطرد، أعدت وزارة الداخلية "صحيفة اتهام" للقسس الذين قامت الدولة بإبعادهم، وتضمنت صحائف الاتهام أسماء القسس وممارساتهم، فشملت القائمة

جرائم وممارسات لأخلاقية ومالية شتى[١٣]. وبالرغم من صحيفة الاتهامات التي ساقتها مذكرة وزارة الداخلية، إلا أن قرار إبعاد المبشرين استند، من بين أسباب أخرى فيما نرى، على رد الفعل المباشر والغاضب على أحداث محاولة الاستيلاء على مدينة واو في يناير عام ١٩٦٤ والتي حاول خلالها أحد العسكريين السابقين وابن أحد زعماء الدينكا، الاستيلاء على المدينة، حيث اتهم قس كاثوليكي إيطالي بالضلوع في الهجوم على مدينة واو. فهزت تلك الحادثة هيبة النظام العسكري وجعلته يحس بخطورة الأدوار التي تلعبها الكنيسة في مسار المشكلة. ونلحظ في المبررات التي ساقتها مذكرة وزارة الداخلية حول طرد المبشرين الأجانب اتهامات واضحة للإرساليات بالعمل السياسي السافر والمضاد للحكومة، وهو ما يعني أن الدولة قد وضعت هذه الهيئات في موضع العدو، وراحت تتعامل معها من ذلك المنطلق[١٤].

أحدث قرار الطرد ردود فعل أكثر عنفاً على مستوى الحركة الكنسية العالمية، كما نتج عنه تدهور علاقات حكومة نوفمبر بالغرب عموماً وبأوروبا الغربية خاصة، فقد طرد النظام ٢٧٢ قساً كاثوليكيا، و٢٨ قسا بروتستنتيا، ووضع نفسه، بذلك، في المواجهة المباشرة مع السلطات الكنسية العالمية في أعلى مستوياتهما. وواجهت الكنائس العالمية قرارات طرد مبشريها بتكثيف الأعمال الدعائية المضادة لحكومة السودان، فنشطت المحافل الكنسية الدولية في اتهام السودان بالسعي إلى فرض الهيمنة الإسلامية العربية في الجنوب. أما القسس المطرودين، فإنهم ما لبثوا أن عادوا من النوافذ الخلفية حيث استقروا في المناطق الحدودية في الدول المجاورة للسودان، وواصلوا نشاطهم المضاد لحكومة السودان وسط اللاجئين.

نتيجة لتلك المواجهات مع الكنائس العالمية شهد الجنوب تطورات درامية حادة خلال عام ٦٣، إذ تصاعدت أحداث العنف وتمكنت الأنيانيا-وهو الإسم الذي أطلقته

[13] وزارة الداخلية: الأسباب التي أدت لطرد المبشرين الأجانب، الخرطوم: د. ت.

[14] نفس المصدر.

حركة التمرد على نفسها بعد توحيد كيانها- من إحداث خسائر كبيرة في عملياتها ضد قوات الحكومة وضد قوافل الحكومة المسافرة بين مدن الجنوب بالموظفين الحكوميين، وضد المواقع الرسمية المختلفة، كما تعرضت القطارات للمهاجمة، ونسفت الكباري، وقطعت الطرق، وتم اعتراض سبل القوافل (الأطواف) التجارية.

وكان من أشهر أعمال تلك الفترة العدائية الهجوم على فشلا في أغسطس عام ١٩٦٣، وهو الهجوم الذي اعتبره البعض فاتحة المقاومة المسلحة من قبل الأنيانيا. ثم جاءت بعدها حادثة الهجوم على واو بقيادة برناندينو، والتي يعتبرها البعض أيضا من العمليات التي أحدثت الصدمة المطلوبة للحكومة المركزية. ومع تزايد أعمال العنف المسلح أخذت المواجهة في الجنوب تتحول تدريجيا إلى ما يمكن اعتباره حرباً أهلية ضحاياها الشماليون والجنوبيون على حد سواء، وتحولت قضية الجنوب إلى جرح غائر في خاصرة السودان، لا يجد النظام له دواءً.

## النظام يبحث عن مخرج:

مع تردي الأوضاع العسكرية في الجنوب خلال عامي ٦٣ و٦٤ ، إثر تنظيم المعارضين الجنوبيين لأنفسهم سياسياً وعسكريا، ونجاحهم في توجيه الضربات القوية لقوات الحكومة، وصلت أنباء تدهور الأوضاع في الجنوب إلى أسماع كافة المواطنين. وبعد أن زادت الخسائر وسط الضباط والجنود،لم تعد الحكومة قادرة على إخفاء ما يجري في الجنوب، إذ صارت أحداثه مادة المجالس والمنتديات الخاصة، وتناولته الصحف بحذر، بينما جعلته القوى المعارضة مادة دسمة لمعارضتها للنظام.

وبتصاعد العنف وازدياد الخسائر في صفوف الجيش، أحست الحكومة، ممثلة في وزير داخليتها محمد أحمد عروة، أن العنف لن يحقق الأهداف المرجوة، فراحت تبحث عن سبل أخرى لمعالجة الوضع في الجنوب. وفي ذلك الإطار شجعت الدولة المتخصصين وكبار الموظفين إبداء آرائهم حول هذه القضية، واقتراح بدائل للمعالجة.

وقد دفع ذلك عدداً من المسئولين والمثقفين والأكاديميين في الشمال لرفع أصواتهم مطالبين بإعمال العقل بدلا من السلاح في المجابهة. فكتب عدد من التنفيذيين والأكاديميين وحتى العسكريين مذكرات للسلطة العسكرية حول الجنوب، تطالب كلها باستبدال سياسة المجابهة بالعنف بأسلوب الحوار والتعامل القائم على الاعتراف بخصائص الجنوب[15].

## لجنة تطوير الجنوب :

استناداً على الاتجاه العام للمذكرات التي رفعها المثقفون والأكاديميون لوزير الداخلية، اقترح اللواء عروة، في نوفمبر ١٩٦٢، تكوين لجنة عليا لتنمية الجنوب تكون مهمتها العمل على النهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للجنوب. وقد صاغ وزير الداخلية مذكرة للمجلس الأعلى يتحدث فيها عن صعوبة فرض الوحدة على من لا يرغب فيها [16].وبالرغم من أن تلك اللجنةلم تحرز كبير نجاح في عملها ، إلا أننا نعتبرها دليلا على وصول نظام نوفمبر إلى القناعة بضرورة معالجة المشكلة بغير المواجهة بالعنف. صحيح أن كثيرين اعتبروا تلك اللجنة جزءاً من الدعاية الحكومية الرامية لذر الرماد في عيون الشعب، إلا أنها مقروءة مع المذكرات التي بعث بها المسئولون، أو المهمومون من غير المسئولين، تشير إلى أن البحث عن مخرج بغير الحرب لم يكن أمراً يستبعده بعض أقطاب حكم عبود. فاللواء عروة وصل بقناعاته إلى أن العنف في الجنوب قد وصل مداه، فعبر عن قناعاته تلك في مذكرة تعتبر علامة فارقة في سياسات نظام نوفمبر نحو الجنوب. جاء في مذكرة عروة التاريخية ما يلي[17]:

[15] كتب تلك المذكرات عدد من المثقفين والأكاديميين البارزين منهم، محي الدين صابر، سر الختم الخليفة، جعفر بخيت، والطاهر المقبول. راجع في هذا الصدد قلندر، محمود، جنوب السودان، مصدر سابق.

[16] نفس المصدر.

[17] نفس المصدر، ص ٢٣٩.

" إن سيطرة الحكومة على الموقف (في الجنوب) لا يعني إطلاقا الحل النهائي للمشكلة، إن الحل الصحيح هو إيجاد حل فعلي ودائم للجانب السياسي للمشكلة. ولذا يجب علينا قبل أن نمضي في تحمل أعباء الصرف والتنمية والإدارة في الجنوب، وأن نتبين منذ الآن وقبل فوات الأوان مستقبل وحدة البلاد وما هي الإحتمالات أو الأهداف التي ستصل بنا إليها هذه الأوضاع بعد فترة من الوقت. إننا طبعا لا نقر الانفصال بأي حال من الأحوال، ولكن فرض الوحدة بالإكراه لن يحل المشكلة، وربما كان من المستطاع أن نصل إلى حل يرضاه ويؤمن به المواطنون في الجنوب والشمال. ومتى ما توصلنا لمثل هذا الحل أمكن لنا أن نعمل جميعا من أجله"

تشير هذه المقتطفات من مذكرة عروة إلى حجم القلق الذي عاشته حكومة الفريق عبود مع تصاعد أحداث الجنوب وتفاقمها. فها هو عروة يتحدث عن قضايا ظل حتى ذلك الوقت الحديث عنها محرماً، فالقول بوجوب عدم فرض الوحدة بالقوة كان في ذلك الوقت هو الكفر الوطني عينه. وربما يلحظ القارئ أن عروة تحدث بالمواربة عن إمكان وجود خيارات أخرى غير الوحدة الجبرية، بل يمكن أن نلاحظ أنه لا يلغي الانفصال كخيار وارد إذ يشير إلى أن الدولة عليها أن تفكر ملياً في "مستقبل وحدة البلاد واحتمالاتها".

## لجنة تقصي الحقائق:

لا نجافي الحقيقة كثيرا إن قلنا أن لجنة تقصي الحقائق الشهيرة، والتي أعلنت حكومة عبود عن تكوينها في أغسطس عام ١٩٦٤، هي من نتاج توجهات عروة الذي نادى بإعمال العقل بدلا من السلاح في معالجة القضية. واللجنة الجامعة المشار إليها هنا هي تلك التي تم تكوينها بعد أن أحس نظام الفريق عبود بحجم تدهور الأوضاع في

الجنوب، والاتجاه الخطير الذي كانت أحداث الجنوب تقود البلاد برمتها إليه. وهي عين اللجنة التي أودت واحدة من ندواتها بنظام نوفمبر كله.

لقد ترأس لجنة تقصي الحقائق تلك السيد أحمد محمد يسن، أحد رؤساء البرلمان السابقين، وأحد أقطاب حزب الشعب الديمقراطي. وضمت اللجنة في عضويتها خمسة وعشرين من السياسيين والتنفيذيين الشماليين والجنوبيين، ذوي الصلة والاهتمام والمسئولية في أمر الجنوب.

ولم تكن مهام تلك اللجنة عريضة وشاملة، إذ تحدد لها ألا تتناول أي مقترحات تمس النظام السيادي السائد، أو مبدأ الحكومة الموحدة، بل تحددت مهامها في البحث عن سبل استعادة الاستقرار والوحدة للبلاد، و تلمس آراء المواطنين –خاصة في الجنوب– عن أمثل الطرق لتحقيق ذلك[١٨]. وهكذا، وبعد أكثر من خمسة أعوام من اعتبار نظام عبود لأحداث الجنوب أعمال (أمن داخلي)، تقع مسئوليتها في يد وزارة الداخلية، عادت الحكومة لتعتبر ما يجري في الجنوب قضية سياسية، تتطلب المعالجة بمنطق السياسة لا القوة. لقد كانت أعمال تلك اللجنة وندواتها في العاصمة وراء الأحداث الدرامية التي قادت نظام نوفمبر إلى حتفه.

## مؤسسات الوعي في مواجهة نوفمبر: الصحافة والنظام:

تعتبر مؤسسات الوعي في أي مجتمع هي الأدوات الأنسب لقياس موقع الأنظمة السياسية في نفوس المواطنين. فمؤسسات مثل الصحافة والجامعات والمحاماة كانت وما تزال هي الثيرمومتر الأكثر حساسية فيما يتعلق بالرضى الجماهيري عن سلوك الأنظمة السياسية، إذ تستشعر هذه المؤسسات مسؤلياتها وواجباتها لوطنيو وتظل دوماً العين الساهرة دفاعاً عن المواطن في وجه تعديات الدولة ومؤسساتها.

[18] الفضل مصدر سابق.

وفيما يتعلق بالصحافة السودانية كواحدة من مؤسسات الوعي الوطني خلال فترة حكم نوفمبر، فإنه يمكن تلمس نوايا نظام نوفمبر وموقفه من الصحافة بالتمعن في ملابسات توجهات النظام في تعامله معها منذ يومه الأول. ففي يوم استلام عبود للسلطة، وفي أول مؤتمر صحفي له توجه عبود نحو الصحافة والصحفيين ناصحاً بأن لا يكتبوا أي شيئ عن الحكومة الجديدة وسياستها. وبنص حديثه، فإن عبود عدد قائمة الممنوعات الصحفية على النحو التالي[١٩]:

" لا تكتبوا أي شيء ضد سياسة الحكومة، و لا تنتقدوا أعمالها في الأمور الداخلية والخارجية، ولاتعلقوا على هذه الأعمال بشيئ، ولا تكتبوا عن الأحزاب السابقة أو الطوائف، ولا تكتبوا معلقين أو منتقدين سياسة البلدان الأخرى."

أما وزير الداخلية فقد أعقب حديث عبود "بقائمة تفسيرية" لتلك الممنوعات، وقد ضمت القائمة التفسيرية لما ينبغي تجنب الخوض فيه ما يلي:

"الأنباء التي تثير الشكوك حول أهداف الحكومة ومراميها، الأنباء والتعليقات الخاصة بسمعة الحكومة، الأنباء التي تسيء إلى العهد أو تقوض الثقة فيها، التعليقات التي تؤثر على علاقات السودان بالدول الأجنبية"[٢٠]

والواقع أن الصحفيين فوجئوا في ذلك اليوم بحديث عبود عن الممنوعات الكتابية، حتى صاروا يتندرون بشمولية القائمة التي لم تترك ساحة للنقد لهم سوى كرة القدم. ومن فرط ما حاق بالصحفيين من ضباب، طالبوا النظام الجديد بتوضيح المجالات التي يمكنهم الكتابة فيها، وقد قامت وزارة الداخلية بالفعل بكتابة مذكرة

[19] Confidential Africa, December, 1958, p.

[20] Galander, M. (2000) Mass Media in Sudan. Towards History of Media-Politics Interplay. Kuala Lumpur: IIUM.

توضيحية تحدد المجالات التي لا يمكن التطرق إليها، وهي تلك التي وردت فيها قائمة ممنوعات وزير الداخلية.

## نوفمبر والصحافة :

بات واضحاً منذ البداية، أن نظام نوفمبر يعتبر الصحافة اللبرالية جزء من فوضى العهد الذي جاء على أنقاضه، ومن ثم فإن السيطرة عليه كانت ضمن قائمة أوليات النظام. فبعد فترة وجيزة، عمد النظام إلى تعديل قانون الصحافة لعام ١٩٣٠، ليعيد التعامل مع الصحافة والصحفيين إلى وزير الداخلية، كما كانت في ظل الإدارة البريطانية، معبراً بذلك عن رؤيته للصحافة باعتبارها –ليست جهازاً إعلامياً ومؤسسة للتوعية الوطنية– بل جهازاً للتحريض ضد السلطة وبث الفتن وترويج الشائعات. وبذلك زرعت نوفمبر بذور الشك في حقل علاقتها مع الصحافة.ورغم أن الشخص الذي تولى وزارة الإعلام بعد فترة –اللواء طلعت فريد– كان يتميز بقربه من الصحفيين والإعلاميين– لما له من صلات بعالم الكرة القدم ومحبيها، فإن ذلك لم يؤثر كثيراً على جو العلاقة المتوترة بين الصحافة والحكومة. فالحكومة ظلت لها شكوكها في الصحافة، وسعت إلى تكبيلها بالقيود، وممارسة الضغوط الاقتصادية عليها، حتى سقط بعضها وبعض ملاكها ومحرريها في قبضة الحكومة.

## الصراحة: الضغوط تسقطها في براثن الحكومة:

ولعل أصدق الأمثلة على ذلك هو ماحاق بصحيفة الصراحة المستقلة، والتي كان يملكها ويصدرها عبد الله رجب. ورغم أن مالكها لم يكن شيوعياً، إلا أن الصراحة كانت يسارية الميول، تفتح أبواب أعمدتها لعدد من كتاب الشيوعيين المعروفين، فكانت بذلك مزضع شك وريبة من النظام الي بدأ شديدكانت واحداً من منابر اليسار ومن أكثرها شعبية. وبسبب هذا الميل اليساري تعرضت الصحيفة

وصاحبها إلى تضييق الخناق عليها[21]، فسعى النظام ما أمكنه ليحرم الصحيفة من مصدر دخلها الأساس وهو الإعلانات، فتعرضت الصحيفة من جراء ذلك إلى ديون كبيرة وكثرت عليها المطالبات، وجر صاحبها إلى المحاكم حتى لم يجد صاحبها منجاة سوى اللجوء إلى النظام نفسه، فاتفق معه على دفع ديونه على أن تؤول الصحيفة إلى وزارة الإعلام. وبالفعل آلت الصحيفة إلى الحكومة فأصدرتها باسم الصراحة الجديدة تحت إشراف محمود أبو العزائم. وظلت الصراحة الجديدة صحيفة حكومية حتى غضب عليها عبود مرة، وطلب من طلعت فريد أن يقوم بإيقافها، ففعل، ولكنه أغلق معها الصحافة. ولا يعرف سبباً لإغلاق جريدة الصحافة يومها سوى مزاج طلعت فريد الذي استغل غضب عبود على الصراحة ليجعل الصحيفتين صريعتي تلك الغضبة[22]. رغم أن عبد الرحمن مختار يظن أن صحيفته أوقفت لأنها أشارت إلى مظاهرات الطلاب في البرازيل في الصفحة الأولى بما يوحي بتحريضه للطلاب في السودان ليحذوا حذوهم[23].

ومع ادلهام الأمر عليه، وجد عبد الله رجب، صاحب الصراحة، نفسه مضطراً – من بعد ذلك– إلى الاستناد على النظام في معاشه، فانضم إلى وزارة الإعلام ليستظل بجناحي طلعت فريد العريضتين، وأصبح واحداً من أعمدة جريدة النظام الرسمية " الثورة" بل ورأس تحريرها في فترة لاحقة.

---

21 أنظر عبد الله رجب، مذكرات أغبش: الخرطوم. أنظر أيضاً محمود أبو العزايم، كنت قريباً منهم، الخرطوم:

22 محمود أبو العزائم مصدر سابق،

23 عبد الرحمن مختار، خريف الغضب، الخرطوم:

## تعطيل الصحف لنصف عام وعام! :

مارس نظام نوفمبر تعطيل للصحف لفترات كانت تمتد أحياناً إلى نصف عام وفي بعض الأحيان عام كامل. وقد بدأ النظام العسكري تعطيل الصحف-أول ما بدأ- بصحيفة الأيام التي تعرضت إلى أكبر قدر من التعطيل خلال سنوات الحكم العسكري. فقد أوقفت الصحيفة -أوائل عام ٥٩- لمدة نصف عام بعد نقدها لقرار محاكمة القيادات النقابية الشفيع أحمد الشيخ، والحاج عبد الرحمن بموجب قانون دفاع السودان، بواسطة محكمة عسكرية في أول سابقة في تاريخ السودان المستقل. إذ انتقد تعليق الصحيفة مبررات المحاكمة كما انتقد إجراءاتها و محاكمة المدنيين تحت محكمة عسكرية، ورفض السلطات السماح للصحافة بتغطية جلسات المحاكمة. وقالت الصحيفة في معرض المقارنة، إن محاكم نورمبرج سمحت للصحافة والرأي العام بمتابعة القضايا ونشرها على الرأي العام، في الوقت الذي لم يرتكب عمال السودان جرماً كجرم نازيي نورمبرج.

ومع استمرار المواجهة بين الصحافة والحكومة، أصبح تعطيل الصحف وإيقافها ديدن العلاقة بينهما، فقد أوقفت الأيام لمدة عام في ١٩٦٢، وبينما أوقفت الصحافة- والتي ولدت عام ٦١ - مرتين، لمدة نصف عام في ١٩٦٢، ولعام كامل في ١٩٦٣. كما تم إيقاف صحيفتي السودان الجديد، والصباح الجديد لفترات قصيرة. أما الصراحة والسودان الجديد والرأي العام فظلت تنشر آراء مناهضة للحكومة وتتسلم على ذلك إنذاراً وتوبيخاً وتهديداً.

وكان منظر ساعي وزارة الداخلية القادم لمكاتب الصحف حاملاً مظروفاً مختوماً بالشمع الأحمر كلما كانت هناك أزمة سياسية، منظراً مألوفاً في دور الصحف تلك الأيام[٢٤]، إذ كان المظروف في الغالب خطاباً من وزير الداخلية، وفي بعض

[24] أبو العزائم، مصدر سابق.

الحالات وزير الإستعلامات، يمنع من النشر ويحذر من مغبة ذلك. بل إن الصحف تلقت -في مناسبات مختلفة- مذكرات من وزير الداخلية بمن لا يسمح له بالكتابة من الصحفيين والكتاب[25]. وقد ظلت الصحف- على اختلافها- تتلقي مذكرات وزير الداخلية، تارة، ووزيرالإعلام تارة، مصحوبة بتوجيهاتهما بخصوص ما يكتب أو لا يكتب حتى أخريات أيام النظام، وخلال أحداث ثورة أكتوبر، حينما تصاعدت الأحداث لجأ النظام إلى تطويق دور الصحف لمنعها من الصدور.

## الصحف تهاجم مقترح التأميم :

مع تواصل موقف الصحافة المناهض للنظام، واستمرار بعض الاقلام في كيل النقد الموارب حيناً، وفي بعض الأحيان الصريح، أخذ نظام نوفمبر في تدبر أمر التعامل مع الصحافة كمؤسسة قادرة على تعبئة الجماهير وعلى البقاء سلاحاً شديد الخطورة على النظام. وقد قلب النظام في هذا الصدد فكرتين: الأولى هي التمثل بجمال عبد الناصر بتأميم الصحافة الحرة تماماً. أما الفكرة الثانية، فكانت هي السعي نحو إنشاء صحيفة تنطق باسم النظام وتنافس الصحافة المعارضة.

ولكي يبدو اقتراح التأميم وكأنه أمر شعبي التوجه، فقد أوعز طلعت فريد ووكيل وزارته ذائع الصيت محمد عامر بشير فوراوي، لبعض الكتاب والمثقفين والأكاديميين، بالكتابة الناقدة لحال الصحف يومها، مقترحين أمر تأميمها كسبيل لإصلاح حالها. فظهرت في تلك الفترة عدة مقالات تناولت فكرة تأميم الصحافة السودانية، ودعت إليها باعتبارها مخرجاً لأزمة الصحافة كما رأوا. وكان من بين الكاتبين تأييداً للتأميم الدكتور عبد الله الطيب، والذي برر تأييده لفكرة التأميم بحرصه على سلامة اللغة العربية، التي رآها في حالة من التدهور المستمر على أيدي الصحافة والصحفيين الذين تتشكل بهم معارف أجيال من القراء. وبالجانب المقابل تصدت أقلام

[25] Galander, Mahmoud Mass Media in Sudan, op. cit.

كثيرة لمعارضة فكرة التأميم، فخاضت صحف الأيام والرأي العام، ونقيب الصحافيين، بشير محمد سعيد وعدد من الصحفيين، وساندهم في ذلك بعض أساتذة الجامعات كالدكتور مدثر عبد الرحيم، والدكتور سيد أحمد نقد الله، وبعض السياسيين، معركة صحفية ضد فكرة التأميم. وباستعار المعارضة لتأميم الصحف، لم تجد حكومة نوفمبر بداً من تعليق فكرة التأميم من بعد ذلك.

## جريدة الثورة: "بِرش" النظام الخلاب:

كان الخيار الآخر هو إصدار صحيفة سياسية خاصة بالنظام. وقد وقع النظام على ذلك الخيار فأنشأ صحيفته الرسمية التي أسماها "الثورة". وجاءت الثورة وقد توفرت لها من الأمكانات ما جعلها تفوق غيرها مظهراً. فكانت أول صحيفة بالحجم الكبير، في وقت لم تعرف فيه صحف السودان إلا حجم التابلويد. وقد حشد لها (عم طلعت) عدداً من الصحفيين البارزين، يتقدمهم قيلي أحمد عمر، ومنهم محمد الخليفة طه الريفي، وعبد الله رجب، وجاء من خلف هؤلاء جيل من شباب الصحفيين (في ذلك الوقت) من أمثال محمد الحسن أحمد.

ورغم الإمكانات المتاحة، فشلت صحيفة الثورة في جذب القراء إليها، وصرفهم عن صحف مثل الأيام والرأي العام والصحافة الوليدة وقتها. ولم يشفع للثورة أنها حشدت الأقلام المتميزة ورصدت حوافز مادية عالية-مقارنة بغيرها- للكتاب والمحررين. فظلت الثورة تعاني من مرض الصحافة الرسمية، لوقت طويل حتى هداها هادٍ إلى فكرة تنظيم مسابقة يومية، تجذب بها الصحيفة القراء، فارتفع توزيع الصحيفة بتلك المسابقة اليومية. ولما كان الحجم المعتاد للصحف في السودان هو الحجم الصغير المعروف بحجم التابلويد، فقد جاء حجم جريدة الثورة الكبير مثيرا وغريباً، حتى أطلق عليه بعض الموزعين من الصبية تعبير "البرش"، وصاروا يصيحون "البرش بقرش".

## بشير محمد سعيد يطالب بعودة العسكر للثكنات:

اتصلت مواقف الصحافة والصحفيين المنتقدة لنظام عبود، وظلت الصحف تشكل هاجساً من هواجس النظام يضاف إلى هواجس المعارضة الطلابية والعمالية والحزبية. وقد جاءت قمة المواجهة بين الصحافة ونظام عبود إثر مشاركة بشير محمد سعيد، نقيب الصحفيين السودانيين وقتها، في التوقيع على مذكرة الأحزاب التي رفعت للفريق إبراهيم عبود في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٦٠، بعد أيام من نهاية زيارة عبد الناصر التي قصد بها أن تمنح عبود دفعة سياسية مهمة. وقد طالبت تلك المذكرة عبود ونظامه الالتزام بما وعد من عودة الجيش إلى ثكناته بعد أداء مهام تحقيق الاستقرار.

ولعل المهم في أمر توقيع بشير محمد سعيد على مذكرة الأحزاب تلك، هو تعبيره عن موقف الصحفيين من النظام العسكري كله. فقد اشتملت المذكرة على مطالب سياسية شاملة نادت بإنهاء الحكم العسكري وتسليم السلطة للمدنيين، ورفع حالة الطوارئ وعودة الحريات السياسية بما فيها حرية التعبير. وبالرغم من أن نظام نوفمبر قرر تجاهل تلك المذكرة في ذلك الوقت، إلا أنه أضطر لاحقاً إلى التعامل مع الناشطين في معارضته، ومن بينهم بشير محمد سعيد، فاعتقل لبعض الزمن، ثم خرج ليغادر السودان إلى الأمم المتحدة ليعمل في مكتب الإعلام بالمنظمة.

وقد بلغ من حجم خنق ١٧نوفمبر لصوت الصحافة، أنها منعت كافة الصحف ليلة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤، نشر أنباء الندوة وصدامات الشرطة مع الطلاب ووفاة القرشي. فصدرت الصحف في يوم الثاني والعشرين من أكتوبر وليس في صفحاتها أية إشارة إلى الحدث الجلل الذي هز وجدان الشعب كله. وحدها صحيفة الأيام التي آثرت الاحتجاب في ذلك الصباح بعد أن رأي أصحابها الثلاثة، بشير ومحجوب ومحجوب، أنه من الأوفق على الصحيفة أن لا تصدر بدلاً من أن تصدر وليس على

صدر صفحتها أهم نبأ في ذلك الوقت.

لا غرو إذن أن يكون واحداً من أسس ميثاق أكتوبر هو حرية الصحافة وضمانات التعبير الصحفي الحر، فقد كانت نوفمبر بما ظننته سوطاً لاهباً للصحافة والصحفيين على مدى سنواتها الستة.

## جامعة الخرطوم في مواجهة نوفمبر:

كانت مؤسسة الوعي الأخرى هي الجامعات والمعاهد العليا. ليس هناك شك في أن طلاب الجامعات والمعاهد العليا- على قلتهم في تلك الفترة- كانوا رمح المواجهة المدنية لنظام الفريق عبود. ولا نبالغ في القول إن قلنا إن الطلاب قدموا نموذجاً في المقاومة تأست به الأحزاب السياسية بعد عام من الزمان، وهي تتجمع وتتلاقي وتبدأ مناهضتها لنظام إبراهيم عبود. ولم يسبق الطلاب إلى النضال ضد نظام عبود إلا العسكريون من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار الذين قادوا حركتي مايو ونوفمبر ١٩٥٩ على نحو ما سردنا في وقت سابق.

ولابد من إثبات أمر هام هنا، وهو أن الحركة الطلابية التي قادت مواجهات قطاع الطلاب لنظام نوفمبر كان رأس رمحها طلاب جامعة الخرطوم واتحادهم الشهير. ولكن قوة تلك الحركة وتأثيرها كان مرفوداً بعدد من المؤسسات التعليمية العالية- والقليلة وقتها. فكانت الحركة الطلابية وقتها من نسيج جامعتين، هما الخرطوم والقاهرة الفرع، والمعهد الفني (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا اليوم)، وفي فترة لاحقة معهد المعلمين العالي، وعدد من الكليات العليا، وكل مدارس السودان الثانوية والتي تعدها أصابع اليدين.

## مذكرة الطلاب الأولى: بالديمقراطية تصحح الأخطاء:

إن سرد وقائع المواجهة الطالبية لنظام نوفمبر لا يستقيم إلا بربط نضال

الماضي بنضال ذلك الوقت، فقد استلهم طلاب جامعة الخرطوم، منذ انقلاب عبود ورفاقه على الديمقراطية، استلهموا دور الطلائع من طلاب الجامعة وخريجيها في مناهضة الاستعمار ثم في مسيرة الاستقلال، وهم يقفون في صف المعارضة لنظام عبود. وكان أول موقف طلابي جامع في مواجهة نظام نوفمبر هو مذكرتهم التي رفعوها في سبتمبر ١٩٥٩ ، والنظام لم يكمل عاماً من عمره بعد. وتعتبر مذكرة سبتمبر المشار إليها، مذكرة ذات أهمية تاريخية في مسار التصدي المدني لنظام إبراهيم عبود. فهي أول مذكرة معارضة يتسلمها نظام عبود من فئة مدنية تواجهه بمطلب تسليم السلطة وعودة الحريات. فحتى ذلك الوقت لم تكن أية من فئات المعارضة، عمالاً أو أحزاباً ، قد تقدمت بمطلب مباشر لنظام نوفمبر ينادي بعودته إلى الثكنات وإعادة السلطة السياسية. فمذكرة العمال المرفوعة بعدها –في نوفمبر ٥٩–، كانت مذكرة مطلبية يمكن وصفها بأنها نقابية أكثر من كونها سياسية، إذ صب موضوعها الأساسي في إطلاق سراح القيادات العمالية المحاكمة والمعتقلة آنذاك، وإعادة النقابات على أساس قانون ١٩٤٨. أما فيما يتعلق بالأحزاب فإن أول عمل سياسي مناوئ كان هو خطاب السيد الصديق المهدي لمجلس نوفمبر في نهاية ٥٩، بينما أرسلت الأحزاب ممثلة في الجبهة الوطنية المتحددة أول مذكرة لها بعد عام من مذكرة الطلاب، في نوفمبر ١٩٦٠.

نخلص بذلك إلى أن الطلاب كانوا هم المبادرين في المواجهة السياسية لعبود ومجلسه الأعلى بمطالبته بالتخلي عن الحكم. وقد استندت حجج مذكرتهم الأولى على إحساسهم بروح المسؤلية الوطنية، نحو تأمين الحرية لشعبهم الذي هيأ لهم الوصول إلى أعلى مدارج التعليم. ودافعت المذكرة عن الديمقراطية كخيار وطني ناضل من أجله الشعب وحقق الاستقلال الوطني وصولاً إلى تحقيق الحريات الكاملة فيه. وأكدت المذكرة بأن أخطاء الممارسة في الفترة الماضية لا ينبغي أن تحسب على النظام الديمقراطي، مؤكدة بأن أخطاء الديمقراطية تصحح تحت نظام ديمقراطي يتعلم منه

الشعب. ولأهميتها التاريخية، نورد ملخصاً للمطالب التي اختتمت بها المذكرة:

أولا: التعجيل بإقامة حكومة مدنية تمثل كافة الاتجاهات السياسية الوطنية.

١. أن يكون من أول واجبات تلك الحكومةإقامة لجنة وطنية تضطلع بالآتي:

أ) تضع مسودة دستور دائم للسودان تتحاشى فيه الثغرات التي أدت إلى زعزعة النظام النيابي في الدستور الملغي.

ب) تضع قانون انتخابات ينتخب على أساسه برلمان جديد تعرض عليه مسودة الدستور لإقرارها أو تعديلها.

٢. تكون تلك اللجنة القومية للحكومة كلجنة استشارية في المسائل الوطنية الكبرى وذلك كي تتسع رقعة الحكم وتكون الأوضاع أقرب إلى الديمقراطية.

ثانيا: وكنتيجة طبيعة للمطلبين السابقين ولكي يهيأ الجو المناسب فإننا نرى أن تطلق الحريات الديمقراطية بما في ذلك الصحافة وعودة الأحزاب والنقابات والاتحادات، وأن تلغى جميع القوانين المقيدة للحريات الديمقراطية الموضوعة قبل الاستقلال وبعده.

## اعتقال الطلاب وإضراب الجامعة:

ليس هناك ما يدل على أن المجلس الأعلى قد تسلم بالفعل تلك المذكرة من الطلاب، ولكن بالقطع تسلمتها أجهزة النظام الأمنية والعدلية المختلفة. فقد قامت السلطات بعد ذلك بقليل باعتقال قيادات الطلاب، مسجلة بذلك بداية مسلسل الزج بالطلاب في المعتقلات وبدء مشوار الصدام بين الطلاب وقوى الأمن. وقد ظلت قيادة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم التي رفعت المذكرة التاريخية، تحت الاعتقال حتى اضطرت الحكومة إلى إطلاق سراح الطلاب بعد عدة أسابيع إثر دخول طلاب الجامعة، وعدد من المدارس والكليات في إضراب شامل استحوذ على اهتمام

المواطنين ولقي إعلاماً في الصحافة المحلية والعالمية.

## عاش ناصر، يسقط عبود:

لم يمض عام على مذكرة سبتمبر ٥٩ كأول مواجهة بين نظام نوفمبر والطلاب، إلا وكان الطلاب مرة أخرى على خط المواجهة. وكانت المناسبة هذه المرة هي زيارة جمال عبد الناصرللسودان في الذكرى الثانية لانقلاب نوفمبر في عام ١٩٦٠ . وقد استغل طلاب جامعة الخرطوم زيارة عبد الناصر لمنزل الفريق عبود، والذي كان يجاور داخليات الطلاب، فاعتلوا أسطح الداخليات المواجه لمنزل عبود، وقاموا بالهتاف بحياة عبد الناصر وسقوط عبود. كما رددوا هتافات تطالب بعودة الحريات والديمقراطية النيابية.

وتجيئ أهمية تظاهرة داخلية الطلاب تلك، لكونها حدثت في وقت كان يرمي فيه عبود إلى استغلال علاقاته مع ناصر لتحسين وجه النظام ورفع رصيده السياسي المحلي والإقليمي والعالمي. وكانت دار الفريق عبود ليلتها تغص بعدد من كبار الضيوف الزائرين للبلاد بمناسبة ذكري نوفمبر، وبالدبلوماسيين الأجانب ورجال الصحافة والإعلام العالميين، الذين جاءوا لتغطية الأحداث والزيارات. فوجد كل هؤلاء أنفسهم شهوداً على مواقف الشريحة المستنيرة من المجتمع للنظام الحاكم في السودان ، وهو ما أغضب إبراهيم عبود. وكانت غضبة عبود على الطلاب "وسلوكهم" يومها غضبة كبرى، عبرت عنها وزارة الداخلية بدفع شرطتها لأول مرة لأقتحام الحرم الجامعي، ومطاردة الطلاب والطالبات في داخل غرفهم.

## قانون جديد لتأديب الجامعة:

يشكل استقلال الجامعات ركناً مهما من أركان الرفعة الأكاديمية والعلمية. إذ لا سبيل لرفعة الجامعات إلا بإعلاء شأن الحرية الأكاديمية الجامعية، وحمايتها بسياج

من القانون والدستور. ويعتبر قانون جامعة الخرطوم الأصيل واحداً من القوانين المميزة في هذا الجانب. إذ أتاح القانون للجامعة حرية واسعة في اختيار إدارتها العليا، وعماداتها دون تدخل من الدولة، وذلك باعتبارها صرحاً مهماً من صروح النهضة الوطنية ومؤسسة قومية تسمو فوق الحزبيات والعنصريات. وقد هيأ مثل ذلك الاستقلال للجامعة أن تحتل مكانتها السامية وأن يكون لها دورها الرائد والاصيل في المجتمع. وفي إطار ذلك الإستقلال كان الطلاب والأساتذة يتعاملون مع القضايا القومية باعتبارها قضايا وطن، لا قضايا نظام. وفي إطار هذا الفهم يمكن تفسير مذكرات الطلاب ومواقفهم السياسية من نظام ١٧ نوفمبر.

ولما كان طلاب الجامعة قد تعاملوا مع النظام من خلال مثل هذا التفسير لاستقلال الجامعة، فإن استقلال الجامعة أرق مضاجع نظام نوفمبر منذ يومه الأول. ولذلك فلم يكن غريباً أن يستهدف النظام ذلك الاستقلال. فقررت حكومة ١٧ نوفمبر في فبراير ١٩٦١، وضع الجامعة تحت سيطرة الدولة وأصدرت قراراً بتعديل قانون جامعة الخرطوم أصبح بموجبه رئيس الدولة راعياً للجامعة ، وأصبحت له سلطة تعيين مدير الجامعة بدلاً من انتخابه من قبل مجلس الجامعة. أما مجلس الجامعة نفسه فقد أصبح خاضعاً للتعيين من قبل مجلس الوزراء. وهكذا، بضربة واحدة أراد نظام نوفمبر شطب استقلال الجامعة نهائياً ووضعها بكاملها تحت سيطرة الدولة.

ثم أعقبت الحكومةتعديل قانون الجامعة بقرار حكومي-في نوفمبر ٦٣- تم بموجبه ضم جامعة الخرطوم إلى وزارة المعارف، لتصبح بذلك الجامعة بكاملها، بإداراتها وطلابها تحت سيطرة وإشراف الوزير. وكان ذلك القرار هو المسمار الأخير في نعش استقلال الجامعة.

## إضراب ومطالبة بعودة الجيش إلى الثكنات:

رأى الطلاب في قرارات عبود المستهدفة السيطرة على جامعة الخرطوم

وإلغاء استقلالها، محاولة غرضها الأساسي الحد من دور الطلاب في معارضة النظام والتي كانت هي سن الرمح الذي تبقى من بعد نجاح النظام في شق الحركة العمالية، وانحسار المعارضة السياسية الحزبية وضعفها في العموم. فقد شعر النظام خلال عامي ٦١ و٦٢، أن الصوت الوحيد الذي كان لا يزال قادراً على الجهر بالمعارضة هو الطلاب عموماً، واتحاد طلاب جامعة الخرطوم خصوصاً.

أدرك الطلاب إذن أن الغرض من تعديل قانون الجامعة، والقرارات الحكومية التي تلته، لم يكن تحسين أوضاع الجامعة وتمكينها من أداء دورها كمؤسسة تعليمية عليا، كما زعمت ديباجات القوانين والقرارات التي صدرت. بل كان الغرض هو وضع الجامعة في قفص النظام، وإنهاء أسطورة الاستقلال الأكاديمي لأغراض السياسة. ومن ثم فقد قرروا أخذ الحال بما يستحقه من رد فعل، فإذا كان غرض النظام أن تسكت أصوات المطالبة بتنحيه، وأن تخلو له الساحة دون معارضة، فليكن الرد بما يؤكد استمرار أصوات المعارضة.

رفع الطلاب مذكرتهم في وجه زحف نظام عبود المستمر على الجامعة، في نوفمبر ١٩٦٣، وجاءت المذكرة وهي تناقش قضايا أشمل من مجرد الاعتراض على القانون المعدل أو على قرار ضم الجامعة إلى وزارة المعارف. كانت المذكرة مذكرة سياسية شاملة ناقشت قضية الحريات العامة للشعب قبل مناقشة قضية الحرية الجامعية، وركزت في الحديث عن استقلال إرادة المواطنين جميعهم قبل استقلال الجامعة.

**ملخص المطالب التي جاءت في مذكرة نوفمبر ٦٣ كان نصها ما يلي:**

١. رجوع الجيش إلى ثكناته ليباشر مهامه الأساسية وهي الدفاع عن الوطن
٢. قيام حكومة انتقالية لوضع الدستور وإجراء الانتخابات.
٣. تصفية المعتقلات ورد الحريات العامة للشعب وإلغاء قانون الطوارئ

ولم يكن الطلاب وحدهم في موقف الرفض لسلب حرية الجامعة، فقد شارك مدير الجامعة وأساتذتها في المعارضة، فتقدم المدير والأساتذة جميعهم باستقالات جماعية، مشروطة بعودة الحكومة عن قراراتها المتعلقة بتبعية الجامعة لوزير المعارف. وقد انتصرت إرادة الطلاب وأساتذتهم بإعادة الحكومة النظر في قرار الضم لوزارة التعليم.

## ندوات الجنوب: ساحة المعركة النهائية مع النظام:

لم يقعد تعديل قانون الجامعة ولا قرارات ضمها إلى وزارة المعارف، الطلاب عن مواصلة المجابهة لنظام ١٧ نوفمبر. ففي الوقت الذي كانت أعوام ٦٢ و٦٣ هي أعوام تراجع فيها مد المقاومة السياسية لنظام عبود، بعد وفاة السيد الصديق، وانشقاق الحركة العمالية، وقرار الشيوعيين العمل من داخل النظام، بقي الطلاب بمذكراتهم ومظاهراتهم وإضراباتهم المتواترة مصدر القلق الأساسي للنظام. بيد أن معارضة الطلاب في مجملها لم تكن أمراً مقلقاً للنظام فمظاهرات الطلاب تأييداً لأهالي حلفا، أو إدانة لمواقف أمريكا وبلجيكا، أو حتى إدانة مواقف نظام عبود من قضية لوممبا لم تشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار النظام بعد سنوات الانحسار في المعارضة الحزبية، وانتهاء مسلسل الانقلابات بعد إعدام علي حامد ورفاقه.

وحدها بقيت قضية الجنوب مصدر الزعزعة لنظام عبود، خاصة وأن عاما ٦٢ و٦٣ شهدا تصعيداً ميدانياً وسياسياً للقضية من بعد طرد المبشرين، وتدخل الكنائس العالمية بالصورة التي أشرنا إليهامن قبل. وكان الجنوب مصدر قلق حقيقي للنظام في تلك الفترة بعد تزايد المعارك وفقدان عدد من العسكريين في المعارك، بما اضطر معه النظام إلى البحث عن مخرج عبر لجنة تقصي الحقائق -كما رأينا- التي رأسها أحمد محمد يسن. وهي اللجنة التي دعت قطاعات الشعب للإدلاء بآرائهم في القضية واقتراح حلول سياسية بدلا من الحل العسكري.

وقد عبر طلاب جامعة الخرطوم عن رأيهم في قضية الجنوب عبر ٦ ندوات - خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٦٤، هاجمت جميعها نظام نوفمبر واعتبرت سياساته مسؤولة عن مآل الحال. ولا شك أننا في حل من إعادة تكرار القصة.. فندوة أكتـــوبر ٢١ كانت واحدة من سلسلة ندوات الإدانة لسياسات نوفمبر في الجنوب، وهـــي تلـــك الندوة الممنوعة التي فجرت الدم، والمشاعر، وبها انبلج صبح أكتوبر الثورة..




# 8

# سيناريو النهايات

أنسب بداية لسيناريو نهايات ١٧ نوفمبر هي تلك الندوة التي نسميها الندوة القاضية، ندوة ليلة الحادي والعشرين من أكتوبر ٦٤. وهي الندوة الممنوعة، التي أقيمت على أنقاض الندوة السابقة التي فضتها الشرطة بالقوة في العاشر من أكتوبر.

وفي الحقيقة، لم تكن ندوة أكتوبر هي أول الندوات، بل سبقتها- في سبتمبر- ندوات شارك في بعضها أساتذة الجامعة وطلابها، ثم تمددت الندوات فيما بعد لتشمل سياسيين، وانصبت معظمها في مناقشة أسباب وخلفيات المشكلة، كما تناولت بعضها الجوانب القانونية، والإدارية ذات الصلة بتطور القضية وتعقدها.

## الندوات السياسية تدين نظام نوفمبر:

ورغم أن الندوات أخذت في أولها منحى علمياً جعلها تستحوذ على اهتمام الحكومة حتى أن عضواً في المجلس الأعلى -هو الأميرآلاي المقبول- شهد بعضاً منها، كما شهدها السيد أحمد محمد يسن، رئيس لجنة تقصي الحقائق حول مشكلة الجنوب، إلا أنها سرعان ما انزلقت نحو المناوءة والنقد السياسي، حتى أن المقبول وجد نفسه في إحداها في وضع حرج اضطر معه إلى الخروج الغاضب. ومن ثم فقد غلب على بقية الندوات طابع الهجوم وإدانة أساليب النظام القمعية، وتحميل أسلوب المعالجة المسلحة المسؤولية فيما وصل إليه الحال من تصاعد خطير. ومنذ أول أكتوبر، أخذت الندوات مساراً أكثر سياسية وأقل علمية، فصارت مسارات الحوار في اتجاه الحديث عن إستحالة حل المشكلة تحت نظام عسكري، وكان هناك شبه إجماع على أن النظام العسكري هو أقل الأنظمة قدرة على معالجة قضية ذات بعد ثقافي واجتماعي وسياسي معقد كقضية الجنوب.

من أشهر تلك الندوات، الندوة التي تحدث فيها الدكتور حسن الترابي، وكان وقتها حديث العودة من دراساته العليا بفرنسا، وحديث الصعود إلى مراقي القيادة في تنظيم الإخوان المسلمين. وقد تلخص حديث الترابي في تلك الندوة في أن "حل مشكلة

الجنوب إنما يكمن في حل مشكلة الشمال،" ومشكلة الشمال هـي فـي هـذا النظـام الديكتاتوري العسكري، ولا حل إلا بزوال النظام العسكري الذي فاقم المشكلة وعقدها بلجوئه إلى القوة المسلحة وحدها.

مع تزايد حدة النقد لنظام نوفمبر في تلك الندوات، أصدرت وزارة الداخلية ، قراراً بوقف الندوات استناداً على قانون الطوارئ، بالرغم مـن أن نـدوات جامعـة الخرطوم كانت جزء من نشاط لجنة تقصي الحقائق التي كونها المجلس الأعلى نفسه. وكان ذات المجلس قد أقر ما يشبه التجميد لبنود قانون الطوارئ التي تمنع التجمـع، وذلك حتى تتمكن اللجنة من دعوة المواطنين إلى المساهمة برأيهم كما طالب بذلك أمر تأسيسها.

بالرغم من قرار المنع استند طلاب الجامعة على مبـدأ اسـتقلال الجامعـة وقرروا عقد الندوات في إطار علمي لبحث القضية المشكلة. ومن ثم دعوا لندوة ليلـة العاشر من أكتوبر، وهي تلك الندوة التي لم تسمح إدارة الجامعة بعقدها فـي نـادي الطلاب، فاتجه الطلاب إلى داخليات (البركس ) حيث تجمعوا بين داخليتـي القـاش وكسلا لعقد الندوة، قبل أن تتدخل الشرطة وتمنعهم من عقدها.

واعتماداً على تقرير وزير الداخلية بالإنابة_ أحمد رضا فريد- نستكمل رواية تطور الأحداث التي أدت إلى ندوة ومواجهات ليلة الحادي والعـشرين مـن أكتـوبر ١٩٦٤.

قال اللواء أحمد رضا فريد:

" في تاريخ لاحق (ليوم ١٠ أكتوبر ١٩٦٤، ليلة قامت قوات الأمن بفض نـدوة البركس بالقوة)، تقدم عشرة من لجنة الطلاب (لجنة حافظ الشيخ) بعريـضة لـوزارة الداخلية، كانت كلها هجوماً سافراً وتحد مرير للسلطات (كانت المذكرة هي احتجـاج

على دخول حرم الجامعة، وضرب الطلاب، وأكد إيمان الطـلاب بـضرورة عـودة الديمقراطية) واعتقلت السلطات مقدمي العريضة تحفظاً ولم تقدمهم للمحاكمة. ومنـذ ذلك التاريخ خرجت صحف الحائط للمعسكرات والاتجاهات المختلفة ترتكب المخالفات القانونية الواضحة، وظلت السلطات تراقب عن قرب وصبر هذه الأعمال الـصبيانية لعل الطلبة يعودون إلى رشدهم..

بدأ الطلبة التحضير لتحدي الحكومة والقانون (بعقد نـدوة جديـدة) وكانـت السلطات تعلم بأنهم أعدوا العدة للاصطدام بالبوليس، ففي يوم أمس الأول دعا الطلاب إلى إقامة ليلة لدراسة مشكلة الجنوب، علماً منهم أن قيام مثل تلك الليلة يمنعه القانون. فلما بدأ الطلبة خاطبهم الضابط المسؤول فأنذرهم بالتفرق، فلم يزده إنذارهم إلا تحدياً وتحدثوا عن تكميم الأفواه وتقييد الحريات..

ثم قال اللواء:

عند إصرار الطلاب إضطر البوليس إلى إلغاء القنابل المسيلة للـدموع فجـرى الطلاب إلى داخلياتهم، ثم عادوا حيث بدءوا في رمي البوليس بالحجارة كمـا الـتحم بعضهم مع البوليس مستعملين العصي الغليظة وفروع الأشجار والزجاج الفارغ، مما أوقع الأذي بثلاثين من رجال البوليس. وكان إصرار الطلبة واضحاً في تحديهم لقوات الأمن تاكيداً لما ذكروه وهو دحر رجال الأمن مهما كلفهم الأمر. ظل البوليس يحاول لفترة ساعة كاملة تفريق جماعة كبيرة من الطلبة مسلحة بالعصي الغليظة والحجـارة والزجاج مستعملين معهم أقل ما يمكن من قوة إلا أن الطلبة اسـتغلوا هـذا الموقـف وأحكموا الحلقة على تلك الفئة من الرجال (الشرطة) الذين وجدوا أنفسهم في موقف صعب الشيء الذي دعا الضابط المسؤول وهو برتبة حكمدار أن ينذر الطلبة للوقوف عند حدهم".

**ويواصل وزير الداخلية بالإنابة:**

كرر الضابط عبارات الإنذار بأنه سيطلق النار.. الشيء الذي تسبب في موت طالب وإيقاع الأذي بآخرين حجز بعضهم بالمستشفى. وظل الطلبة يتربصون برجال الأمن، ويرمون عرباتهم بالحجارة.

ومنذ الصباح الباكر بدأت جموع الطلاب تزحم ساحة المستشفى بالخرطوم متذرعين بتشييع الطالب المتوفي، ولما سمحوا لهم بذلك استغلوا الموقف وخرجوا في مظاهرات عدائية لم تقف عند حد الهتافات، بل تعدته إلى أعمال الضرر بالممتلكات والعربات الحكومية، وامتدت مظاهرات الطلبة إلى العديد من الشوارع والطرقات وكان رائد الطلبة في كل مظاهراتهم إظهار العنف وأعمال التخريب .. وأن قوات الأمن لن تسكت على ذلك.. ولن تتهاون.

كان ذلك هو سردا لأحداث ليلة الحادي والعشرين من أكتوبر من وجهة نظر نظام نوفمبر الذي كان–وقتها– يلفظ أنفاسه الأخيرة.

**شهداء وجرحى من الطلاب :**

بلغ عدد الطلاب الجرحى في ليلة المواجهة الدامية عشرين طالبا، نرى للتاريخ أن نثبتهم هنا: وهم بابكر حسن عبد الحفيظ (وقد استشهد متأثراً بجراحه بعد أيام )، خالد نجم الدين، حسن أحمد عجبنا، جلال الدين عباس، حسن الوديع السنوسي، عثمان البلك، خالد الحاج، علي إبراهيم أحمد، حمزة عبد الله كنة، محمد الحسن محمد سعيد، جلال الدين عباس، النور عبد الخالق، يس الدسوقي، محمد فائق يوسف، محمد الفاتح الطريفي، الأمين عبد الله، حمد أحمد المهدي، عبد العزيز محمد فرج، سليمان عبد الواحد، وسهام مصطفى الصاوي.

والشاهد في أمر هذه المصادمة، أنها كانت علامة فارقة في التاريخ السياسي

السودانية لسبب أساسي واحد، وهو أن الطلاب السودانيين لم يتعرضوا للموت، قبل ذلك التاريخ على أيد سودانية، فقد كانت حدود المواجهات والصدامات السياسيةمع الطلاب، وغيرهم من القوى في أقصى حالاتها ، قنابل الدموع وعصي الخيزران. لم يعرف طلاب السودان العنف المفضي إلى الموت إلا على يد نوفمبر.

## التصعيد والتشييع وميلاد جبهة الهيئات:

كان يوم الثاني والعشرين من أكتوبر هو يوم تشييع جثمان الشهيد أحمد القرشي طه، إبن القراصة الذي آل إخوانه وزملاؤه وأساتذته على أن يجعلوه رمزاً لمقاومتهم للسلطة العسكرية. ولم يكن الطلاب وحدهم هناك، بل كانت جموع الشعب من كل حدب وصوب.. جاءت الأحزاب السياسية بكبارها إلى ميدان عبد المنعم، فكان هناك الهادي المهدي، ومحمد عثمان الميرغني، واسماعيل الأزهري، والصادق المهدي –الذي صلى على جثمان القرشي–، وأحمد المهدي، ومحمد احمد محجوب ومبارك زروق، وغيرهم من أقطاب الأحزاب. بعد الصلاة على القرشي الشهيد.. علت هتافات الطلاب والمواطنين ضد النظام.. وبدأت الجماهير تجوب الطرقات مع الطلاب تهتف ضد النظام.. ووجدت الجماهير نفسها وهي تسيطر على شوارع الخرطوم بينما وقفت قوات الأمن بعيداً حتى لا تتكرر مأساة الليلة الماضية.

وكانت تلك هي بدايات التكوين لتنظيم المقاومة الجماهيري غير المرتبط بالأحزاب.. والمكون من فئات الطلاب والأساتذة والمحامين والمهنيين الآخرين. وقد انتظم هذا الجمع بعد ذلك بقليل في دار أساتذة الجامعة..مؤذناً بميلاد تنظيم جبهة الهيئات.

## التنظيم الذي تقدم الخطى على طريق تفكك نوفمبر..

## بين سلطة القانون والسلطة العسكرية:

الذين يعرفون القاضي عبد المجيد إمام، قاضي المحكمة العليا في تلك الايام، يعرفون فيه هيبته وقوة شخصيته، والذين شهدوه في مواقف الشدة يعرفون حزمه وحسمه، كما يعرفون صوته الجهوري الطاغي في مثل تلك اللحظات. يوم المواجهة في الرابع والعشرين من أكتوبر، كان صوت عبد المجيد إمام هو صوت الحسم لواقع المجابهة بين سلطة نوفمبر، وسلطة الجماهير التي كانت لحظتها في حالة التكوين. كان عبد المجيد ورفاقه على وشك السير بمذكرة المحامين والقضاة إلى المجلس الأعلى حينما اعترضتهم ثلة من جنود الشرطة قفلت الطريق. طلب منهم الضابط الملازم (وقتها)، قرشي فارس، بأن ينصرفوا لأن لديه تعليمات بعدم السماح للموكب بالتقدم. ولما كانت للقضاء سلطة على الضباط، صاح عبد المجيد إمام في قرشي فارس بصوت رددت صداه ساحة القضاء كلها " إنا عبد المجيدإمام قاضي المحكمة العليا، بهذا أمرك بالانصراف بجنودك فورا"

وقال قرشي فارس بعد ذلك بزمان، إنه لم يكن هناك لحظتها من هو أسعدمنه وهو يصيح رداً على القاضي الأكتوبري.. " حاضر سعادتك"، وينصرف بجنوده ، فقد كان ضابط الشرطة حائر النفس بين واجب المهنة وحتمية الالتزام بالإرادة الشعبية..

كانت تلك اللحظات هي لحظات حاسمة في تاريخ السياسة السودانية. فقد دكت كلمات عبد المجيد إمام حائط الرهبة الذي كانت تقف وراءه سلطة نوفمبر، وأعلت صوت القانون.

كان انصياع قرشي فارس لتعليمات القاضي هو رداً للأمور إلى

نصابها.وتعبيراً عن سيادة حكم القانون حتى في أحلك اللحظات وأكثرها ظلامـاً.. فعبد المجيد كان لحظتها يمثل سلطة القانون التي سلبت منذ حكم رجال نوفمبر بقانون الدفاع.. وكانت صيحته في قرشي فارس هي صيحة الحق.. وكان انصياع قرشي هو الإيذان بأن الحق حتماً يعلو ويسود.

## جبهة الهيئات: الميلاد من رحم الدم:

الذين وقفوا أمام القصر متأهبين للتوجه نحو القصر حاملين المـذكرة كـانوا جبهة الهيئات، ذلك التنظيم الذي ولد من رحم الدم، من بعد تشييع القرشي. تلاقى قادة الهيئات، من قضاة ومحامين وأساتذة وعمال وموظفين، تلاقوا جميعاً علـى وجـوب مواجهة البطش، فلما تلفتوا يبحثون عن قيادة سياسية فلم يجدوا أحدً منها في الساحة، .. فأعلنوا أنفسهم قيادة..

**وهكذا كان ميلاد جبهة الهيئات..**

كان القضاة ثاني فئة– بعد أساتذة الجامعة المستقيلين – تمرق على سلطة النظام، وهي تصوغ عريضتها الدامغة التي كانت توشك أن تسير بها مع المحامين، لتسلمها لعبود. وكان نص العريضة مرافعة قانونية ضد النظام كله. فقد دمغت العريـضة تـصرف السلطة مع الطلاب، وردت على بيان وزير الداخلية، مؤكدة أن الطلاب لـم يخـالفوا قانوناً طالما كانت الداخليات هي مكان انعقاد الندوات. وقالت العريضة إن تـصرف الشرطة جاء دون إذن من قاضٍ وهو مايستوجب المحاسبة. وطالبت العريضة بمعاقبة المسؤلين حتى ولو كانوا أعضاء بالمجلس الأعلى.. ثم ختمت المذكرة قائلة..

لن ندوس على ضمائرنا ونسكت على هذا الأمر الخطير.

## المواجهة العصيبة بين القانون والقوة المسلحة:

بانصراف قرشي فارس، أسرعت السلطة باستبدال الجنود بوحدة عـسكرية ،

سدت أمام القضاة والمحامين الطريق، وبدت لحظة من لحظات المواجهة الرمزية بين سلطة القانون وسلطة الجيش..

وبما كان عليه الموقف من تأزم.. حبس الناس أنفاسهم في باحة الهيئة القضائية، ووقفوا ينتظرون المآل الخطير.. تحت إصرار القضاة والمحامين على سير موكبهم، وإصرار وحدات الجيش على وجود تعليمات صريحة بعدم السماح به. ولما زادت حدة الموقف وكادت الكارثة أن تقع تدخل رئيس القضاء، محمد أحمد أبو رنات، فطلب من المجلس الأعلى بالسماح للموكب بالتقدم واستلام المذكرة منه حقناً للدم، وتداركاً للمآلات الخطيرة المحتملة.

## ميلاد الإضراب السياسي :

في تلك اللحظات العصيبة نفسها ولد العصيان المدني، أو الإضراب السياسي. إذ رأي المحتشدون أمام الهيئة القضائية، من أساتذة وقضاة ومحامين وعمال ومهنيين، أن السبيل الوحيد لمواجهة القوة المسلحة التي توشك أن تحصد رجال العدالة ورجال العلم والقيادات المهنية الوطنية، هو الركون إلى عصيانها بالسلاح المدني الوحيد: الإضراب.

ويشار هنا إلى أن الحزب الشيوعي كان هو رافع راية الإضراب السياسي منذ عام ٦١، فقد نادى من خلال منشوراته وبياناته بأن تعتمد المعارضة السياسية لنظام نوفمبر الإضراب السياسي وسيلة لإسقاط نظام نوفمبر. بيد أن ضعف انفعال القوى السياسية مع اقتراحه ذلك قاده إلى التخلي حتى عن جبهة الهيئات في وقت لاحق. وكان الذين رفعوا اقتراح الإضراب السياسي من عناصر الشيوعيين في جبهة الهيئات، وقد كانوا كثراً بحكم السيطرة النقابية للشيوعيين في تلك الأيام. وكان من الطبيعي أن يكون أول اللذين نادوا بالإضراب السياسي في تجمع الهيئات يساريين من مثل عابدين إسماعيل وطه بعشر والذين كانا في قيادة جبهة الهيئات.

ومن خلال مكبرات الصوت، وأمام الهيئة القضائية أعلن الإضراب السياسي في ذلك الموكب الرهيب، وطلب من كل العاملين وفي كل موقع أن يلتزموا بيـوتهم وألا يعودوا إلا بسقوط النظام..

كانت سلطة الجماهير آخذة في التشكل لحظتها، وكانت القيادات البديلة للقيادة السياسية قد بدأت في التبلور.. وكان نظام نوفمبر قد بدأ في الترنح..

وقتها هبت الأحزاب من غفوتها..

## جبهة الأحزاب.. تستيقظ وتتجمع في قبة المهدي:

مع تصاعد المد الجماهيري وفيضان الطرقات بالمظاهرات الجماهيرية الهادرة في مواجهة سلطة نوفمبر، كانت الأحزاب تستيقظ من سباتها العميـق وتحـاول مـا استطاعت أن تلاحق مد الجماهير الهادر ..

صحيح أن معظم السياسيين البارزين شاركوا في المواجهات منـذ لحظتهـا الأولى، ولكن بعضاً من أولئك السياسيين كالمحجوب وزروق وأحمد السيد حمد مـثلاً شاركوا بوصفهم محامين في نقاباتهم، ولم يكونوا يتعاملون مع جبهة الهيئات بصفاتهم الحزبية. كما أن الأقطاب كانوا في قلب الأحداث بواقع مكانتهم الاجتماعية كقيـادات دينية أو اجتماعية أكثر من كونها قيادة أحزاب.

فكما ذكرنا من قبل، كانت المعارضة الحزبية لنوفمبر قد تضعضعت منذ موت السيد الصديق المهدي، وانسحاب الحزب الشوعي من الجبهة في نهايـات عـام ٦٢. ولكن مع تصاعد أحداث ندوة أكتوبر بجامعة الخرطوم، ومع بروز كيان المهنيين الذي تبلور في جبهة الهيئات التي وجدت نفسها قيادة فعلية لحركة المعارضة الجماهيريـة لنظام نوفمبر، مع هذا التطور الجديد، استيقظت الأحزاب إلى حقيقة أن الهيئة الجديدة تكاد أن تسحب البساط من تحت أقدامها.. ومن ثم سارعت لتدارك الموقف..

فأصدر الحزب الشيوعي أول بياناته حول الأحداث في الثامن والعشرين من أكتوبر، بعد التصاعد الخطير الذي أدى لإطلاق النار أمام القصر، فيما عرف بعده بمذبحة القصر.

كما أصدر السيد على الميرغني بياناً شديد الضبابية ينادي الحكومة بأن "تحافظ على شعور الشعب وتحقق أهدافه"، وينادي الشعب بأن"يهدأ ويستجيب لنداء العقلاء".

وأصدر السيدان الهادي المهدي، وإسماعيل الأزهري بيانات منفصلة، طالبت بعودة الديمقراطية، ودعت الجيش إلى استعمال الحكمة وحقن الدماء، بالعودة إلى الثكنات..

ثم التقى من بعد ذلك أقطاب الأحزاب السياسية في قبة المهدي بأمدرمان، وبذلك أعادوا إحياء جبهة الأحزاب التي كادت أن تموت خلال العامين السابقين..

وبقيام جبهة الأحزاب، وجدت الجماهير نفسها منقسمة بين قيادتين، قيادة جبهة الهيئات التي اتخذت من دار أساتذة الخرطوم مقراً لها، وقيادة تجمع الأحزاب الذي اتخذ قبة المهدي مقراً..

وبين هذين الموقعين وبين القصر الجمهوري، ورئاسة الجيش كانت أحداث الأيام الثلاثة الأخيرة من عمر نظام نوفمبر تحت التشكيل..

وكان أهم عوامل ذلك التشكل هو ما كان يجري داخل المؤسسة العسكرية..

وكان أهم ما يجري هناك هو دور الضباط الصغار..

## الضباط الأحرار..

## الضباط الأحرار وأكتوبر:

لن تكتمل رواية النهاية لنوفمبر دون الوقوف على حقيقة وحجم الدور الذي لعبه ضباط الجيش من غير قيادة المجلس الأعلى في تحقيق الإرادة الشعبية في أيام الثورة.

وللحقيقة، فإن دور العسكريين في تحقيق أهداف أكتوبر لم يلق كثير إضاءة من المؤرخين والباحثين الذين اكتفوا بإشارات مقتضبة، هنا وهناك في بحوثهم، للحديث عن دور بعض الضباط الذين رفضوا الانصياع لأوامر تحريك المدرعات إلى القصر أو المداخل الجسور.

ونرى لزاماً علينا، بحكم ما اطلعنا عليه من معلومات حول دور الجيش والضباط، والضباط الأحرار على وجه الخصوص ، نجد لزامناً علينا أن نروي بتفصيل دور بعض العسكريين الذين لم تجد أدوارهم الحاسمة -في تقديرنا-في إنفاذ إرادة الشعب في أكتوبر من خلال مواقفهم وضغوطهم على المجلس الأعلى لنوفمبر، لم تجد تسجيلاً كما ينبغي.

وللحقيقة أيضاً، ينبغي أن نشير هنا، إلى أن المعلومات التي نصوغها في الحلقتين الثلاث الأخيرتين من هذه السلسلة، هي من نتاج بحث وتنقيب، وقراءة لعدد من المذكرات والأوراق الشخصية، ونتاج أسئلة واستفسارات لعدد من الشخصيات جرت في أماكن مختلفة وفي أوقات متباعدة بعضها مضى عليه أكثر من عقدين من الزمان..

ونود أن نوضح في هذا المقام أن بعض المعلومات ذات الصلة بدور الضباط الأحرار استقيناها من مصدرين، هما محجوب برير محمد نور، الذي أوردها في سياق

سيرته الذاتية المروية في كتابين، كما وردت بعض أجزائها في سياق حوارات متقطعة دارت بيننا على فترات مختلفة من الزمان. أما الثاني فهو عبد الرزاق الفضل، وهو ضابط استخبارات من الذين أتيحت لهم فرص الاطلاع على العديد من الملفات المتعلقة بالأحداث السياسية المهمة، وقد سجلها في رسالة ماجستير من معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية بجامعة الخرطوم. ولم يكن هذان المصدران وحدهما الذين اعتمدنا عليهما، بل عمدنا إلى استقاء معلومات حول أحداث أكتوبر في فترات سابقة من خلال حورارات أجريناها -في زمان العمل الصحفي- مع عدد من الذين كانوا ذوي باع في أحداث أكتوبر، منهم المرحوم عمر الحاج موسى، والذي أفاض في تفاصيل الأحداث ومجرياتها، واللواء محمد طلعت فريد والعميد فتحي كمبال، وعدد من الضباط الذين شاركوا في صنع الأحداث أو كانوا بالقرب من مواقعها.

## الضباط الأحرار .. التخطيط لانقلاب في أكتوبر:

لا يعرف كثيرون أن الضباط الأحرار، والذين انتهت حالهم إلى تضعضع بعد محاكمات حركة على حامد، كانوا بحلول عام ١٩٦٤، قد استجمعوا قواهم، وتمكنوا خلال سنوات ٦٣ و٦٤ من بناء تنظيمهم بتؤدة وفتحوا أبوابهم لعدد كبير من الضباط الجدد الذين تخرجوا من الكلية الحربية مع بداية حقبة الستينات. كما أن التنظيم كان قد ازداد قوة وتوسع بإقبال الضباط الشيوعيين من الانخراط فيه والعمل كجزء منه، رغم أنهم لهم كيانهم المستقل والمرتبط عضوياً بالحزب الشيوعي.

وحسب الرواية التي نستند عليها[1]، فإن التنظيم كان قد أعد لنفسه برامج عمل وخطط مستقبل تضمنت قيامه بحركة عسكرية (تصحيحية) يتم بمقتضاها قيام مجلس عسكري مدني يسمى مجلس الشعب القيادي، تؤول له صلاحيات رأس الدولة بعد حل مجلس الأعلى لعبود.

[1] محجوب برير، مصدر سابق.

وكان من المقرر أن يتحرك التنظيم لاستلام السلطة صباح الخامس والعشرين من أكتوبر .. إلا أن الأحداث تصاعدت منذ ليلة الحادي والعشرين منه على النحو المعروف .. وهو ما جعل تنظيم الضباط الأحرار يطوي في صدور أعضائه حقيقة الانقلاب الذي سبقته أحداث جامعة الخرطوم بأربع أيام.

## عصيان الضباط ومطالبة بحل المجلس الأعلى:

لما اتجهت الأحداث اتجاهها المعروف خلال ليلة وصباح الثاني والعشرين من أكتوبر، وبعد أن أخذت المظاهرات تعم العاصمة والجماهير تعبر عن غضبها لما جرى، بدأت سلطة نوفمبر في التحسب للموقف بتحريك بعض وحدات الجيش لحماية المؤسسات والمنشآت.

ولما كانت المدرعات هي وحدة الحماية الاساسية للمنشئات ، فقد أصدرت السلطات العسكرية أوامرها للرائد فاروق حمد الله- سكرتير تنظيم الضباط الاحرار- بقيادة قوة من المدرعات لحراسة كبري النيل الأزرق وقفله.

ولما كان فاروقاً يدرك أن وجوده على رأس مجموعة حراسة الجسر قد تؤدي به إلى إطلاق النار على المواطنين، فقد أعلن رفضه التام وبلغة الجيش "عصيانه لأوامر" التحرك بالمدرعات.

وقد دار نقاش حام يومها، بين فاروق والضابط الآمر قال فيه فاروق ما يمكن تلخيصه كما يلي[٢]:

إنه يعرف انه بقراره ذلك إنه إنما يعصى أمراً عسكرياً رسمياً ، ولكنه قال فاروق: لا يستطيع أن ينفذ أمراً يمكن أن يؤدي به إلى إطلاق النار على المواطنين.

[2] راجع تفاصيل ما دار في محمد محجوب حضرة، السودان خلال حكم عبود، أمدرمان: المطبعة العسكرية. (د. ت.)

ثم قال فاروق للضابط الآمر

" هأنذا أمامك يا سيدي، ومن حقك أن تعاقبني.. وأنا مستعد لقبول العقوبة"[3]

وكان موقف فاروق حمد الله ذلك هو أول المواقف المنبئة بما سيكون عليه موقف الضباط من تحرك الشارع.

فقد تلى موقفه هذا مواقف عدة، لأعضاء تنظيم الضباط الأحرار وغيرهم من الضباط، فالضابط الذي طلبت منه السلطات تولي قيادة المدرعات بدلا من فاروق، خرج بها وعاد دون أن يؤدي مهمته، وحينما سئل عن عدم تنفيذه لمهمة تفريق الجماهير، رد النقيب فتحي كمبال، إنه كلما حاول تفريق الجماهير، تفرقت تلك الجماهير من تلقاء نفسها، فلم يجد لا زماً لاستعمال القوة ضدها..

ووضع النقيب فتحي تحت المساءلة أيضاً..

## تكتل ضباط المدرعات وعرائض من ضباط الوحدات الأخرى:

على صعيد أخر كان ضباط المدرعات يلعبون دوراً مهماً في انحياز الضباط، فقد عبروا عن موقفهم المؤيد لحركة الشارع وأعلنوا وقوفهم مع مطالب تجمع الهيئات الذي كان قد انتظم في دار أساتذة جامعة الخرطوم. وكان عدداً مقدراً من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار – منهم خالد حسن عباس، محجوب برير، رشيد نور الدين، فاروق حمد الله، وهاشم العطا– ضباطاً في وحدة المدرعات، التي كان مقرها الشجرة. ولما كان جعفر نميري – والذي كان دارساً بكلية القادة والأركان وقتها– أقدم الرتب بعد قائد حامية الشجرة، فقد بدأ الضباط في التحلق حوله فيما يشبه التكتل. وبوجود ذلك التكتل من الضباط الأحرار الذين أخذوا في المجاهرة بمواقفهم، شعر قائد حامية

---

[3] نفس المصدر.

الشجرة بحرج موقفه كقائد للوحدة، فاتصل بالقيادة يعلنها بأن ضباطه على وشك التمرد. فبعثت القيادة وفداً ضم الشريف الحبيب وعمر الحاج موسى، للتحاور مع مجموعة الشجرة، ونتج عن ذلك الحوار بروز تيارغالب وسط الرتب الوسيطة من الضباط يحبذ قيام الجيش بتسليم الحكم للمدنيين.

وقد تكررت، من بعد ذلك، المواقف الشبيهة بموقف ضباط المدرعات في وحدات العاصمة الأخرى، حتى انتهى الأمر إلى التعبير عن هذه المواقف كتابة، حيث سلموا قادتهم عرائض تتضمن مطالبتهم القيادة العليا بتسليم السلطة للشعب.

ثم تعدى الأمر رتب الضباط، ليبدأ ضباط الصف في التجمع وتأكيد عدم استعدادهم لتنفيذ أية أوامر تصدر إليهم من ضباطهم بالتصدي للمواطنين..

كان التمرد العسكري وقتها أشبه بسم بطيء السريان يسري في جسد القوات المسلحة.. فقد بدأت دعوات التمرد على أوامر إطلاق النار على الجماهير بموقف فاروق حمد الله، ثم تصاعدت المواقف بالصورة التي جعلت بعض القادة يرون عين الحكمة في حل المجلس الأعلى وانسحاب الجيش من ساحة السياسة..

ولقد كانت ليلة السادس والعشرين من أكتوبر هي ليلة الحسم .. ليلة تكاملت مواقف ضباط القيادة، بحصار الضباط الأحرار للقصر..

## ليلة حصار الضباط للقصر:

كانت ليلة الخامس والعشرين من أكتوبر هي ليلة الحسم النهائي. ليلتها كان الضباط الأحرار قد عقدوا عزمهم على التحرك مع الجماهير بالقوة اللازمة لإجبار المجلس الأعلى لتسليم السلطة.

وفي نفس الوقت كانت هناك فئة من الضباط الكبار، لم تنتم لتنظيم الضباط

الأحرار ولكنها كانت مع الجماهير في نبضها.. كانت هذه الفئة تضم- من بين أفرادها الكثر- اللواء محمد إدريس عبد الله والعميد عثمان حسين عثمان، والعقيد عمر الحاج موسى والعقيد محمد الباقر أحمد والعقيد حسن فحل، والعقيد الطيب المرضي.

وكان معظم هؤلاء الضباط هم ضباط القيادة، أو ضباط رئاسة الأركان. فالباقر مثلا، كان مدير العمليات الحربية، وهو الفرع المنوط به كافة أعمال التحرك للأفراد والقوات والمركبات العسكرية، بما في ذلك وضع خطط القتال.. وبذلك فإنه في ذلك الوقت كان يشكل واحداً من الضباط الذين يمكن أن تناط بهم أخطر المهام في ظل تلك الظروف. أما عمر الحاج موسى، فقد كان وقتها مدير سلاح الإشارة، ولكنه كان قريباً جداً في تفكيره من الضباط الأحرار حتى كان موقع ثقتهم. أما الطيب المرضي فقد كان وقتها المسؤول عن الاستخبارات العسكرية وهو بذلك مصدر المعلومات عن اتجاهات الرأي العام العسكري، والذي كان واحداً من أهم عوامل رضوخ عبود وقبوله بحل المجلس..

كان الضباط، على اختلاف رتبهم ومواقعهم القيادية- إلا مجموعة المجلس الأعلى بالطبع -، قد وصلوا إلى قناعة تامة بوجوب انسحاب الجيش من إدارة شؤون البلاد السياسية. ولذلك فإن مواقف عد من كبار القادة ومن القادة وسيطي الرتب، كانت كلها تصب في ذات الاتجاه. فاللواء محمد إدريس عبد الله، مثلاً، كان يدفع في اتجاه حل المجلس الأعلى ومعه القائمقام محمد الباقر أحمد، والقائمقام الطيب المرضي، وحسن ألجاك طه، وعمر الحاج موسى. وكان لمحمد الباقر أحمد دور آخر خفي، فقد حرص- بحكم موقعه العمليايت- من التأكد من أن لا يتم تطويق جهودهم التي كانت توشك أن تؤتي ثمارها بحل ال المجلس الأعلى، بتحريك أعضاء المجلس المناهضين لفكرة الحل أي من القوات الضاربة. فبعث الباقر إلى الملازم حالد حسن عباس الذي كانت بإمرته عدد من المدرعات بأطقمها، يحذره من تلقي أية تعليمات إلا من خلال مكتب العمليات الذي يتراسه الباقر نفغسه. وكان الباقر بذلك يحاصر أية إمكانية

لالتفاف أعضاء المجلس حول قرار الحل الذي كان على وشك الصدور[٤].

في تلك الليلة كانت مجموعة من القادة– من غير أعضاء المجلس الأعلى– منهم اللواء محمد إدريس عبد الله، والعقيد محمد الباقر أحمد، والعقيد عمر الحاج موسى، والعقيد الطيب المرضي تضع لمسات تحركها. فقد جمعت تلك المجموعة توقيعات الضباط التي كانت قد وردت للقيادة وتوجهت بها للقصر لتقدم دليلاً على وجود رأي عام عسكري مناهض لاستمرار المجلس الأعلى في السلطة. حمل الباقر تلك البرقيات والعرائض التي وصلت للقيادة إلى الفريق عبود بالقصر، ليعلمه بحجم التعاطف العسكري مع حركة الشارع. ثم حمل إليه خطاباً تشير بعض المصادر إلى مشاركة ضباط كبار من أمثال حمد النيل ضيف الله، ومحمد إدريس عبد الله، ثم مزمل سليمان غندور في كتابته. وهو خطاب مطلبي الطابع يحث عبود على تسليم السلطة وحل المجلس الأعلى.

ثم طلب المجلس العسكري من مدير الاستخبارات، الطيب المرضي تقديم تقرير شامل عن "الرأي العام العسكري" وهو تقرير مفصلي يتم تقديمه من قبل إدارة المخابرات كلما كان هناك أمر ذو أهمية سياسية أو عسكرية تتباين حوله الآراء والمواقف. ويكون تصرف القيادة مستنداً في معظم الأوقات على اتجاه الرأي العام العسكري.

قدم العقيد الطيب المرضي تقريراً طويلاً ومفصلاً ومفحماً. فقد ذكر بأنه حسب ما وصلته من تقارير من ضباط الإستخبارات في مختلف وحدات الجيش، خارج العاصمة وداخلها، فإنه هناك إجماعاً تاماً من كافة الرتب، ضباطاً وضباط صف وجنود، على وجوب حل المجلس الأعلى والإستجابة لمطالب جبهة الهيئات بتسليم الحكم للمدنيين..

[4] نفس المصدر.

## حصار القصر :

في الساعات الأولى من صباح السادس والعشرين من أكتوبر، كان الرشيد نور الدين- عضو تنظيم الضباط الأحرار- يتوجه بعدد من مدرعاته نحو القصر، تنفيذاً لقرار تنظيمي بالضغط على القيادة العامة والوقوف الإيجابي مع تحرك الشارع السوداني. وفي الوقت نفسه كانت القيادة العامة قد وضعت في الليلة السابقة عدد من المدرعات لحماية القصر ومن فيه، تحسباً من "تحرك مضاد" غير معروف الاتجاه.

ووفقاً لما لدى الضابط الآمر للوحدة المدرعة المكلفة بحراسة القصر بأوامر القيادة العامة، كان من الممكن أن يشتبك مع دبابات الضباط الأحرار، في معركة دموية ما كان يعرف أحد مداها..

ولكن من صدف القدر –ولطفه- أن قائد الوحدة التي أناطت به القيادة العامة حماية القصر ومن بداخله، كان واحداً من الضباط الأحرار، وهو النقيب محجوب برير.

وإستناداً على الصلة التنظيمية الجامعة بينهما (باعتبارهما عضوين بالضباط الأحرار) ، تقدم الرشيد نور الدين من محجوب برير، وأصدر إليه أمراً بوضع قواته تحت قيادته.. ومن ثم صار الرشيد نور الدين قائداً لقوة محاصرة القصر باسم الضباط الأحرار.. وبذلك حاصر الضباط الأحرار القصر باختراق دفاعاته.

## عمر الحاج موسى وحماية أعضاء المجلس:

في داخل القصر كانت الأمور تسير بالصورة التي سردناها.. الفريق عبود يتسلم تقارير القيادة التي جاء بها الباقر وخطاب القادة الذي جاءه بمايشبه الرجاء بتسليم الأمر وحل المجلس..

وفي الخارج الضباط الأحرار وقد ربضوا بمدرعاتهم، تحيط بالقصر، وبالقيادة العامة..

أما في القصر، فقد اجتمع المجلس الأعلى يقلب ما هو واجب اتخاذه وكانت هناك عدة آراء قد برزت في المجلس.. أجمعت كلها على حل المجلس.. ولكن تباينت من بعد ذلك الآراء. كان هناك رأي ينادي بإعادة تكوين المجلس من ضباط جدد على أن يظل عبود في موقع القيادة. وكان هناك رأي آخر ينادي بحل المجس وإعادة تكوينه مطعماً بعدد من الشخصيات السياسية الوطنية مع بقاء عبود رئيساً له. ثم كان هناك رأي ثالث ينادي بقيام حكومة عسكرية مدنية يرأسها ضابط، واقترح مزمل سليمان غندور.. وكان هناك من يرى بوجوب العودة إلى المجلس المركزي ليحسم الأمر برمته.

في خضم هذا التخبط، وضح جلياً أن الغاية الشعبية في إنتهاء الحكم العسكري لن تتحقق في ظل وجود تهديد لأعضاء المجلس كالذي كانت تصك أسماعهم وقتها هتافات من شاكلة "القصاص بالرصاص" التي كانت تتردد حول ساحة القصر. كما أن البيانات الصادرة من الهيئات والاتحادات كانت كلها تتحدث عن وجوب محاكمة أعضاء المجلس بجرائم سياسية وجنائية على حد سواء.

وسط ذلك الجو المتوتر، تقدم عمر الحاج موسى باقتراح أن يتم حل المجلس الاعلى ، على أن تكون هناك ضمانات موثقة تقضي بأن لا يعاقب أعضاء المجلس الأعلى على ممارستهم أعمال السيادة، بإعتبارهم رأس الدولة خلال السنوات الست. وذلك حسب مقتضى الأعراف في مختلف الدساتير، والتي تمنح رأس الدولة الحصانة خلال فترة ممارسته لمسؤلياته السيادية.

وكان ذلك الاقتراح هو المخرج النفسي للأزمة، إذ مهد لقبول أعضاء المجلس بحل المجلس الأعلى، فأعلن عبود مساء ذلك اليوم حل المجلس الأعلى..

## الشعب يفاوض جيشه:

يوم السابع والعشرين من أكتوبر كان يوماً غير مسبوق في التاريخ الـوطني. كان هو يوم جلس بعض السودانيون يفاوضون بعض السودانيين لاستعادة حكم البلاد منهم. كان اليوم هو يوم التقاء وفدي جبهة الهيئات وجبهة الأحزاب بممثلـي القيـادة العامة. وكان الأمر في مجمله غريباً، فالجيش الوطني يفاوض بني وطنه على عـودة الجيش لممارسة مهامه الطبيعية .

المتفاوضون ضموا من رئاسة الجيش اللواء عوض عبد الـرحمن صـغير، محمد إدريس عبدالله، العقيد يوسف الجاك طه، العقيد مزمل غنـدور، والعقيدمحمـد الباقر أحمد..

أما الجبهة القومية الموحدة- وهي الجبهة العريضة التي ضمت جبهتي الهيئات والأحزاب، فقد ضمت: بابكر عوض الله، طه بعشر، أحمد سليمان، عابدين اسماعيل، الامين محمد الامين، مبارك زروق، الصادق المهدي، حسن الترابي، أحمـد متـولي العتباني،

وقد حرصت المجموعة العسكرية المفاوضة -خلال التفاوض مـع الجبهـة القومية الموحدة – على أن يتم التأكيد على عدم محاسبة أي من أعضاء المجلس على أعمال قاموا بها بصفتهم سلطة سياسية عليا. وكان حرص المجموعة العسكرية حرص تفرضه ضرورات التأمين لمسار تسليم السلطة بكاملها للمدنيين. إذ كان يمكن أن يقود رفض مبدأ الحصانة إلى انتكاس خطير، قد يؤدي إلى انشقاق الجـيش بـشكل غيـر مسبوق.

ولم يكن أمر حصانة أعضاء المجلس الأعلى هو وحده العقبة التي اصطدم بها التفاوض بين الطرفين.. إذ كانت هناك قضية الفترة الانتقالية ورئاستها..

كان الأمر الأول هو رأس الدولة. وقد نوقش الأمر ثم استقر الرأي على أن يظل عبود رئيساً لها.. وقد أصر العسكريون على ذلك باعتبار هذا الأمر جزء من ضمانات أن لا يحاسب أعضاء مجلس نوفمبر على أفعالهم السيادية، فقد رأوا أن وجود عبود رأساً للدولة يمنع أية نكوص عن الاتفاق..

وكان الأمر الثاني هو رئيس وزراء الفترة الانتقالية.. فقد اختلفت الأحزاب والهيئات فيمن يكون.. واستعرضت عدة أسماء.. منها بابكر عوض الله الذي كان عضوا متفاوضاً فرفض..

ومنها الأستاذ عتباني والذي كان مستشاراً قانونياً فرفض هو الآخر.. ثم اقترح العسكريون سر الختم الخليفة.. عميد المعهد الفني وقتها.. فوافق الرجل استناداً على أساسين: أن تكون فترة محدودة الزمان ، وأن تكون محددة الواجبات مرهونة باستكمال تلك الواجبات.

ثم جرت المفاوضات الماراثونية حتى تم تكوين الوزارة و أقسم الخليفة رئيساً للوزراء..

ثم جاءت كلمات سر الختم الخليفة صباح يوم الثلاثين من أكتوبر التي وجهها لشعب السودان معلناً الاتفاق بين المتفوضين:

" ..لذلك يسرني أن أعلن – والغبطة تملأ جوانحي- أنه تم بحمد الله الاتفاق الشامل بين مندوبي القوات الوطنية المسلحة وممثلي الجبهة القومية الموحدة بعد سلسلة من الاجتماعات دامت حتى فجر هذا اليوم الجمعة ٣٠ أكتوبر، ويسرني ويسعدني أكثر أنه قد ساد المفاوضات التي جرت جو من المحبة والاحترام المتبادل والثقة الحسنة لم يسبق لها مثيل في بلد لم تنقض على الحكم الأجنبي فيه سوى بضع سنوات. لقد تم كل هذا بفضل وعي الشعب وكفاحه وبفضل إخواننا

الأبرار في القوات المسلحة وقوات الأمن الذين تجاوبوا مع رغبات الشعب وأمانيه لذلك فإننا نسجل لهم هذا الجميل فيما أبدوه من تجاوب مع بني وطنهم.."

وانتهت بذلك ست سنوات عواصف من حكم نوفمبر وابراهيم عبود في السودان..




# 9

١- أبو العزائم، محمود (١٩٩٣) كنت قريبا منهم، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

٢- أبو حسبو، عبد الماجد (١٩٨٧) مذكرات أبو حسبو ، ج ١ ، الخرطوم: دار صنب للنشر.

٣- أحمد، محمد عثمان (١٩٩٠) قوة دفاع السودان، تاريخها وآثار اشتراكها في الحرب العالمية الثانية. أم درمان : المطبعة العسكرية.

٤- الأعظمي، وليد محمد سعيد (١٩٩٠) السودان في الوثائق البريطانية. بغداد: دن.

٥- حاج حمد، محمد أبو القاسم (١٩٩٦) السودان -المأزق التاريخي وآفاق المستقبل بيروت: دار بن حزم للنشر.

٦- عبد القادر، يحي محمد (دت)، على هامش الأحداث في السودان. الخرطوم: الدار السودانية للكتب.

٧- رجب، عبد الله، مذكرات أغبش: الخرطوم.

٨- عبد الله، محي الدين أحمد (دت) للتاريخ ومن أجل التاريخ. الخرطوم: المطبعة العسكرية.

٩- العبيد، خليفة (١٩٩٥) الزبير باشا، القاهرة: الدار السودانية للنشر .

١٠- عثمان، محمد محجوب (١٩٩٨) الجيش والسياسة في السودان، القاهرة: مركز الدراسات السودانية.

١١- الفضل، عبد الرزاق (١٩٨٣) الدور السياسي للعسكريين السودانيين ١٩٥٥-١٩٨٠. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الآسيوية والإفريقية- جامعة الخرطوم.

١٢- الفكي، عبد الرحمن (١٩٦٨) تاريخ قوة دفاع السودان. الخرطوم: دن.

١٣- الفكي، محمود عبد الرحمن (١٩٩٤) القوات المسلحة في تاريخ السودان الحديث ١٩٣٥-١٩٧٥. الخرطوم: البحوث العسكرية..

١٤- قلندر، محمود (٢٠٠٥) سنوات النميري. أمدرمان : مركز عبد الكريم ميرغني

١٥- محمد حاج حمد، أبو القاسم (١٩٩٦). السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، ١٩٥٦-١٩٩٦ المجلد الثاني، International Studies and

١٦- محمد نور، محجوب برير (٢٠٠٢) مواقف على درب الزمان، الخرطوم: د. ن.

١٧- مختار، عبد الرحمن، خريف الغضب، الخرطوم:

١٨- مكتب الاستعلامات المركزي (دت) خطب الثورة ( سلسلة المجموعة الشعبية). الخرطوم: دن.

١٩- ميرغني، عصام الدين (٢٠٠٢) الجيش السوداني والسياسة، القاهرة: مركز الدراسات السودانية؛

٢٠- وزارة الداخلية: الأسباب التي أدت لطرد المبشرين الأجانب، الخرطوم: د. ت.

٢١- وزارة العدل (د.ت)، التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. الخرطوم: دن.

## المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Collins, R. (1962) Southern Sudan: A struggle for Control. New Haven: Yale University Press.

2- Dafallah, Hassan (1975) The Nubian Exodus, Khartoum: Khartoum University Press.

3- Confidential Africa, December, 1958,

4- Galander, M. (2000) Mass Media in Sudan. Towards History of Media-Politics Interplay. Kuala Lumpur: IIUM.

Lavin, D. (1991) the Condominium remembered: Proceedings of the Durham Sudan Historical Records conference, 1982 (volume 1): The Making of the Sudanese State. Occasional papers series, No 42.


فهرس المحتويات

**الفصل الخامس : سفينة نوفمبر: الإنجاز على متن بحر السكون**



**الفصل السادس : العسكريون في مواجهة نظام نوفمبر**




دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان